



# المعنى النحوي والمعنى الدلالي معطيات تركيبية ومكونات دلالية

بِقَلَمِ الأَسْتَاذِ الأَكْتُوْر

**محمد رفعت حمدان أحمد سطوحى**

أستاذ اللغويات فى كلية البنات الإسلامىة بأسىوط - جامعة الأزهر  
وعمىدها السابق - جمهورىة مصر العربىة

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م  
الجزء الثالث (إصدار يونيو)

رقم الإىءاع بءار الكتب المصرىة ٦٩٤٠ / ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المعنى النحوي والمعنى الدلالي معطيات تركيبية ومكونات دلالية

محمد رفعت حمدان أحمد سطوحى

قسم اللغويات - كلية البنات الإسلامية بأسسيوط - جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية .

البريد الإلكتروني : [melstohy@yahoo.com](mailto:melstohy@yahoo.com)

### المخلص

من مهام اللغة وأهدافها أن تكفل الإيضاح والبيان ، وهما درجات متفاوتة ، وتحققهما منوط بعنومها ، ومن بينها النحو القائم على التراكيب ذات النصوص الحية ، ولم تكن مهمة النحو ضبط آخر اللفظ فقط ، بل امتدت إلى سبك العلاقات وحبكها ، وخلق الوشائج بين ألفاظ الجملة والنص . وللقيام بهذه المهمة كان لا بد من وجود معطيات تعطي مكوناً هو الغرض من الكلام . ونظراً لأن هذا المكون قد تتعدد معطياته ، وبالتالي يتعدد المكون ، فكان النحو قسطاساً بينهما ، يقدم معطيات تساهم في اختيار المكون الدلالي بناء على البدائل الوظيفية ، وكل مستبدل يعطي معنى دلاليّاً يخالف الآخر حسب متطلبات السياق والمقام . وقد تجلت المعطيات التي ترسم المعنى الدلالي في : عناصر التركيب ، واختيار البدائل بين المعاني النحوية حسب المعنى الإعرابي ، والحدث الزمني ، والبنية ، والعلائق ، ولم يكن هذا جزافاً أو اعتباطاً ، وإنما يمكن دلالي ، تساهم فيه المعطيات النحوية ؛ لكي تكشف بجلاء حكمة وقوعه في نمط دون نمط ، وتظهر أسرارها في اختيار معنى نحوي دون آخر ، وكان الخصب الوفير لمثل هذه الدراسة هو القرآن الكريم وشعر العرب . كما سيظهر في الدراسة .

**الكلمات المفتاحية :** المعنى النحوي ، المعنى الدلالي ، معطيات تركيبية ،

مكونات دلالية.

## Syntactic meaning and semantic meaning Synthetic data and semantic components

**Mohamed Refaat Hamdan Ahmed Stohi**

Linguistics Department - Islamic Girls College in Assiut - Al-Azhar University -  
Arab Republic of Egypt

Email: [melstohy@yahoo.com](mailto:melstohy@yahoo.com)

### **Abstract**

One of the tasks and objectives of the language is to ensure clarification and clarification, which are of varying degrees, and their achievement is dependent on its sciences, among which is grammar based on structures with living texts. In order to carry out this task, it was necessary to have data that gives a component that is the purpose of the speech. Since this component may have multiple data, and consequently the component is multiple, the grammar was an equivalence between them, providing data that contribute to the selection of the semantic component based on functional alternatives, and each substitution gives a semantic meaning that contradicts the other according to the requirements of the context and the denominator. The data that draws the semantic meaning is manifested in: the elements of the structure, the choice of alternatives between the grammatical meanings according to the syntactic meaning, the temporal event, the structure, and the relationships. In order to reveal clearly the wisdom of its falling into a pattern without a pattern, and to reveal its secrets in choosing a grammatical meaning rather than another, and the abundant fruit for such a study was the Holy Qur'an and Arab poetry. It will also appear in the study.

**Keywords:** grammatical meaning, semantic meaning, synthetic data, semantic components.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن ، فعلمه الإنسان ، فكان لسان ولد عدنان ،  
وأعجز به ركبان الفصاحة والبيان ، والصلاة والسلام على سيد البنان ، وفصيح  
العربان . اللهم صل عليه وعلى آله وأصحابه الأطهار إلى يوم الدين .

” أما بعد ”

فحقيقة الأمر أن اللغة وضعت للإبانة والإفصاح ، وقامت معانيها على هذا  
الأمر ، والذي يحقق لها هذا المعنى تراكيب قائمة على أساس التضام بين أجزاء  
التركيب ؛ فلذلك كان اللفظ قالباً للمعنى ، الذي يتشكل من عناصر تشمل المعنى  
النحوي ، والصرفي ، والمعجمي ، والصوتي .

لذلك أردت أن أتناول هذه الفكرة ، وهي: تجاذب المعنى النحوي للمعنى  
الدلالي، فعنوانته: "المعنى النحوي والمعنى الدلالي معطيات تركيبية ومكونات  
دلالية"

وقد قامت فكرة هذا الموضوع عندي من المقولة التي أطلقت دون معرفة  
قائلها ، وهي : " الإعراب فرع المعنى " فرأيت أن صدور هذه المقولة على  
الإطلاق يعد إجحافاً لدور النحو ؛ لذلك حاولت أن أوضح دور النحو في التشكلات  
المعنوية ، وبيان المقصود من المعنى في هذه المقولة.

وكان وراء هذه الدراسة أسباب تدفع إلى معالجة هذه الفكرة ، وتطرح  
نماذج تبرهن على صوابها ، فمن هذه الأسباب :

• إطلاق المقولة التي تردت على ألسنة المعربين بأن الإعراب فرع المعنى  
؛ فإطلاق هذه المقولة أو تعميمها يجعل النحو جسداً بلا روح ، فحفزني هذا  
التعميم للتفكير فيها ، فوجدتها منحرفة في أذهان المعربين عن مقصدها ،  
ومقصدها ليس المعنى الدلالي - العام - وإنما هي المعاني العقلية التي تدرك من  
خلالها الحقائق ، كخشية العلماء من الله ، وليس العكس ، وكأكل موسى

الكمثرى، وليس العكس ، فالمعنى النحوي سَلَّمَ في المعنى العام ، أو مرحلة في إكماله وتكوينه ، فكيف يكون الإعراب فرعاً للمعنى وهو المكون له ؟

• دفع الشبهات التي ظهرت حول لغة القرآن الكريم ، وذلك للنيل منها ، ورميها بالتقصير في الإفصاح عن مكونات البشر ، وأول شيء يُحارب من كيان هذه اللغة عمودها ، وهو النحو ، ويكون ذلك بتنفير الناشئة منه ، أو وسمه بالصعوبة والتعقيد .

• النظر إلى النحو على أنه علم ذو طبيعة ذهنية مقننة ، كعلم الرياضيات ، والأمر بخلاف ذلك ، فجميع العلوم يجب أن تكون لها ضوابط ، ولكن النحو جزء من البيان وأسراره ، فضبط ليكشف ويوضح ، وغيره ضبط ليطبق ، والفرق كبير .

• ارتفاع أصوات في الآونة الأخيرة تتهم مؤسساتنا العريقة - الأزهر - بالتحجر والتفوق في القديم وخاصة في النحو ، والأمر بخلاف ذلك ، فالنحو في هذه المؤسسة يدرس من منابعه ، فهو ينطلق من القديم ، وكما رأه القدماء ليوظف في قناته السديدة ، ولا يكون الحديث إلا من القديم .

• ظهور بعض الدعوات التي تنادي بتقديم النحو أو تقليصه ، أو تحجيمه ؛ فطالعتنا في هذا العصر دعوات هدامة تجعل النحو قذماً ضئيلاً بين العلوم ، وذلك بحجة أن النحو عقبة أمام المعاني ، وسدّاً منيعاً في تحقيقها ، وأصبحت هذه الثقافة عند المفكرين والأدباء ، وأهل الشريعة والأصول بحجة أن علومهم قائمة على فكر يعالج أو يكشف عن مفردات هذا العلم ، وتناسوا أن النحو أداة لكل العلوم توظف في أغراض العلوم .

• من أهم الأسباب في هذه الدراسة هي النظرة الضيقة للنحو ، أو القصور في فهم حقيقته ، وانحصار دوره في الناحية اللفظية التي تتعلق بالصنعة ؛ فهو ميزان في التركيب ، يضبطه ، ويكشف عن أسراره .



• من الأسباب - أيضاً - عدم التوظيف السليم للنحو ، فالقدماء قدموه لنا كما ينبغي له ، وكما أرادوه ، ونحن صببناه في قالب اللفظي فقط ، فظهر عوار مشين وتعقيد مخل - ولعل هذا هو السبب من الشكوى منه كعلم - فلو نظرنا إليه من الناحية التعقيدية كضابط ، ومن الناحية المعنوية كشيء له دور فيها ، لتغيرت نظرتهم فيه ؛ وأدركوا أن فاعليته متجددة .

لهذه الأسباب وغيرها رأيت أن أقدم هذا البحث كنموذج على دور النحو في انتقاء المعاني الدلالية ، وأتأى به عن أن يكون دوره منحصرًا في الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم فحسب .

ولسعة هذا الموضوع وغزارته سأكتفي لكل فكرة بنموذجين أو ثلاثة توضح الفكرة ، وتدلل عليها . وخير معين لإبراز دور النحو في اختيار المعاني الدلالية هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، كلام العرب شعرها ونثرها .

وقد تكوّن هذا البحث من خطة جاءت في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس عامة . وهي كما يلي :

المقدمة : بينت فيها - بعد حمد الله والثناء على رسوله ﷺ - أسباب هذا الموضوع ، وخطته ، ومنهجه ، ومصطلحاته .

التمهيد : وعنوانه : الإعراب والمعنى .

ذكرت فيه حقيقة الإعراب ، ومراد النحويين من المقولتين " الإعراب فرع المعنى " و" المعنى فرع الإعراب " وبينت أنهما لا يتعارضان ؛ لاختلاف المقصود من المعنى في المقولتين .

الفصل الأول : العدول بين المعاني النحوية والإعرابية. وفيه مبحثان :

الأول : عدول المعنى النحوي إلى معنى نحوي آخر.

وقد بينت في أن المعنى النحوي هو الذي يرسم المعنى المراد من التركيب، وبالتالي يكون المعنى فرع عن إعرابه. فكل معنى نحوي معنى دلالي يتشكل منه.



الثاني: عدول المعنى الإعرابي إلى معنى إعرابي آخر.  
وقد ذكرت في هذا المبحث المعاني الإعرابية - الرفع والنصب والجر  
والجزم - فقد يروى اللفظ بأكثر من معنى إعرابي ، ولكل معنى إعرابي معنى  
نحوي يناسبه ، ويتضافر الاثنان في تشكيل المعنى الدلالي .

الفصل الثاني : المعنى النحوي والاحتمالات الدلالية . وفيه مبحثان:

الأول : معان دلالية غير مرادة .

وقد ذكرت في هذا الفصل إبعاد المعنى النحوي لما تعددت دلالاته ، وهو غير  
مراد من التركيب ؛ فيأتي المعنى النحوي مستبعداً غير المراد ليقر المراد .

الثاني : معان دلالية مستبعدة بعنصر تركيبى .

وقد ذكرت في هذا الفصل أن المعنى النحوي يستعين بمقومات تركيبية  
يعتمد عليها في إقرار المراد ، منها : اعتماده على العلاقة اللازمة مع غيره ،  
وهذا يعد اعتماداً ذاتياً ، ومنها : استعانتها بالعناصر اللغوية التركيبية ، كالتقديم  
والحذف في إقرار المراد ... إلخ

الخاتمة : ذكرت فيها النتائج التي بدت لي من هذه الدراسة.

الفهارس : وضعت فهرساً للمصادر والمراجع ، وفهرساً لموضوعات

البحث حتى يسهل الرجوع إلى مفرداته .

### مصطلحات البحث :

المعنى النحوي : هو المعنى المعرب داخل التركيب كالفاعل ، والمبتدأ ،

والصفة ، والمفعول .... إلخ

المعنى الإعرابي : هو المعنى الذي جاء عليه اللفظ وسمع من العرب على

هيئة ما نطقت به ، وهو الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

العناصر اللغوية : هي العناصر التي يكون لها أثر في المعنى النحوي أو

المعنى الإعرابي ، كالتقديم والتأخير ، والحذف ، والفصل.



أما عن منهجي في هذه الدراسة ، فقد قامت الدراسة على المنهج الوصفي مع المنهج المعياري ؛ لإبراز دور المعنى النحوي في اختيار المعنى الدلالي .  
والله أسأل أن يكون هذا عملاً نافعاً ، وأن يجعله في ميزان حسناتنا ، كما أسأله أن يغفر لي الزلل ، وأن يمحو عني الخطأ . وأطلب من القارئ العزيز ستر العيب ، وإصلاح الخلل ؛ لأنه جهد المقل ، وعمل الإنسان ، وصنعة البشر ؛ فكل يخطئ ويصيب ، وسبحان من تفرد بالكمال .

( وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) (يونس: من الآية ١٠)





## التمهيد

### ( الإعراب والمعنى )

قال النحاة : " الإعراب فرع المعنى " عبارة أطلقها النحاة ولا يريدون بها المعنى الدلالي ، وإنما أرادوا بها المعنى داخل التركيب وعلاقة أجزاء التركيب بعضه مع بعض . فنحو : أكل الكمثرى موسى ، وأرضعت الصغرى الكبرى ، وضرب موسى عيسى .

فالعلاقة الإسنادية هي التي تعين على معرفة الإعراب ، فاستحالة إسناد الأكل إلى الكمثرى ، واستحالة الإرضاع من الصغرى ، كل هذا ساعد في فهم المعنى القائم على علاقة في التركيب .

فهم لا يقصدون المعنى الدلالي الذي يقوم على تشكيله مقومات معينة ، كالسياق اللغوي وغير اللغوي ، وإنما يقصدون بذلك إدراك المعنى الذي تسطيع من خلاله معرفة العلاقات داخل التركيب وبالتالي تهتدي إلى المعنى النحوي .

كما أنهم يقصدون بقولهم : " الإعراب فرع المعنى " ما يعرف به الإنسان على وجه الفطرة ما يكون حدثاً ، وما يكون ذاتاً ، وما يكون رابطة بينهما ؛ فمن خلال هذه المعرفة يهتدي إلى أن الذات تقوم بالأحداث وتوصف بالمعاني - قائمة بها ، أو واقعة عليها - .

ومن خلال هذه المنظومة الكونية ركبت تراكيب اللغة ، فالتركيب إذا حوى حدثاً أو معنى أو ذاتاً ، نحو : ضرب زيد الكريم أباه ، ونحو : زيد الفاضل قائم ، يستطيع أن يتعرف على المعاني النحوية ، أما نحو : افترس محمداً الأسد - على الحقيقة - ونحو : أكل الكمثرى موسى ، لا تسطيع أن تحدد المعاني النحوية إلا من خلال إدراك المعنى الذهني أو المعرفة العقلية ، وهي أن الكمثرى ، ومحمد لا يمكن أن يقوموا بهذا الحدث .

فلذلك جاءت المقولة : " الإعراب فرع المعنى " غير قاصدين بها المعنى الدلالي ، وإنما قصدوا بها المعنى الإدراكي المتمثل في الحقائق العقلية .

فحقيقة الأمر أن الإعراب فرع المعنى ، معنى آمن به النحويون إيماناً مطلقاً دون تحليل له ، ودون تطبيق له على واقع التراكيب ؛ فانغمست في طيات هذه المقولة مقولة أخرى مكملة لها ، وهي : " المعنى فرع الإعراب " . فالمعنى النحوي يحدد المعنى ويشكله وخصوصاً إذا كان التركيب يحوي أكثر من معنى - كما سنوضح في هذا البحث - .

لذلك وجب أن يكون الدور النحوي الخاص بالعلوم الشرعية ، منطلقاً لدراسة القواعد اللغوية في الإفصاح عن معاني العديد من آي الذكر الحكيم ، باهتمامه على القضايا الدلالية والصوتية والنظمية والأسلوبية والاصطلاحية والفكرية ، التي تتعلق باللغة وأوجه استخدامها .

### حقيقة الإعراب :

تناول النحويون الإعراب ؛ فحددوا معناه اللغوي والاصطلاحي ؛ لذلك سأجاوز هذا تفادياً للتكرير والإعادة .

من الصعب أن نجد تحديداً دقيقاً لهذا المصطلح كما أراد له النحاة في تناولهم ، ولكن نستطيع أن نضع أيدينا على بعض النقاط من خلال هذا الطرح . هل المقصود بالإعراب الحركة الإعرابية ؟ أم المقصود به المعنى النحوي ، أم المقصود به العلاقة بين أجزاء التركيب ؟

هناك معنيان : معنى إعرابي ، ومعنى نحوي ، فالأول قائم على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، والثاني قائم على المعنى النحوي الوظيفي داخل التركيب - كالابتداء والفاعلية...إلخ - والأول هو من صنع المتكلم العربي وهو خالي الذهن من المعنى الثاني ، والثاني من صنع النحاة أو العلماء ، والأول أول وحادث ، والثاني ثان وتركيب ، بمعنى أن الأول تكلم به العربي فرفع ما رفع ونصب ما نصب .. ، والثاني قد ألبسه النحاة على المعنى الأول بتوافق .

والأول - أيضاً - يحتاج إلى علامة تميزه من غيره - صوتاً وكتابةً - فمعرفة المرفوع من المنصوب من المجرور من المجزوم وضعوا له العلامات

المعروفة . والثاني جاء بعد دراسة توافقية من النحويين للمعنى الأول ، فجعلوا المرفوع مبتدأ أو فاعلاً ، والمجرور مضافاً .. والمنصوب مفعولاً ... إلخ ، ثم جاءت العلاقة القائمة في التركيب لتحديد المعنى النحوي المناسب .

من هذا يتبين لنا أن الإعراب كان بمعنى الحركة الإعرابية وليس هذا ذاتياً وإنما هو تتابعي ؛ لأن الحركة الإعرابية هي نتيجة لمقدمات تعد ركناً في تشكيل الإعراب ، فالنحاة نظروا إلى النتيجة ، وأطلقوا عليها الإعراب من جهة أنها تتغير في التركيب تبعاً للعامل ، أو لعلاقة المعنى النحوي بغيره .

وعليه فالتخلي عن الإعراب- كما يقول الدكتور مازن المبارك - في لغةٍ تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النَّحْوِيَّة كاللغة العربية : " هدمٌ لها وإماتة لمرونتها، وإنَّ في ترك حركات الإعراب إلباساً لكثير من الجمل والتعبيرات ، لباس الإبهام والغموض... إن كثيراً من الجمل تضيع معانيها بضياح الإعراب فيها . ومنَّ ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب ، فيفهم مثل قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ) (١) ، وقولنا : ما أحسن زيد" . (٢)

ولو تعاملنا مع قوله تعالى : ( إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ) بمعية الصنعة - كما يقول البعض - ، فرفع لفظ الجلالة يؤدي إلى فساد في العقيدة . وذلك لأن هذا التركيب يصلح لمقولة : " الإعراب فرع المعنى " ، وذلك لأن المعنى ثابت كعقيدة ، ومثله في كلام البشر يصلح للمقولتين : المقولة السابقة ، والمقولة التي لم يذكرها النحاة وهي : " المعنى فرع الإعراب " فلو قلنا : " إنما يخشى الأمير من شعبه السادة " فإذا تعاملنا مع هذا التركيب على أنه من كلام البشر اختلف المعنى النحوي ؛ فأصبح يحتاج إلى قرائن سياقية ندرك من خلالها المعنى النحوي ، فإذا اهتدينا إلى المعنى النحوي ، فسيكون هذا المعنى هو الذي شكل المعنى الدلالي .

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) نحو وعي لغوي د / مازن المبارك ٧٧ .

فنستطيع القول بأن الإعراب فرع المعنى ، والمعنى فرع الإعراب ؛ لذلك كان مرد العبارة الأولى إلى المعنى الوظيفي العقلي ، كما في الآية الكريمة ، وفي مثل : أكل الكمثرى موسى .

أما المعنى الذي يتعلق بالتركيب من حيث هو من نتاج التركيب ، فهذا يتشكل بالمعنى الأول وبالمعنى النحوي ، وبالسياقات ... إلخ .

هذا التكوين السابق لمعنى الإعراب قد تضافرت معه معان أخرى مرجعها إلى المعنى في تكوين المعنى الدلالي ، وهذه المعاني قد تكون لغوية متمثلة في التقديم أو الحذف أو الفصل ، وقد تكون غير لغوية كسياق الموقف .

من هذا أمكن القول : بأن الاختصار في مفهوم الإعراب على العلامة فقط لا يعطي تصوراً كاملاً عن التراكيب المنوطة في نتائجها بالمعنى .

لذلك كان النحاة في بداية عهدهم حريصين على سلامة اللغة والنطق بها ؛ فلم يحظ المعنى بمزيد اهتمام كما حظيت الصناعة اللغوية ، فلما وجدت بعض الخروقات التي نفذت إلى جسم النظام الذي بني على مبدأ الصواب والخطأ ، أعاد النحويون النظر في هذا البناء أو النظام ، وسلموا الأمر للمعنى .

من خلال ما سبق ، يتضح لنا شدة ارتباط النحو بالدلالة ، والإعراب بالمعنى ، وهذا ما سنسعى إلى تأكيده ، من خلال الوقوف على بعض الآيات القرآنية ، وبعض النصوص الحية التي تتعدد معانيها وتتنوع دلالاتها بتعدد أعرابها .

وقد أكد هذا قديماً وحديثاً ، قال ابن جني : " ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضاً ، من حيث كان إنما جئ به دالاً على اختلاف المعاني."هـ (١)

(١) الخصائص لابن جني ١/١٧٥ .

وقال الزجاجي: "والإعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول ، والمالك والمملوك ، والمضاف إليه ، وسائر ما يعثور الأسماء من المعاني."هـ<sup>(١)</sup> وقد أوضح ابن جني علاقة الإعراب بالمعنى ، فقال : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت " أكرم سعيداً أباه " ، و"شكر سعيداً أبوه " ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر ، الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً ، لاستبهم أحدهما من صاحبه . " <sup>(٢)</sup> وقد ذكر السكاكي نصاً قريباً من هذا ، فجعل الإعراب مرتبطاً في جميع جزئياته بالمعنى ؛ إذ به توجه المعاني وتعرف الدلالات ، فقال : " إنَّ كلَّ واحد من وجوه الإعراب دالٌّ على معنى ، كما تشهد لذلك قوانين علم النَّحو . " <sup>(٣)</sup>

فالمعاني التي تدل عليها المعاني النحوية هي معان مطلقة مقتبسة من اللفظ المركب ، وهذا ما يستلزم الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الزيغ في المعاني ، أو الإلباس في تحصيلها . <sup>(٤)</sup>

ومذاهب السابقين ونصوصهم تدل دلالة قاطعة على أن النحو - الإعراب - هو الذي يكشف المعنى ويحدده ؛ لذلك كان المعنى فرعاً عنه في جهة الدلالة ، والإعراب فرع عن المعنى في جهة المعاني العقلية والكونية .

وما الحركة الإعرابية إلا رمزاً للمعنى النحوي ، وهذا الرمز يساعد المعنى النحوي في الكشف عن حقيقة المعاني العامة ، وهذا ما أشار إليه مازن المبارك - من المحدثين - بقوله : " وتتميز اللغة العربية - فيما تتميز به - بحركات الإعراب التي هي - في حقيقة الأمر - ضربٌ من الإيجاز ، إذ يدل بالحركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة ، وغير معنى القالب الصرفي لها ،

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧٦ .

(٢) الخصائص ٣٥/١ .

(٣) مفتاح العلوم للسكاكي ٢٥١ .

(٤) راجع الطراز للعلوي ١٨٢/١ .

وهو معناها أو وظيفتها النحوية ، كالفاعلية أو المفعولية... وهكذا ، فحركات الإعراب ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً ، وهي لم تدخل على الكلام اعتباطاً ، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة ؛ إذ بها يتضح المعنى ويظهر ، وعن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة . (١)

ولعل ما يؤكد هذه الفكرة - المعنى فرع الإعراب - هي النصوص الحية لا الأمثلة التعليمية ، وخير منهل لهذا النصوص المتعددة المعاني هو كتاب الله - كما أشار المفسرون العربون بأنه حمال أوجه - ، وكذلك الشعر العربي ، كما سنوضح .

## الفصل الأول

### (العدول بين المعاني النحوية والإعرابية)

ونقصد في هذا الفصل أن بعض المعاني النحوية قد تتعدد في تركيب ما ؛ فيكون أحدهما أقرب للمعنى الدلالي من الآخر ، وفي إقرار الوجهين جواز لا ينكر ؛ لكن القضية في تحديد أحد الوجهين ؛ لذلك كان المعنى الدلالي هو الفيصل ، فكان الإعراب هو الموجه لأحد المعنيين .

وقد قام هذا الاختيار على الأدوات التي تقوم على الربط بين أجزاء التركيب ، هذا بالإضافة إلى أنها حاملة في ذلك معنى دلاليًا ، وهذا المعنى يتضافر مع المعاني النحوية حتى يخلص إلى معنى عام .

وقد استنبط النحاة ضابط هذه الأحرف في قوالب تسمى بالقاعدة أو الضابط الذي يحكم وجودها في التركيب ، ومع ذلك جاء المعنى الدلالي خارقاً لهذا الضابط ، فكان مسامحة ؛ لأن النحو وضع لأجل المعاني - كما سنوضح في المباحث الآتية - .

## المبحث الأول

### ( عدول المعنى النحوي إلى معنى نحوي آخر )

قد تحتمل الكلمة الواحدة أكثر من معنى نحوي ، يوجد معنى منهم يتفق مع النظام النحوي المألوف ، والآخر - وإن كان جائزاً - إلا أنه أبعد من حيث حدود النظام ، وفي هذه الحالة تظل الاحتمالات قائمة على السواء إلا ما يكون المعنى العام - الدلالي - في جانبه ؛ ففي هذه الحالة يكون العمل به أولى ، ويكون متفقاً مع أصول النحو ومبادئه ؛ لأن النحو وضع من أجل المعنى - كما سنذكر في المباحث التالية ، وقد جاء هذا العدول في نوعين : الأول : العدول بين المعاني النحوية العمدة ، والثاني : العدول بين المعاني النحوية المخصصة .

## الأول : العدول بين المعاني النحوية العمد .

من المعروف أن العمد في التركيب هي محوره ، وتكون دالته الدلالية من تفاعله داخل التركيب وقيام علاقات محورية مع غيره ، ومع هذا فقد يعطف على ما هو عمدة ، فيقطع التركيب إلى عمدة مغايرة حتى يأتي بحكم جديد ، ومعنى آخر يغير الأول - هذا بخلاف التغيير الذاتي -

فكل معنى نحوي سبق بعاطف يستحق التبعية في الإعراب ويكون معطوفاً على ما سبقه ، وإذا استؤنف وقطع عن التبعية استحق معنى نحويًا آخر هو الابتداء ، ويظل المعنيان محتملين في الصنعة النحوية ، لكن هناك معنى دلاليًا يقوي أحدهما على الآخر ، ويجعله أقرب إلى مراد القائل من النص .

وقد ارتسمت هذه الفكرة - فكرة تحديد المعنى النحوي للمعنى الدلالي

المناسب - في عدة نقاط منها :

- ١- المعاني النحوية المجردة كالابتدائية والعطف .
- ٢- المعاني الإدراكية الذهنية <sup>(١)</sup> المحددة كالزمن والإحالة والإشارة ... من جهة أنها عناصر في التركيب تهدي إلى المعاني النحوية ، وبالتالي يستقر المعنى الدلالي الذي هو صميم الدراسات النحوية .

فمن تحقق المعنى الدلالي من خلال المعاني النحوية المجردة قوله تعالى :

( وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ) <sup>(٢)</sup> .

(١) نقصد : أن الزمن معنى يدرك في التركيب كمعنى معرفي ذهني ، لكن دون تأثير على عناصر التركيب من جهة العلاقة - وهذا بخلاف الحدث - الذي يؤثر على عناصر التركيب . ولكن الزمن له دور لا يجهل ولا ينكر في تشكيل المعنى الدلالي للنص أو للجمل ، فهو أداة في إبراز المعنى وتحديده ، وهو محور في المعاني النحوية باعتباره لا ينفك عنه حدثه .

(٢) من الآية ٧ من سورة آل عمران .



في هذه الآية نجد أن كلمة " الراسخون " يتجاذبها معنيان نحويان ، الأول :  
العطف على لفظ الجلالة ، وهو الأولى للقواعد النحوية ، والثاني : الاستئناف  
على الابتداء ، وكلاهما صواب .

فأي المعنيين النحويين أقرب إلى المعنى الدلالي ؟ فالواضح أن الابتداء  
أرجح وأولى للمعنى الدلالي ؛ لأن العطف يجعل الراسخين شركاء لله في تأويل  
المتشابه .

فمن المعلوم أن ثبات معنى واحد للحرف أولى وأيسر على المعربين ،  
فكون الواو عاطفة هو مبتغى النحاة ؛ لأنه يسلم الضابط إلى الاطراد ، وقد أدى  
الأمر بهم بناء على استقراء كلام العرب ، أن الواو تكون عاطفة لمطلق الجمع  
والتشريك ، وما كانوا ليقولوا بواو الابتداء - الاستئناف - لولا المعنى الذي  
دفعهم إلى ذلك ، فلما خرج عليهم المعنى بوجوه دلالية اضطرهم إلى إقرار الواو  
الاستئنافية .

فقواعد العلم وأصوله تدعو إلى التوحد في الأصول البنائية ، وما يدعوهم  
إلى تعدد هذه الأصول أمر جلل ، فماذا سيكون في علم النحو إلا المعنى الذي بني  
النحو من أجله .

وقد تنوع النحاة في هذه المسألة إلى ثلاث فرق ، فريق أجمع على  
الاستئناف ، وفريق سوى بين الاستئناف والعطف ، وفريق مال إلى العطف على  
أساس المراد البعيد للتركيب .

فالفريق الأول الذين أجمعوا على الاستئناف وهم الفراء ، والزمخشري ،  
وأبو حيان ، والفخر الرازي ، والإمام السجاوندي .

واحتجوا بحجج ترجع إلى المعنى ، وإلى الرواية ، وإلى أصول القراءة  
وإلى الصناعة النحوية .



فالتى ترجع إلى المعنى هي أن "الراسخون" يستحيل عليهم أن يشاركوا  
الله في علمه ، ولا يجمعهم به علم .<sup>(١)</sup>

قال الفراء : ( وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ) ثم استأنف " وَالرَّاسِخُونَ " فرفعهم  
بـ " يقولون " لا بإتباعهم إعراب الله . وفي قراءة أبي ويقول الراسخون ، وفي  
قراءة عبد الله إن تأويله إلا عند الله ، والراسخون في العلم يقولون .<sup>(٢)</sup>

والتي ترجع إلى الرواية أنه نسب إلى ابن عباس وابن مسعود وعائشة -  
رضي الله عنهم- أن الكلام قد تم عند قوله : وما يعلم تأويله إلا الله . وأيضاً -  
قراءة ابن عباس وأبي ، ويقول الراسخون .<sup>(٣)</sup>

والتي ترجع إلى أصول القراءة أن الوقف لازم عند قوله " إلا الله " ؛ لأنه  
لو وصل فهم أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله ، وهذا ليس  
بصحيح .<sup>(٤)</sup>

والتي ترجع إلى الصناعة النحوية أنه لو أعرب " الراسخون " عطفاً على  
لفظ الجلالة ، فتكون جملة " يقولون " خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هم يقولون أو  
هؤلاء يقولون ، أو تكون حالاً من الراسخين ، والقول بالخبرية يلزم الإضمار في  
غير موضعه ، والقول بالحالية يلزم معه ترك الظاهر والمعمول به ؛ لأن  
الراسخين معطوف على لفظ الجلالة ، ولا تصلح الحالية إلا من الراسخين ولا  
تصلح من لفظ الجلالة ، وهذا خلاف الظاهر .<sup>(٥)</sup>

(١) راجع معاني الفراء ١٩١/١ ، والكشاف ٥٢٩/١ ، ومفاتيح الغيب ١٩٠/٧ ، وعلل

الوقوف ٣٦١/١ ، والبحر المحيط ٤٠١/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للفراء ١٩١/١ .

(٣) تنظر معاني القرآن ١٩١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٢٦/١ .

(٤) ينظر علل الوقوف ٣٦١/١ .

(٥) ينظر البحر المحيط ٤٠١/٢ .

وجملة يقولون عندهم هي الخبر ، وإن كان الخلاف بينهم في عامل الرفع بين الابتداء والخبر ، فالجمهور قد قطع الأمر من أول الأمر ؛ فرفع " الراسخون " بالابتداء ، ولم يصرحوا بالعطف ، والعامل عند الفراء فيه الخبر الذي هو جملة يقولون ، لأن الكوفيين يرون أن المبتدأ والخبر ترافعا . (١)

وأما الفريق الذي سوى بين العطف والاستئناف كأبي البركات الأنباري ، والعكبري فقد ذكرا الوجهين الرفع عطفًا على لفظ الجلالة ، والرفع على الاستئناف . (٢)

وأما الذين أوحى كلامهم بالميل إلى العطف كمكي ، وابن عطية ، فذهبوا إلى أن الراسخين معطوف على لفظ الجلالة ؛ وذلك لوصفهم بالرسوخ في العلم، وهذا مدح، وأنهم لو لم يكونوا على معرفة بالمتشابه لما وصفهم بالرسوخ في العلم. فدل هذا الوصف على علمهم بالمتشابه؛ فلذلك دخلوا في التشريك الحكمي . (٣)

وقيل : إن العطف لا يعنى دخولهم مع الله على جهة الكمال ، وإنما يكون علمهم على جهة أن المتشابه الذي يدرك بوجوده في اللغة ومناح في كلام العرب ، لا على جهة أن المتشابه الذي لا يعلم البتة كأمر الروح وآماد المغيبات . فكأن المعنى : وما يعلم تأويل المتشابه إلا الله والراسخون في العلم كل بقدره وما يصلح له . (٤)

ولم يقتنع القائلون بالاستئناف بهذا التأويل الذي يفرق بين متشابه ومتشابه، وذلك أن اللفظ إذا كان له معنى راجحًا ، وكان واضحًا ، ثم وجد دليل قوى على أن ذلك الظاهر غير مراد ، حملنا الأمر على مجاز هذه الحقيقة ، فمراد

(١) راجع معاني الفراء ١٩١/١ ، والكشاف ٥٢٩/١ ، ومفاتيح الغيب ١٩٠/٧ ، وعلل الوقوف ٣٦١/١ ، والبحر المحيط ٤٠١/٢ .

(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ١٩٢/١ ، والتبيان للعكبري ٢٣٩/١ .

(٣) ينظر تأويل مشكل القرآن لمكي ١٢٦/١ .

(٤) ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ١٦١/٢ ، ١٦٢ .

الله تعالى المجاز ، والمجازات كثيرة ، وترجيح البعض لا يكون إلا بالترجيحات اللغوية ، والترجيحات اللغوية لا تفيد إلا الظن الضعيف ، فإذا كانت المسألة قطعية يقينية ، كان القول فيها بالدلائل الظنية الضعيفة غير جائز .<sup>(١)</sup>

كما أن مفهوم الآية يدل على ذم طالب المتشابه ، ومدح الراسخين ، فلو كان جائزاً علمه لما ذم ، ولو كان الراسخون عالمين بتأويل المتشابه ما مدحوا في الآية بالرسوخ ؛ لأن من علم شيئاً آمن به ، فلم يكن هناك داع لمدحهم بالإيمان به .<sup>(٢)</sup>

مما سبق يتضح لنا أن المعنى النحوي الذي ضبطت عليه قوانين النحو يقتضي العطف ، ولولا المعنى ما عرفت واو الاستئناف ؛ فلذلك قالوا بها النحاة عند مراعاة المعنى الدلالي - والصنعة أيضاً - وخير دليل الآية السابقة .  
فعدم إشراكهم مع الله في العلم اضطر النحاة إلى القول بالابتدائية ترجيحاً على العطف ، فابتدائية الراسخين كمعنى نحوي هو الذي حدد المعنى المراد من الآية ، والعطف يدل على معنى مغاير لهذا المعنى .

لذلك كان المعنى فرع الإعراب : فالعطف والابتداء هما اللذان رسما المعنى ؛ فإذا عطفت كان المعنى كذا ، وإذا ابتدأت كان المعنى كذا .

ومما يحقق المعنى الدلالي من خلال المعاني الإدراكية في التركيب ، الزمن كعنصر له حضور فيه ، فيعد الزمن من المؤثرات في تحديد المعاني الدلالية من خلال الأنظمة النحوية ، فالتتابع والتشارك الزمني للأحداث كان صارفاً المعنى النحوي إلى وجه يخدم المعنى الدلالي ، ولتأخذ مثلاً على هذا

(١) ينظر الفخر الرازي ١٩٠/٧ ، والبحر ٤٠٠/٢ .

(٢) ينظر الفخر الرازي ١٩١/٧ ، والبحر ٤٠٠/٢ ، ٤٠١ .

## أ - التتابع الزمني .

قوله تعالى : ( أَوْلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ )<sup>(١)</sup> ومعنى " لو " في الآية الشرط غير الامتناعي<sup>(٢)</sup> ، ومعناها تعليق أمر على آخر وجوداً وعدمًا في المستقبل ، ولا بد لها من جملتين ترتبط الثانية منهما بالأولى ، بحيث لا يتحقق في المستقبل معنى الثانية ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل ، فإذا وقع الماضي بعدها تأول بالمستقبل<sup>(٣)</sup> .  
مثالها : لو يجد الطالب ينجح في الامتحان .

ففي الآية السابقة فعل الشرط " نشاء " مستقبل ، والجواب " أصبناهم " ماض ، ونطبع المضارع معطوف على الجواب الماضي .  
فالفعل " نطبع " رفع ، ورفعها إما على القطع مما قبله في الإعراب ، فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : ونحن نطبع ، وهو رأي الفراء والزجاج<sup>(٤)</sup> . وقيل :

(١) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .

(٢) أما لو التي شرطها امتناعي تقتضي ارتباط جملتيها في الزمن الماضي ، وشرطها ممتنع ، فيمتنع الجواب ، نحو : لو ذاك زيد لنجح .

— فالشرط لم يتحقق في الزمن الماضي ، فالسبب في الجملة الأولى ، والمسبب في الجملة الثانية ، ولذلك تعد بمنزلة حرف النفي (شرح المرادي ٢٦٩/٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، والتصريح ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ ، والنحو الوافي ٤٩١/٤ وما بعدها ) .

(٣) شرح المرادي ٢٦٩/٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، والتصريح ٢٥٦/٢ ، ٢٥٥ ، والنحو الوافي ٤٩١/٤ وما بعدها .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦١/٢ ، والكشاف ٤٨١/٢ ، والجامع للقرطبي ٢٥٤/٧ ، ومفاتيح الغيب للرازي ١٩٥/١٤ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ٩/٤ والدر المصون للسمين الحلبي ٣٩٦/٥ ، والبحر ٣٥٢/٤ .

معطوف على أصبناهم مع اختلاف الزمنين ، فهو في معنى نصيبهم .<sup>(١)</sup> أو على تأويل المضارع بمعنى الماضي ؛ أي : تأويل نطبع ، فيكون التقدير: أصبناهم وطبعنا .<sup>(٢)</sup> ولم يستحسن الزمخشري هذا التأويل لمناقضته للمعنى ؛ لأنهم كانوا موصوفين باقتراف الذنوب والإصابة بها ، فطبع على قلوبهم ، وفي تأويل نطبع بطبعنا يدل على خلوهم من صفة الاقتراف وأن الله لو شاء لاتصفوا بها . وهذا قول الزمخشري .<sup>(٣)</sup>

وقيل : هو معطوف على ما دل عليه معنى أو لم يهد ، والمعنى : يغفلون عن الهداية ، ونطبع على قلوبهم . وهو من اختيارات الزمخشري .<sup>(٤)</sup> وقد ضعفه أبو حيان ؛ لعدم الاحتياج إلى الإضمار .<sup>(٥)</sup>

وقيل : معطوف على يرثون الأرض . وهو قول الزمخشري - أيضا - .<sup>(٦)</sup> وخطأ أبو حيان ؛ لأن في عطفه على يرثون يجعله صلة " للذين " من جهة أن المعطوف على الصلة صلة ، وبهذا يكون قد فصل بين الصلة والموصول بجملة " أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم" وهذا خطأ .<sup>(٧)</sup>

من هذا نخلص إلى أن نطبع فيها وجهان قويان : الرفع على الاستئناف على تقدير : ونحن نطبع ، وهو مذهب الفراء والزجاج ، والرفع عطفًا على

(١) تنظر هذه الإعرابات على اختلاف في الترجيح في معاني القرآن للزجاج ٣٦١/٢ ، والكشاف ٤٨٠/٢ ، والجامع للقرطبي ٢٥٤/٧ ، ومفاتيح الغيب للرازي ١٩٥/١٤ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ٩/٤ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٣٩٤/٥ ، والبحر ٣٥٢/٤ .

(٢) راجع البحر ٣٥٢/٤ ، والسمين ٣٩٥/٥ .

(٣) راجع الكشاف ٤٨١/٢ .

(٤) راجع الكشاف ٤٨١/٢ ، والبحر ٣٥٣/٤ .

(٥) راجع البحر ٣٥٣/٤ .

(٦) راجع الكشاف ٤٨١/٢ .

(٧) راجع البحر ٣٥٣/٤ .

أصبناهم ؛ والمعنى نصيبهم ونطبع ؛ فوقع الماضي موقع المستقبل ؛ فلو شرط غير امتناعي ، فهي في معنى " إن " الشرطية .

وفي الحقيقة أن هذه الإعرابات ترجع إلى الصنعة النحوية ولا مجال لرفضها ، ولكي نقف على المعنى النحوي المناسب للمعنى الدلالي لابد من تحليل النص على جميع المستويات ، وقد كفانا المفسرون المعربون مؤنة الترجيح بين إعراب العطف على يرثون ، أو العطف على معنى أو لم يهد . وعلى هذا يبقى وجه الاستئناف ، ووجه العطف على أصبناهم على تأويله بـ نصيبهم .

في الآية الكريمة الأفعال والحروف ( يرثون - لو - نشاء - أصبناهم - بذنوبهم - الواو - نطبع - يسمعون ) فلو حرف تعليق في المستقبل ، والواو حرف للتشريك ، أما يرثون فمعناه يملكون ، نشاء معناه أردنا ، وأصبناهم أي : عاقبناهم ، وبذنوبهم أي : بسبب آثامهم ، ونطبع أي : نختم .

وقد ورد في أصبناهم معنيان ، الأول : أهلكناهم ، والثاني عاقبناهم . فعلى معنى أهلكناهم كما ذهب بعض المفسرين <sup>(١)</sup> يكون عطف الفعل - ونطبع - على أصبناهم مستحيلاً ؛ لأن الهلاك لا يأتي بعده شيء ، فلا وجود للطبع أو الختم لأنهم هلكوا وماتوا ؛ فالهلاك هو نتيجة نهائية ولا يأتي بعده شيء آخر . كما ذكر أبو حيان <sup>(٢)</sup> .

وعلى ذلك يكون التسلسل الزمني لأحداث النص - على هذا المعنى - يرثون ثم يؤمرون بالإيمان بالله فيكفروا ثم يطبع على قلوبهم ، فيقترفون الذنوب فيهلكون بذنوبهم .

(١) الكشف ٤٨٠/٢ ، والجامع للقرطبي ٢٥٤/٧ ، وابن عطية ٩/٤ .

(٢) راجع البحر ٢٥٣/٤ .

وهذا يتفق مع رأي الزمخشري الذي ذهب إلى عطفه على يرثون ، ولكنه ضعف لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالجملة ، حيث يكون " نطبع " معطوفاً على فعل الصلة ، والمعطوف على الصلة صلة .

وما سبق في النفس منه شيء من حيث المعنى ، فهو لا يخدمه ، كما أن فيه تفاوتاً بين التركيب اللفظي للنص القرآني والمعنى المراد ؛ فليس المقصود التسلسل الزمني ، وإنما المقصود الأحداث من حيث قوتها وعقابهم وتهديدهم . ولذلك جاء الطبع وعدم السمع في آخر النص .

ومن ذكر أنه بمعنى العقاب<sup>(١)</sup> وهذا ما تميل إليه النفس ، فيكون المعنى : لو أردنا عقابهم بسبب ذنوبهم لفعلنا . وعلى هذا يكون الزمن للمستقبل بدليل " أن " والمعنى : أمرناهم بالإيمان فكفروا وأذنبوا فاستحقوا العقاب على قدر ذنبهم . أما حقيقة الفعل " نطبع " فهي تتلخص في طبيعة الدعوة إلى الله ومهمة الرسل ؛ فالرسول يكرر الدعوة إلى الله مراراً ، وليس من مفهومها العرض على البشر ، فمن مفهوم الدعوة تكرار العرض بمواقف حسية ومعنوية حتى يؤمن الكافر ؛ ولذلك جاء الطبع على القلوب متأخراً ، أي : بعد اليأس من استجابتهم . فذلك عطف الفعل على أصبناهم ولم يكن مراداً زمنه بدليل لو غير الامتناعية ، وإنما المراد زمن الاستقبال ، والمعنى : دعوناهم إلى الحق فكفروا واقتربوا الذنوب ؛ فلذلك عوقبوا بذنبهم ، فنكرر الدعوة لهم فإذا اقتربوا ذنباً عوقبوا عليه ، ويعاود الرسول دعوتهم مراراً ؛ فربما يجد في كل مرة يدعون فيها من يستجيب .

فلما كان هذا شأن الدعوة وشأن الرسول أن يعاود الدعوة مرة بعد مرة ، كان من البدهي أن يطبع على القلوب متأخراً تبعاً لحالهم واستجابتهم ، فقد يوجد من يستجيب من أول عقاب ينزل به ، وقد تجد من لا يستجيب حتى لو تكرر العقاب ، بدليل قوله " فهم لا يسمعون " .



فلذلك عطف " ونطبع " على أصبناهم ؛ لأن الطبع ليس حدثاً منفرداً عن الدعوة بل هو من توابعها النهائية . ومما يرجح هذا المعنى ذيل الآية " فهم لا يسمعون " أي: إن آذانهم صمت عن الدعوة وعن الاعتاظ مما وقع بهم من عقاب . لذلك كان العطف أنسب للمعنى الدلالي ؛ لأن مهمة الرسول تكرر الدعوة على البشر ، وبالتالي ستجد من يؤمن من أول الأمر ، وتجد من يؤمن بعد مرحلة منه ، وتجد من لا يؤمن ، وهم على هذه الأحوال يقترفون الذنب فنعاقبهم دون إهلاك لهم ؛ نعلمهم يرجعون ؛ فكان العطف مستحسناً وأليق بالمعنى ؛ لتكرار وقوع الدعوة من الرسول ، ثم الصدود والإعراض منهم ، ثم العقاب من الله على قدر الذنب ثم الطبع لمن لم يتعظ من النوازل والنكبات التي تنزل عليهم .

كما أن نفي الفعل " لا يسمعون " لا يسمح بقطع الطبع عن الأحداث السابقة - الدعوة والإعراض والعقاب والطبع - لأن الطبع لا يكون إلا من نتاج اقتراف الذنوب مع الاستمرار فيها ؛ فلذلك جاء النفي لهذا الفعل ، فلا يمكن نفي سماع من أول مرة - كما هو معهود في طبائع البشر - فالسماح ينفي بعد رفع احتمالات وصوله وتبليغ المسموع للسامع ، ولا ينفي من أول إلقاء له ؛ فدل هذا على تكرار العقاب لهم بسبب ذنبهم .

كما أن المقصود من العقاب ، العقاب الذي غايته الاعتاظ وليس الهلاك ، فبعد عقابهم نطبع على قلوبهم ؛ لأنهم لا يسمعون لما نزل بهم ولا يتعظون .

لذلك كان العطف أولى للمعنى وهو المرشح له ، بخلاف الاستئناف على تقدير : ونحن نطبع لما فيه من قطع الحدث ، وتفكك الزمن ، فزمن الطبع مستقبل بالنسبة لما يسبق الطبع من حدث - دعوة ثم عقاب للاعتاظ ثم طبع لمن لا يتعظ - فلو كان الفعل مستأنفاً بالواو سيكون زمنه مستقبلاً وهذا لا إشكال فيه ، ولكن استقباله ليس مرتبطاً بغيره من أحداث ؛ لذلك كانت إحالته بالعطف فيه من التتابع الزمني المطلق ، وهذا هو مراد المعنى .

لذلك كان المعنى الدلالي فرعاً عن معنى نحوي تربطه في التركيب وشائج وعلاقات هي التي تحدد المعنى النحوي ، وهذا المعنى هو الذي يصرف المعنى الدلالي إلى وجهه المراد .

## ب - الفصل الزمني .

الفصل الزمني ينحصر دوره في عدم تتابع المعاني النحوية فتقطع في التركيب مما قبلها ، وكان من المفترض أن تتبع ما قبلها ، ولكن لأجل المعنى الدلالي قطعت ، فكان الفصل الزمني وراء هذا القطع الذي أتى بمعنى نحوي غير معهود من جهة الصناعة ، وقد ساعد هذا الفصل الذي تسبب في القطع مع المعنى النحوي الجديد في إبراز المعنى الدلالي .

فمن ذلك قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ) (١)

ولفساد المعنى لم ينصب الفعل - فتصبح - وجاء في الآية مرفوعاً ، وقد تعددت إعرابات النحويين حول هذه الآية على النحو الآتي :

الأول : أعربوه فعلاً مضارعاً مرفوعاً ، والفاء عاطفة جملة على جملة ، أي : عطفت جملة فتصبح الأرض مخضرة على جملة أنزل من السماء ماء . (٢)  
والثاني : أعربه بعضهم عطفاً على أنزل ؛ فالفاء عاطفة - أيضاً - ، والقائلون بهذا بعضهم تأول أنزل بـ ينزل كالقرطبي ، والبعض الآخر تأول فتصبح بـ فأصبحت ؛ حتى يتفق الفعلان معنى في الزمن ، كالزمخشري وأبي البقاء ، والسمين الحلبي ، والزركشي . (٣) والثالث : قيل فيه : إن الفاء ليست عاطفة فهي

(١) الآية ٦٣ من سورة الحج .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٩ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٤٣٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٠٥ ومشكل إعراب القرآن ٢/١٠٠ ، والمحرر الوجيز ٦/٢٦٩ ، والبحر ٦/٣٥٥ ، والجدول ٩/١٣٩ وإعراب القرآن وبيانه ٦/٤٧١ .

(٣) راجع الكشف ٤/٢٠٩ ، والإملاء ٢/١٤٦ ، والقرطبي ١٢/٩٢ ، والدر المصون ٨/٢٩٧ ، والبرهان للزركشي ٤/٢٩٦ .

استنفاية ، وبهذا يكون فتصبح خبراً لمبتدأ محذوف يقدر بضمير القصة والشأن ، وتقديره : فهي تصبح .<sup>(١)</sup> والرابع : ذكر بعضهم أنه معطوف على معنى ألم تر ، والمعنى : انتبه يا ابن آدم أن الله أنزل .... ولو صرح بقوله انتبه لم يجز فيه إلا الرفع ، فكذلك ما هو بمعناه .<sup>(٢)</sup> والخامس : قيل فيه : إنه معطوف على محذوف تقديره : أتينا به فطال النبت فتصبح .<sup>(٣)</sup>

ويبقى السؤال : أي الإعرابات أولى بالمعنى الدلالي ؟

ولكن قبل أن نوضح الجانب الدلالي نذكر آراء النحويين في الإعرابات السابقة ؛ لأن كلاً منهم قد اعترض على ما لم يقله أو يجزه ، فالإعراب الأول القائل بعطف النسق ، ولكنه من قبيل عطف جملة على جملة ، وهو مذهب الجمهور .<sup>(٤)</sup> وهو أقوى الوجوه لسلامته من الاعتراض ، فذكر سيبويه عن الخليل أن النصب يفسد المعنى ، وقدره سيبويه : أسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا .<sup>(٥)</sup> فقد أبقى سيبويه على استفهامية الأسلوب المجازية ، فقد خرج الاستفهام من معناه إلى معنى التقرير والتنبيه .

وذهب الفراء إلى خبرية الأسلوب ، فالتقدير : اعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة .<sup>(٦)</sup>

وأياً كان التأويل والتقدير لطبيعة الأسلوب فيمكن الترجيح على أساس نحوي ، فلو كان الأسلوب في معناه خبرياً لما امتنع النصب ، ولما كان النصب ممتنعاً دل على أن الأسلوب استفهام غير حقيقي ؛ فيجب أن يكون التقدير أو

(١) راجع الإملاء ١٤٦/٢ ، والدر المصون ٢٩٨/٨ .

(٢) راجع البيان ١٧٨/٢ .

(٣) راجع البرهان ٢٩٥/٤ .

(٤) راجع الكتاب ٤٠/٣ ، ومعاني الفراء ٢٢٩/٢ ، وشرح السيرافي ١٢٣٩/٣ .

(٥) راجع الكتاب ٤٠/٣ .

(٦) راجع المعاني ٢٢٩/٢ .

التأويل متوافقاً مع الألفاظ التي تحمل معنى نحوياً ؛ فبقاء الأسلوب على استفهاميته - الحقيقية أو المجازية - هو الموجه للمعنى النحوي الذي يقع في جوابه ؛ فالاستفهام التقريري إذا كان في حيز النفي كان بمنزلة النفي المحض للجواب .

أما عن إعرابه عطفاً على الفعل " أنزل " على جهة التأويل بين الفعلين ، فيؤول " أنزل " بـ " ينزل " ، أو يؤول " فتصبح " بـ " " أصبحت " فهو تأويل يخضع للصناعة النحوية ؛ لأن الإضرار لا يقع ، ولا يتحقق إلا بعد نزول المطر ، كما أن الإضرار يستمر ولا ينقطع ؛ فلذلك ناسبه فعل الحال المستمر ، وناسب نزول المطر فعل الماضي المنقطع .

وقد ذكر الزمخشري أن تأويل " فتصبح " بـ " أصبحت " مفوت للغرض الدلالي ، وهو إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان ، كما تقول : أنعم عليّ فلان عام كذا ، فأروح وأعدو شاكرًا له ، ولو قلت : فرحت وغدوت ، لم يقع ذلك الموقع . (١)

### المعنى النحوي المرجح للمعنى الدلالي :

هذا الجانب قد ارتكز على الزمن في تقوية أحد الأوجه النحوية التي ترتكز على الدلالة التي هي من صميم عمل النحو .

فهذه الآية قد تخالف زمن الإنزال ، وزمن إضرار الأرض ، فزمن الإنزال سابق على الإضرار ، فهذا السبق قد شكل المعنى المراد من التركيب مع تضافر أدوات التركيب الأخرى .

فقد حوى النص الاستفهام التقريري - الهمزة - والفعل تر ، والفعل أنزل ، والفاء ، والفعل تصبح . وصريح الزمن في هذا التركيب يدل على الحال من خلال فعل المخاطب "تر" ، والماضي "أنزل" ، والمستقبل "تصبح" ، وأداة الربط الفاء .

(١) راجع الكشف ٤/٢٠٩ ، والدر المصون ٨/٢٩٨ .

ففاعل الزمن الحالي - تر للمخاطب - له دور في إثبات الرؤية العلمية المشاهدة بحال الواقع ، وتشكيل المعنى الذي يظهر قدرة المولى - سبحانه وتعالى - فزمنه ليس مراداً في الآية - النص - وإنما المراد مدلوله .  
أما الزمن الذي شكل المعنى الدلالي : أنزل - الماضي - وتصبح - المستقبل - وبينهما فاء الربط .

فكان هذا التخاليف الزمني مقصوداً لإبراز المعنى ، وإن كان على حساب القاعدة ؛ لذلك دار النحاة حول هذه الآية بعقولهم ، وقبل أن نبين آراءهم يجب أن نجلي حقيقة المشكلة ؛ لأن التركيب متسلسل الأحداث ، ولا يمكن جمعها ، فنزول المطر في الأول ثم يعقبه إضرار الأرض ، فالسببية ليست مرادة في التركيب ، وإنما المراد تسلسل النعم على أسبقية الوجود .

المشكلة النحوية تنحصر في أن المطر سبب في إضرار الأرض ، وهذا يقتضي - ظاهراً - أن ينصب ما بعد فاء السببية بأن مضمرة ، لأنه سبق باستفهام .

كما أن التعبير بالفعل " أنزل " يناسب حالة المطر ، فالمطر منقطع غير مستمر ، فهو من الممكن أن ينفك عن الزمن ، أما الإضرار فهو مستمر حتى تنتهي حياته ؛ فلذلك ناسبه الفعل المضارع .

كما أن المقام في النص مقام التذكير بالنعم ، ومن طبائع التذكر بالنعم ألا تسرد دفعة واحدة ، وإنما تسرد متتابعة متسلسلة ؛ فلذلك جاء بالسبب المباشر للنعمة ، وهو إنزال المطر ، ثم استأنف نعمة أخرى معاقبة للأولى وهي إضرار الأرض .  
وعلى هذا - كما ذكر السمين الحلبي - تكون فتصبح الأرض جملة فعلية مستأنفة ، ولا حاجة إلى تقدير مبتدأ يكون ضمير القصة ؛ لأن هذا الضمير يكون للتوكيد ، والحذف ينافيه .<sup>(١)</sup>

(١) راجع الدر المصون ٢٩٨/٨ .

فلذلك كان الاستئناف هو الأرجح ، وقد ترتب عليه قوة المعنى الدلالية من بين المعاني المتعددة ؛ لذلك كان المعنى فرعاً عن الإعراب .

ومن الفصل الزماني الذي أدى إلى تحديد وجهة المعنى الدلالي من خلال المعنى النحوي قوله تعالى : ( قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذَّبُونِ \* وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَيَّ هَارُونَ ) (١) .

ففي هذه الآية قد رفع الفعل " ويضيق " ، ولم يعطف على " يكذبون " ؛ وذكر النحاة في إعرابه الآتي :

الأول : أن رفعه عطفًا على خبر " إن " ، وهو " أخاف " وهذا الوجه محتمل عند الجمهور . ومن أصحاب هذا الإعراب الكسائي والفراء ، والزجاج ، والزمخشري ، وأبو حيان ، وغيرهم من النحاة المفسرين . (٢) وفي كلام بعض النحويين كالكسائي ما يوحي إلى أنه من قبيل عطف الجمل ، على تقدير : وإنني يضيق صدري ، فيكون من قبيل عطف جملة على جملة . (٣)

الثاني : الرفع على الاستئناف ، فيكون الكلام إخباراً ، والتقدير وأنا يضيق صدري . (٤)

مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الآية قد قرئت بنصب الفعل " ويضيق " عطفًا على يكذبون . (٥) مع الإجماع على رجحان قراءة الرفع - ولم نتعرض لقراءة

(١) من الآيتين ١٢ ، ١٣ من سورة الشعراء .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للزجاج ٨٤/٤ ، والكشاف ٣٨٠/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٥/٣ ، ومفاتيح الغيب ١٢٢/٢٤ ، والبحر المحيط ٨/٧ ، والدر المصون ٥١٤/٨ ، ودراسات لأسلوب القرآن ق ١/ج ٥٠٩/٣ ، وإعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٥٩/٧ .

(٣) راجع إعراب القرآن للنحاس ١٧٥/٣ .

(٤) راجع إعراب القرآن للنحاس ١٧٥/٣ ، والإملاء ١٦٧/٢ ، وتفسير القرطبي ٩٢/١٣ ، والمحرم الوجيز ٤٧٢/٦ ، والدر المصون ٥١٤/٨ .

(٥) هي قراءة الأعرج ، وطلحة ، وعيسى ، وزيد بن علي ، وأبي حيوة ، وزائدة عن الأعمش ، ويعقوب . ( البحر ٨/٧ ، والمحرم الوجيز ٤٧٢/٦ ، والدر المصون ٥١٤/٨ والاتحاف ٣١٤/٢ )

النصب ؛ لأنه سيكون الترجيح بين المعاني الإعرابية ، وليس المعاني النحوية ،  
وقد كفانا النحاة جانب هذا الترجيح إذ رجحوا الرفع على النصب -

ويبقى السؤال هل العطف ، أو الاستئناف أولى بالمعنى الدلالي ؟

في هذا النص أفعال زمانية قلبية - أخاف ويضيق ويكذبون وينطلق - ،  
فالخوف هو توقع المكروه في المستقبل ، وقد خاف موسى عليه السلام من تكذيبهم له .

فزمان الفعل " يكذبون " مستقبل بالنسبة لزمان الفعل " أخاف " ، " ويضيق "  
مستقبل بالنسبة لـ " يكذبون " ، " ولا ينطلق " مستقبل بالنسبة لـ " يضيق "

فالأفعال كالتالي : أخاف ، يكذبون ، يضيق ، لا ينطلق . فزمن هذه الأفعال  
هو الحال المستفاد من أحرف المضارعة ، وهذا ما حققته البنية ، ولكن وقوعها  
كحدث فزمنها مستقبل بالنسبة للتسلسل الواقعي .

فالخوف يقع أولاً من تكذيبهم ، فإذا وقع تكذيب ضاق الصدر وحجب  
اللسان. ونظراً لاختلاف الحالين أو الموقفين - موقف الحذر والخوف - وموقف  
ضيق الصدر وحجب اللسان - جاء الفعل "يضيق" مرفوعاً على العطف أو على  
الاستئناف ؛ فالعطف على أساس زمن الحالية للمقام ، وهو مقام التكليف بالرسالة  
وما يترتب عليها من التكذيب والضيق وحجب اللسان . والاستئناف على أساس  
تنوع المقام وانفصال الزمن بالنسبة للحدث ، فتوقع التكذيب ملازم لمهمة القيام  
بالرسالة ، أما ضيق الصدر وحجب اللسان فغير ملازم للرسول ، فقد يضيق وقد  
لا يضيق .

فالفصل بين الأزمان زمن التكذيب الواقع من الكفار والملازم لمهمته ،  
وزمن ضيق الصدر المنقطع وغير الملازم لتكليف الرسول سوغ الاستئناف .

ولذلك ذكر النحاة أن في الرفع ثلاثة محاذير خوف التكذيب ، وضيق

الصدر، وعدم انطلاق اللسان .<sup>(١)</sup>

(١) راجع الكشف ٤/٣٨٠ ، والبحر ٧/٨ ، والدر المصون ٨/٥١٤ ، ٥١٥ .

ولكن المعنى الدلالي لهذا النص أن موسى عليه السلام كان يتربص بالخوف من التكذيب ، وهذا الخوف والتكذيب واقع مع الرسول ، أما ضيق الصدر أو الضجر وعدم انطلاق اللسان ، فهو محتمل ، هذا من جهة المعنى ؛ فإذ ذلك هي معان جديدة ، وزمنها مستقبل بالنسبة للخوف والتكذيب ، فلأجل الفصل الزمني بين هذه الأحداث رجح معنى الاستئناف من حيث الدلالة المعنوية ؛ لأن العطف يسوى بين هذه الأحداث في الزمن - وهو إن كان جائزاً - لكن يفضل الفصل في الإعراب كما فصلت زمن الأحداث .

ومن هذا - أيضاً - قوله تعالى : ( ثُمَّ لَأْتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ )<sup>(١)</sup>  
ذكر أبو حيان والسمين الحلبي أن جملة ولا تجد أكثرهم شاكرين تحتل العطف ، وتحتل الاستئناف .<sup>(٢)</sup>

فهي على العطف داخلة في حيز جواب القسم الذي هو جملة لأقعدن ، أو تكون إخباراً على سبيل الاستئناف ؛ فليس مقسماً عليه .  
والاستئناف أرجح لتحقيق الجانب الدلالي معه ؛ لأن الشيطان في تربصه بابن آدم وغوايته والبعده عن طريق الله بازل في ذلك الجهد والطاقة .  
فالمعنى المقصود من الخطاب أنك يا ربنا فضلتهم علي في الخلقة ، وبينت لهم طريق الهداية ، وحذرتهم من غوايتي ، ومع ذلك لا تجد أكثرهم شاكرين ؛ لأن التحذير من الشيطان نعمة . فلذلك استؤنف الكلام لجحد الإنسان لنعمة التحذير والتنبيه من أفعال الشيطان . وعلى هذا يكون إخباره بعدم الشكر على سبيل الظن ، أو العلم به من طريق ما.<sup>(٣)</sup> ولهذا رجح الاستئناف لما فيه من التراخي الزمني بين أحداث النص حيث يمكن فصل زمن الأفعال فزمن التربص مستمر ، وزمن لأقعدن مستمر ، وزمن نفي الشكر غير مستمر .

(١) الآية ١٦ ، ١٧ من سورة الأعراف .

(٢) راجع البحر ٢٧٨/٤ ، والدر ٢٧٠/٥ .

(٣) راجع الدر المصون ٢٧٠/٥ .



ومن الفصل الزمني المتعلق بالمعاني النحوية والتي بدورها تقوم بتحديد المعنى الدلالي ، قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَأَمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ) (١)

جوز النحاة في قوله تعالى "وأملّي" أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره ، وأنا أملّي ، وأن يكون معطوفاً على سنستدرجهم ، وأن يكون مستأنفاً . (٢)  
ذكر الأوجه الثلاثة أبو البقاء ، والسمين الحلبي (٣) ، وذكر العطف الزمخشري وأبو حيان . (٤)

والعطف على سنستدرجهم قد رده بعضهم ؛ لأنه لو كان "وأملّي" معطوفاً على سنستدرجهم لقال : ونملّي بضمير الجمع ؛ ليتوافق الفعلان . (٥) وقد حمل هذا التخالف على التقارب من الالتفات وليس التفافاً ، فيكون التفافاً من ضمير الجمع المتكلم إلى المفرد المتكلم . (٦)

وفي هذه الإعرابات ترجيح من حيث ترشيح المعنى النحوي للمعنى الدلالي؛ لأنه لم يبق إلا المعنى الذي يمكن أن يكون شفيحاً للوجه القوي .  
ذكر المفسرون أن " سنستدرجهم " من الاستدراج وهو الاستفعال من الدرجة بمعنى الاستبعاد أو الاستئزال ، درجة بعد درجة ، ومنه درج الصبي إذا قارب خطاه ، ويحتمل أن يكون اللفظ مأخوذاً من الدرج وهو لف الشيء وطيه جزأ جزأ . (٧)

(١) الآيتان ١٨٢ ، ١٨٣ من سورة الأعراف .

(٢) ينظر الكشاف ٥٣٦/٢ ، والإملاء ٢٨٩/١ ، والبحر ٤٢٩/٤ ، والدر المصون ٥٢٤/٥ ،

(٣) راجع الإملاء ٢٨٩/١ ، والدر ٥٢٤/٥ .

(٤) راجع الكشاف ٥٣٦/٢ ، والبحر ٤٢٩/٤ .

(٥) راجع الدر المصون ٥٢٥/٥ .

(٦) راجع المرجع السابق .

(٧) راجع الكشاف ٥٣٦/٢ ، وتفسير الرازي ٧٧/١٥ .

والمعنى السياقي لهاتين البنيتين "سنستدرجهن وأملني" أي : سنستدنيهن قليلاً قليلاً إلى ما يهلكهن ، ويضاعف عقابهن ؛ وذلك لأنهم انهمكوا في الغي ، فكلما جدد عليهم النعمة ازدادوا بطراً ، وجددوا معصية . وأما "أملني" فمعناه الإهمال وإطالة المدة ليتدادوا في الغي والمعاصي ، فلا نعاجلهم بالعقوبة على المعاصي حتى لا يقلعوا عنها بالتوبة .<sup>(١)</sup>

من خلال ما سبق يتضح أن العطف هو الأرجح من الاستئناف ؛ وذلك لأن المقام مقام كيد ومكر ، فإله سبحانه وتعالى يكيد لهؤلاء الكاذبين ، وقد جاء الكيد في استدراجهم عن طريق الغمس في النعم بعدم تنبيههم على معاصيهم ، وقطع كل وسائل الإنذار والتحذير عنهم . وبذلك يتمادون في الغي ، فكلما زادت النعمة زاد غيهم ظناً منهم بصواب ما يفعلونه .

فجاء الإهمال لهم وإطالة العمر حتى تكثر ذنوبهم ؛ فيكون العقاب مسبباً ، وهذا بخلاف الاستئناف الذي يقطع هذا المعنى المراد من النص .

وأما عن السين التي تدل على المستقبل في الفعل سنستدرجهن وخلوها من وأملني ، فقد ذكر بعضهم أنها مرادة في هذا الفعل ؛ فكأنه على معنى السين.<sup>(٢)</sup> كما أن التواصل الزمني بين الفعلين يعد مرجحاً للعطف من جهة أنه لا يكون استدراج من غير تمهل في الوقت - الزمن - حتى يكون الاستدراج محققاً لغرضه . أما الاستئناف على جهة إضمار مبتدأ أو بدون إضمار ، كما ذكر العكبري فلا يعد سائغاً كمعنى نحوي للنص ؛ وذلك لأن الاستدراج فعل يلزمه بعض الوقت ، وهذا ما لا يحققه الاستئناف .

(١) راجع الكشف ٥٣٦/٢ ، وتفسير الرازي ٧٧/١٥ .

(٢) راجع الكشف ٥٣٦/٢ ، والبحر ٤٢٩/٤ .

## الثاني : العدول بين المعاني النحوية المخصصة (١).

قد يصرف المعنى النحوي إلى معنى نحوي آخر ، وهذا الانصراف مطلب معنوي ، ووجود هذه المعاني في لفظ تركيبى واحد هو من فعل النحويين ، ولكل حجته ، ونحاول في هذا المبحث أن نوضح ما يرشحه المعنى .  
فمن هذا إعراب " حنيفاً " في قوله تعالى : ( قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) (١) .

أعرب النحاة " حنيفاً " بإعرابات متعددة ، وهي الحالية ، والمفعولية ، والوصفية ، وما هذا منهم إلا لأجل المعنى . فذهب الزجاج إلى أنه حال من إبراهيم ، والمعنى : بل تتبع ملة إبراهيم في حال حنفيته ، والحنفية في اللغة الميل ، فالمعنى أن إبراهيم حنيف إلى دين الله دين الإسلام . (٢)  
واختار هذا القول بعض النحويين كالزمخشري ، وابن عطية ، والعكبري ، وابن هشام (٤) ، وهم بهذا يخالفون القواعد البصرية التي تمنع مجيء الحال من المضاف إليه ؛ وذلك لأن العامل في الحال هو العامل في الصاحب ، والمضاف إليه عامله المضاف ؛ ولذلك اختلف العامل ، فمنعوه . (٥)  
وقد رفض أبو حيان الحال من المضاف إليه . (٦) وقد خصه النحويون بمواضع . (٧) ولكن الذي نريده في هذه المسألة هو صرف المعنى النحوي إلى معنى نحوي آخر تبعاً للمعنى المراد من النص .

(١) المراد بالمعاني النحوية المخصصة هي ما يطلقون عليها الفضلات ، كالمفعولية والحالية والوصفية .... إلخ ، فأثرت لفظ المكملة عن الفضلة ؛ لأن لها دوراً كبيراً في المعنى الدلالي .

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٣/١ .

(٤) ينظر الكشاف ٣٣٤/١ ، والمحزر الوجيز ٣٥٩/١ ، والتبيان ١٢٠/١ ، ١٢١ ، وشرح شذور الذهب ٣٢١ .

(٥) ينظر المحزر الوجيز ٣٥٩/١ ، والتبيان ١٢٠/١ ، والتصريح ٣٨٠/١ .

(٦) ينظر البحر ٥٧٧/١ .

(٧) هذه المواضع هي :

١- أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ، نحو قوله تعالى : ( ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا . فأخوانا حال من الضمير هم .

٢- إذا كان المضاف كبعضه ، نحو قوله تعالى : .. ملة إبراهيم حنيفاً .

٣- إذا كان المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى : إليه مرجعكم جميعاً . ( راجع شرح المرادي ١٥١/٢ ، والتصريح ٣٨٠/١ )

فإعرابه حالاً لا يخدم المعنى الدلالي من حيث إن الحال منتقلة متغيرة ، وهذا يعني أن إبراهيم - عليه السلام - قد يكون له حال غير الحنفية ، بمعنى أنه قد يكون حنيفاً وغير حنيف ، وهذا غير مراد من النص .  
والمراد من النص القرآني ثبوت حنفية إبراهيم - عليه السلام - ، فهي وصف ثابت له ، وليست حالاً من أحواله ؛

لذلك أعربه الكوفيون إعراباً يبقى على الوصفية ، وهو النصب على القطع، أي أنه نعت مقطوع ، والتقدير : بل ملة إبراهيم الحنيف ، فلما سقطت الألف واللام فصارت إبراهيم حنيف ، لم يستباح إتباع النكرة - حنيف - للمعرفة - إبراهيم - فانتقطع منه فانتصب.<sup>(١)</sup>

وأعربه جماعة منهم الأخفش الصغير على المفعولية وقيل: هو منصوب بفعل مضمر تقديره : نتبع حنيفاً ، أو أعني كما ذكر العكبري .<sup>(٢)</sup>

وقيل : حال من ملة ، وهو مذهب ابن الشجري ، وإن كان مخالفاً لها في التذكير فمسموح ؛ لأن الملة بمعنى الدين .<sup>(٣)</sup> وقد خطأ الأخفش الصغير القول بالحالية<sup>(٤)</sup>

فنحن أمام معاني نحوية متعددة اتحصرت في الحالية ، والوصفية ، والمفعولية . فالعدول عن معنيين نحويين وإقرار الثالث كان لا بد فيه من تحكيم المعنى .

فإذا ذهبنا نحلل هذه الآراء لكي نقر معنى نحويًا نجد بعض هذه الآراء تحمل معنى الصنعة النحوية ، وبعضها يحمل المعنى الدلالي على غير صواب ، وبعضها يحمل المعنى الدلالي على وعي وإدراك من قائله .

(١) ينظر رأيهم في تفسير الرازي ٩٩/٤ ، والبحر المحيط ٥٧٧/١ .

(٢) راجع التبيان ١٢١/١ ، والدر المصون ١٣٦/٢ .

(٣) راجع الأمالي الشجرية ٢٥/١ .

(٤) راجع الدر ١٣٦/٢ .

فما يحمل الصنعة النحوية النصب على المفعولية على تقدير نتبع أو أعني، والنصب على الحالية من ملة ؛ وذلك لأن النصب الذي ورد به هذا اللفظ دفعهم إلى هذا القول حتى تستقيم النظم النحوية عنده . ولم يلتفت إلى المعنى ؛ وذلك لأن العامل نتبع لا يمكن أن يقع على حنيفاً ، فالحنفية وصف لا يتبع ، وإنما يقتدى به ، والذي يتبع هو إبراهيم الحنيف . وكذلك النصب على الحال من ملة ؛ لأن الحنفية نسبية في الذوات وليست في الشرائع السماوية ، بمعنى : أن البشر تتفاوت عندهم الحنفية كوصف ، ولا تتفاوت في دين الله الذي نزل بحنفية مطلقة ؛ لذلك لا يمكن أن تكون " حنيفاً " حالاً من الملة ؛ لعدم انتقال الحنفية عن الملة ، ولتفاوت الحنفية في الذوات دون الشرائع .

أما ما يحمل المعنى الدلالي على غير صواب فهو النصب على الحال من إبراهيم ، بمعنى أن القائلين به لم ينتبهوا إلى المعنى فحمل معانهم النحوي معنى دلاليًا ، وهو نتبع ملة إبراهيم في حال حنفيته ، وفي حال عدم حنفيته لا نتبعه ، وواقع الحال النحوي التنقل .

ولعل ما يقربهم إلى المعنى أن إبراهيم نبي مرسل ، والأنبياء تلازمهم الحنفية ؛ فكان إبراهيم هو الحنفية ، وفي هذه الحالة ندفع تنقل الحال بما هو لازم شرعاً وعقلاً في حق الأنبياء والرسول .

أما ما يحمل المعنى على وعي وفكر من قائله ، وهو كونه نعتاً مقطوعاً ؛ فلفظ " حنيفاً " وصف حقيقي وهذا ما لا ينكره أحد ، فكان القطع قطعاً في اللفظ لكنه يبقى حاملاً لمعناه ، وهذا هو المراد من النص ، فالوصف ثابت لإبراهيم -  
القطعة - دون تنقل .

فلكل معنى نحوي من المعاني المذكورة معنى ؛ ودور المعنى النحوي هو تحديد المعنى الدلالي ، واختياره من النظائر المتعددة المتفاوتة من حيث المعنى ؛ لذلك ثبت صحة القول بأن المعنى فرع الإعراب قذوة مع قول النحاة : الإعراب فرع المعنى .

ومن المعاني المكملة العطف والمعية ، فمن المعلوم أن الواو قد تكون عاطفة ، وقد تكون بمعنى " مع " ، فالتي بمعنى " مع " يتعين نصب الاسم بعدها ، ويتعين المشاركة في الزمن ، نحو : سرت والطريق . وقد تقتضي المشاركة في معنى الفعل وقد لا تقتضيها ، فالمثال السابق تتعين المشاركة في الزمن وحدها ، ولا تقتضي المشاركة في معنى الفعل ؛ لأن الطريق لا تسير . وفي نحو : سار القائد والجنود تصلح المشاركة .

أما العطف فلا يقتضي المشاركة الزمنية ، ويقتضي المشاركة في معنى الفعل ، نحو : أكرمني زيد وعمرو في السفر ؛ فهذا المثال يقتضي المشاركة في معنى الفعل ، ولا يقتضي المشاركة في الزمن ؛ فقد يكون الكرم في وقت واحد أو لا يكون ؛ لذلك تركت المشاركة الزمنية للقرائن والدلائل .<sup>(١)</sup>

فقد أعربوا " ما " في قوله تعالى : ( فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ )<sup>(٢)</sup> مفعولاً معه ، أو معطوفة على الضمير " هم " . أما حقيقة ما فقيل فيها : موصولة ، وقيل : مصدرية ، وقيل : نكرة موصوفة .<sup>(٣)</sup>

وقبل أن نحتكم إلى المعنى نتعرف على رأي المفسرين فيها ، فنذكروا أن المعنى : اتركهم واترك افتراءهم ، أي : اتركهم وما يفترون من تكذيبك ، وهو أسلوب متضمن للوعيد والتهديد .<sup>(٤)</sup> والنظام النحوي يقرر أن العطف ، والنصب على المعية إذا استويا كان العطف أولى .<sup>(٥)</sup>

من المعلوم أن الرسول - ﷺ - كان حريصاً على عدم ترك دعوة الكفار إلى الإسلام رغم عنادهم وشركهم ؛ لذلك كانت المصاحبة بينهم وبين الافتراءات هو

(١) ينظر النحو الوافي ٣١٤/٢ .

(٢) من الآية ١١٢ ، ١٣٧ من سورة الأنعام .

(٣) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٢٥٨/١ ، والدر المصون ١١٧/٥ ، والبحر ٢١٠/٤ .

(٤) راجع الدر المصون ١١٧/٥ ، والبحر ٢١٠/٤ .

(٥) راجع الدر ١١٧/٥ .

هدف الرسول - ﷺ - في الابتعاد عنها ، وعدم ملازمتهم لها ؛ لذلك كان اتركهم مع افترائهم غير مناسب للمعنى ، وإنما الأنسب : اتركهم وافتراءهم ؛ لأن الترك لا يعني الترك عن الدعوة ، وإنما يعني الترك في افتراءاتهم فسيعرفون كذبها فيما بعد ، ويعرفون صدقك .

كما أن الفعل ترك يدل بمادته على الابتعاد عن المتروك إلى شيء آخر ؛ وهذا يعني أن المتروك الأول كان مظلوماً لك في وقت معين ، والثاني سيكون مظلوماً لك . وبالمعنى اللغوي للفعل يحدث انسجام وسبك بين مادة النص اللفظية ، وبين المعاني التي حملتها هذه الألفاظ .

لذلك كان الترك في الافتراء فقط حتى يستدلوا بعقولهم على الحقائق الشرعية ؛ فلذلك كان العطف أولى ، والمعنى : اتركهم في افترائهم ؛ فقد يتركونه بأنفسهم إلى الدين الحنيف .

والقول بالمعية يقتضي المصاحبة بينهم وبين الافتراء ، وهذا ليس من مهام الرسل .

كما أن الزمن المنوط بالمعية لا يتفق ومهمة الرسل ؛ فالمفعول معه يشارك مصاحبه في الزمن ولا يشاركه في معنى الفعل ، والمعطوف يشاركه في معنى الفعل ولا يشاركه في الزمن ، وقد تأتي مشاركة في الجميع - كما ذكرنا -

فلما كان الزمن منوطاً بالمفعول معه ، لم يصلح كمعنى نحوي للمعنى الدلالي ؛ لأن دعوى المشركين إلى التوحيد لا تقف عند افترائهم ، بل على الرسول أن يدعوا والسماء تتولى العقاب والحساب ؛ ولما كان العطف تشريكاً في معنى الفعل كان هو المناسب للمعنى الدلالي ، أي : اتركهم وما يفترون ؛ فربما يرجعون عنه في يوم من الأيام .

ومثال ما ترجح فيه المفعول معه قوله تعالى: " ( فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ )<sup>(١)</sup> . فقد تعددت المعاني النحوية في " وشركاءكم" على النحو التالي :

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس .

أعربوه معطوفاً على أمركم ، وذلك بتقدير حذف مضاف ، والتقدير : وأمر شركائكم ، على حد قوله : وأسأل القرية . وهو قول جماعة من النحويين . (١)  
وأعربوه مفعولاً لفعل محذوف ، تقديره : وادعوا شركاءكم ، وهو مذهب الفراء ، واختيار الفارسي في أحد قوليه وأبي البقاء . (٢) وقد رفض الزجاج هذا الإعراب ؛ لعدم الفائدة من جهة أن الكلام تنحصر فائدته في دعوة الشركاء لجمع أمرهم ، فالمعنى المفيد : اجمعوا أمركم مع شركاءكم . (٣)  
وقيل : هو معطوف على أمر من غير حذف مضاف ، أي على المعنى . ونسب هذا الإعراب إلى المبرد . (٤)  
وأعتقد أن المقصود بالمعنى هنا هو معرفة أن الشركاء لا يقال فيهم : أجمعت ، وإنما يقال لهم : جمعت ، فأضمرُوا للشركاء فعلا يصح حمله عليه ، وذلك على حد قول الشاعر : يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً . (٥)  
أي : وحاملاً رمحاً فهو محمول على معنى الأول لا لفظه ، فهم يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ، ولا يخرج به عن المراد بالأول ، وذلك لأن الرمح لا يتقلد وإنما يحمل . (٦)

- 
- (١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٢ ، والإملاء ٢/٣١ ، مشكل إعراب القرآن ١/٣٨٧ ، والبحر ٥/١٧٧ ، والدر المصون ٦/٢٤٠ .  
(٢) راجع معاني القرآن للفراء ١/٤٧٣ ، والإيضاح العضدي ١٦٩ ، والإملاء ٢/٣١ .  
(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٣/٢٧ ، ٢٨ .  
(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٨٧ ، والبحر ٥/١٧٧ ، والدر ٦/٢٤١ .  
(٥) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله عبد الله بن الزبَيْرِي .  
— من مواضعه : المقتضب ٢/٥٠ والخصائص ٢/٤٣١ ، والإيضاح العضدي ١٦٩ ، والأمالِي الشجرية ٣/٨٢ ، ٨٣ والإتصاف ٢/٦١٢ ، وشرح المفصل ٢/٥٠ ..  
(٦) راجع المصادر التي ذكرت البيت .



وقيل : مفعول معه على أن الواو بمعنى مع . أي : اجمعوا أمركم مع شركاءكم . وهو قول الزجاج ، والفارسي ، والزمخشري ، والعكبري . (١)  
من خلال ما سبق تكون المعاني النحوية قد انحصرت في العطف ، والمفعولية ، والمفعول معه ، ويبقى السؤال قائماً ما المعنى النحوي الذي يحدد المراد من النص ؟

قبل أن نذكر الراجح من المعاني النحوية في هذا النص نقرر أن الوجوه كلها جائزة ، ولكنها تتفاوت من حيث قربها للمعنى الدلالي ، فالآية ( اجمعوا أمركم وشركاءكم ) جاءت في مقام التحدي لهؤلاء الكفار الذين جعلوا لله نداً وشريكاً ، وهذا المقام من حتميته إظهار القدرة - قدرة الله المطلقة - لذلك كان المستوى المعجمي لبنية النص دالة قوية على المراد ، ومساعداً في اختيار المعنى النحوي المناسب للمعنى الدلالي .

فقد ذكر المفسرون أن " اجمعوا " معناه : جمع العزيمة والإعداد ، وليس جمع المتفرق ، والشركاء بمعنى الأوثان - وهو الأقوى - أو بمعنى مَنْ على مثل قولهم ومعتقدهم . (٢)

من خلال المقام والمستوى المعجمي يكون المعنى النحوي الراجح هو إعراب " وشركاءكم " مفعولاً معه ، وتكون الواو بمعنى " مع " ، وذلك لما يأتي :  
• المقام الذي قيل فيه النص ، وهو التحدي الذي ينتج عنه الغلبة والفوز لأحدهم ، وهذا المقام يناسبه المعية والمشاركة من كافة الخصوم ، فالمعنى أن الكفار وشركاءهم لا بد من الشركة بينهم حتى يقرع الجميع بالحجة ، ويعرفون من هو الإله الحق .

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨/٣ ، والإيضاح ١٦٨ ، والكشاف ١٦١/٣ ،

والإملاء ٣١/٢ ، وتفسير الرازي ١٤٤/١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢ .

(٢) راجع تفسير الرازي ١٤٣/١٧ ، ١٤٤ . .

- تعلق الفعل أجمع بالمعاني ، والفعل جمع بالذوات ، فتقول : جمعت الشركاء ، ولا تقول أجمعت .<sup>(١)</sup> فكان هذا مرجحاً لكونه مفعولاً معه لا معطوفاً .
- القول بأنه مفعول لفعل محذوف تقديره : ادعوا ، يدل على انفكاك جهة الفعلين - اجمعوا وادعوا - فيكون المعنى الدلالي منفكاً عن الاصطحاب ؛ لأن جمع العزيمة يكون بشحذها ، ودعوة الشركاء تكون بالأمر المباشر ، وبهذا تكون دالة الفعلين إحداهما معنوية ، والأخرى حسية ، وما قد يترتب على المحسوس من عجز في الدعوة يكون منافياً لمعنى الاصطحاب ؛ فلذلك كان الأولى أن تكون المدلولات معنوية خصوصاً وأن الشركاء أوثان لا يمكن توجيه الدعوة لهم إلا على سبيل المعنى المجازي .
- القول بالعطف على حذف مضاف غير سديد ؛ لأنه من المعلوم أن المضاف إذا حذف تنوسي وجوده في التركيب ، وأصبح التعامل داخل التركيب مع المضاف إليه ، وفي هذه الحالة سيكون الفعل " اجمعوا " مسلطاً على الشركاء وناصباً له ، وهذا الفعل يتعلق بالمعاني لا بالذوات . كما أن ما ذكرناه من نحو : واسأل القرية ، ألم يتسلط الفعل على القرية ؟ لذلك كان حذف المضاف في التركيب غير مانع للأفعال من أن تصب معانيها في قوالب معمولاتها عملاً ودلالة .
- يضاف إلى ما سبق من تقدير فعل ناصب غير مستساغ إذا وجد محمل يحمل عليه التركيب . وبذلك يكون المعنى النحوي هو الذي دل على هذه المعاني من خلال التحليل للمقام والمستوى المعجمي .
- المقامات بجميع مستوياتها لها دور إلى جانب المعنى النحوي في رسم المعنى الدلالي ، فأسلوب الأمر الذي يوحي بالقدرة من الأمر ، وبهذا يكون الغرض من التركيب تبعاً لهذا المقام هو الاصطحاب والمشاركة مع من اتخذوهم شركاء لله . والله أعلم .

(١) ينظر المشكل ٣٨٧/١ ، والدر المصون ٢٤٠/٦ ، والمجتبى ٤٤٤/٢ .

ومما احتكم فيه النحاة - ليس على الإطلاق - إلى الصنعة أو جعلها هي الحكم الفصل في القضية ، المصدر إذا جاء في موضع الحال ، هل هو بالحالية أولى مع تأويله ، أم بالمصدرية أحق ؟ .

فقد كثر التأويل وطال الخلاف في إعرابه حالاً وإعرابه مفعولاً مطلقاً ، والقولان واردة عن النحاة ؛ فأنحصر المعنى النحوي في ورود لغة العرب بأمثلة حية تحمل مصادر جاءت في موضع الحال ، فهل يكون مصدرًا - مفعولاً مطلقاً - أم حالاً ، ولكي نحدد ونرجح المعنى النحوي المناسب للجانب الدلالي يجب علينا أن نسرد بعض النصوص الحية دون الأمثلة التعليمية التي زخرت بها كتب النحو .

قال تعالى : ( حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً <sup>(١)</sup> ) وقوله : ( ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعِيًا ) <sup>(٢)</sup> . وقوله : ( وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ) <sup>(٣)</sup>

فنحن أمام قدر كبير من النصوص التي وقع فيها المصدر حالاً ، وقد جاءت هذه المصادر في القرآن الكريم المعجز بألفاظه وتراكيبه ، وهي ( بغتة ، وطوعاً ، وكرهاً ، وسعيًا ) مع الاختلاف في عدد مرات الذكر ، فكان أكثرها لفظ بغتة ، ثم طوعاً وكرهاً ، ثم سعيًا .

وقد قعد النحاة قواعدهم فجاء فيها " المصدر لا يقع حالاً " ، وبنوا هذه القاعدة على أصل العلة من جهة أن الحال وصف في المعنى لصاحبها ، فلا بد أن تكون نفس صاحبها ، فهي كالخبر والخبر نفس المخبر عنه . فتقول : جاء زيد ضاحكاً ، فالضحك هو زيد في المعنى ، ولا تقول : جاء زيد ضحكاً ؛ لأن الضحك مصدر ، وزيد ذات ، والمصدر يباين الذات . <sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٣١ من سورة الأنعام . ومثلها الآيات الآتية : (أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ٤٤ الأنعام) ( قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً ٤٧ الأنعام) (فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ٩٥ الأعراف)

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨٣ من سورة آل عمران .

(٤) راجع شرح التسهيل ٣٢٨/٢ ، والتصريح ٣٧٣/١ .

وقد سلم لهم هذا الأمر في المصادر المعرفة ، كالعراك ، ووحده ؛ فتأولوها لقلتها ، أما المصادر المنكرة كالتي جاءت في القرآن فقد كثر وقوعها أحوالاً .  
ولذلك دار التأويل دورته ، وسجل الفكر والعقل كلمته ، وزكا الخلاف والتعصب ، وحجب الاحتكام إلى الجانب الدلالي إلا ما ندر ، وغض الطرف عن مقام النصوص الواردة وغرضها ، وطابت النفس واستراحت إلى التأويل ؛ وذلك حتى يسلم النظام والحكم من الاعتراض أو الزيغ ، ولكن الناظر إلى هذه النصوص وكثرتها ، والمتأمل فيها ، يدرك أن وراءها سرّاً وحكمة يجب البحث عنهما ، خصوصاً أنها وردت في كتاب الله العزيز تحمل تقريراً بوقوع المصدر حالاً . وإليك موقف النحويين من مثل هذا :

مذهب سيبويه والجمهور أن هذه المصادر جاءت في موضع الحال ، قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر . وذلك قولك : قتلته صبراً ، ولقيته فجأةً ومفاجأةً ، وكفاحاً ومكافحةً ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهةً ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسمعاً . وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً." هـ<sup>(١)</sup>

وكما أشار سيبويه - رحمه الله - بعدم القياس ، وأن ما سمع عن العرب قد وقع المصدر في موضع الحال ، وهذا على جهة أنه جواب لسؤال نحو : كيف لقيته ؟ لقيته بغتةً<sup>(٢)</sup> .

والجهة التي وقع فيها المصدر موقع الحال على أساس أنه متأول بالمشق  
كما ألمح إلى ذلك من خلال كلامه ، فبغته بمعنى باغتا ، أو مباغته .

(١) الكتاب ١/٣٧٠ ، وينظر شرح المرادي ٢/١٤٠ ، شرح الأشموني ٢/٢٤٥ .

(٢) المرجع السابق ١/٣٧٢ .

أما الأخفش والمبرد فقد ذهبا إلى أن مثل هذه المصادر ليست أحوالاً ، وإنما هي منصوبة على المصدرية ، فنحو : طلع زيد بغتة ، تقديره : طلع زيد يبغت بغتة ، فالحال هي الجملة ، والعامل في المصدر محذوف .

قال المبرد : " ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده ، فيكون حالاً ؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناه ، وذلك قولهم : قتلته صبراً .... فالتقدير : أمشي مشياً ... " هـ (١)

و قال : " هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال ، وذلك قولك جاء زيد مشياً. إنما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشياً.... " هـ (٢) وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله وليس حالاً ، وذلك على سبيل تأويل هذا الفعل المذكور بفعل من لفظ المصدر . فيكون التقدير في نحو : طلع زيد بغتة : بغت بغتة . (٣)

وذهب بعضهم إلى أنها مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع زيد طلوع بغتة . وقيل : هي أحوال على حذف مضاف ، أي : طلع ذا بغتة (٤).

وإعراب المصدر حالاً أو مصدرًا ، غير قضية قياس وقوعه حالاً ، فالجمهور قد قصره على السماع ، وأجاز المبرد قياسه فيما هو نوع من الفعل ، نحو : جاء ركضًا ، وأضاف ابن مالك قياسه بعد أما ، نحو : أما علمًا فعالم ، وبعد خبر شبه به مبتدؤه ، نحو زيد زهير شعرًا ، وبعد الخبر المقترن بأل الدالة على الكمال ، نحو : أنت الرجل علمًا ، أي : الكامل . (٥)

(١) المقتضب ٢٣٤/٣ ، وينظر شرح التسهيل ٣٢٨/٢ ، وشرح المرادي ١٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٥/٢ .

(٢) المرجع السابق ٣١٢/٤ .

(٣) ينظر قولهم في : شرح المرادي ١٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٥/٢ .

(٤) راجع المرجعين السابقين .

(٥) ينظر تفصيل هذه المسألة وآراء النحويين فيها في: المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٣١٢/٤ ، وشرح التسهيل ٣٢٨/٢ ، ٣٢٩ ، وشرح المرادي ١٣٨/٢ ، ١٣٩ ، شرح التصريح ٣٧٤/١ ، ٣٧٥ .

وقد رجح النحويون القول بإعراب المصدر حالاً على جهة تأوله بالمشق ،  
فكما وقع صفة على سبيل التأويل يقع حالاً - أيضاً - على سبيل التأويل (١).  
وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور

أما القول بأنه مفعول مطلق فقد ضعفه بعضهم ؛ لأنه إذا كان المصدر هو  
دليل الفعل المضمر ، فكان ينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ، ولا  
يقتصر فيه على السماع ، كما أن الفعل المذكور لا يمكن أن يكون دليلاً على  
المضمر ، ففي نحو : قتلته صبراً ، لا يدل القتل على الصبر . (٢)

من خلال النصوص السابقة نجد أن النحاة لم يحددوا المعنى النحوي تحديداً  
دقيقاً ، فمعنى بغتة في الآيات السابقة ، وهي الفجأة والمباغطة ، وكان من الأولى  
أن يحتكموا إلى المعنى في الاختيار والترجيح .

وقبل الترجيح يجب أن نوضح مدلول المعنيين النحويين ، فالحال وصف  
منتقل ، أي غير ملازم لصاحبه في الغالب ، والمصدر حدث يؤكد معموله أو بينه  
قدرًا أو عددًا .

ففي الآيات السابقة قد جاء المنصوب " بغتة " منصوبًا بالأفعال : " أتى " و  
" جاء " و " أخذ " ، ولم يرد غيرهم ، نحو : جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً ، وَأَخَذْنَاهُمْ  
بَغْتَةً ، وَأَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً .

وتجد الفاعل قد انحصر في الساعة أو العذاب ، وتجد الأفعال - أتى وجاء  
وأخذ - أفعالاً حركية حسية ، من خلال هذا يمكن القول بأن الأشياء الحركية هي  
مظنة الوقوع في عرف البشر ، فهي من الممكن وقوعه ، كما أن العقل البشري  
في تكوينه يحتاج إلى توكيد ما يمكن وقوعه ولا يحتاج إلى وصفه ؛ لذلك كان  
تحقيق الوقوع هو الأول والأولى ، ثم يأتي الوصف بعد ذلك .

(١) راجع شرح المفصل ٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٨/٢ .

(٢) راجع شرح التسهيل ٣٢٨/٢ .

فالكفار لا يؤمنون بالساعة ولا يعتقدون وقوعها ، ويشككون في وقوع العذاب لهم بعد الموت ؛ فهل مقام كهذا يغلب عليه الإنكار يحتاج إلى الوصف أم التأكيد - تأكيد الوقوع - ؟

كما قلنا أن الأفعال التي نصبت بغتة هي أفعال ذات حركة - مجيء أخذ إتيان - وهي حركة مستقبلية ، وهذه الحركة عند من كفر بالله ينكرها تماماً . لذلك كان إعرابه مفعولاً مطلقاً مؤكداً أولى ، والحالية مستفادة من الجملة - على تقدير فعل ناصب لهذا المصدر ؛ لذلك كان التأكيد أولى للمقام من الوصف ، فالإنسان إذا ذهب يصف شيئاً مبيناً حاله لشخص يجهل هذا الموصوف ولا يعرف كنهه فلا يصدق ، ولا يكون كلامه مطابقاً للواقع ، وإنما الذي يلزم عليك أولاً أن تحققه له ، وتحقق وجوده ولو في ذهنه ، ثم تصفه له . فبلا شك سيكون حالك أبلغ .

كما أن البغت والفجأة حدث يقع ، والقرآن يريد الحدث ، أي حدث الساعة ، أو حدث العذاب ، والأحداث المجردة مصادر . فالله - سبحانه وتعالى - يريد أن يخبرهم بوقوع هذا الحدث فجأة .

كما أن الحال منتقلة غير لازمة ، ومجيء الساعة ملازم لها البغت والفجأة ، فلو أعربناه حالاً ، فتكون الساعة أو العذاب مباغته في حال وغير مباغته في آخر ، وهذا غير مراد .

وأما نحو : سعيًا وطوعًا وكرهاً وخوفًا وطمعًا ، فمصادر أولى ، نحو : يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ، ونحو : أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ، ونحو : أَنْفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، ونحو : يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ، ونحو : انْتَبِهًا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، ونحو : وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ، ونحو : يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ، ونحو : يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا . وذلك لأنها جاءت في موقف الإنكار من الكفار ، فتأكيداها أولى من وصفها ، كما أن مدلولاتها حركية ، وهذا ما يكون أصدق لعدم تصديق الكافر بها .

كما أن هذه المصادر أحداث تقع ، والحدث الذي يقع يكون متلقيه منكرًا له إذا كان كافرًا ، وإذا كان الحدث خارقًا للمعتاد .

لذلك كان قول المبرد والأخفش والكوفيين هو الأرجح من الوجهة الدلالية ، وأن ما يحقق المعنى الدلالي لهذه النصوص هو المصدرية لا الحالية .

ومن تعدد المعاني النحوية في لفظ واحد ، وهذا التعدد قد سببه طبيعة العامل ، وفي كيفية إيصاله إلى المعمولات. فمن ذلك قوله تعالى : ( قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْنَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ )<sup>(١)</sup> قد ورد في نصب صراطك ثلاثة أوجه: الأول : أنه منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : لأقعدن لهم على

صراطك ، فحذف الخافض وانتصب المخفوض . وهو قول الزجاج ومن وافقه ، وقد حمه على قولك : ضرب زيد الظهر والبطن ، أي : على الظهر والبطن .<sup>(٢)</sup>

وقد رد هذا الإعراب ؛ لعدم اطراد حذف حرف الجر ، وهو وإن ورد إلا أنه قد خص بالضرورة .<sup>(٣)</sup> الثاني : أن صراطك منصوب على الظرفية ، وهو قول

الزمخشري ، والعكبري ، والتقدير : لأقعدن لهم في صراطك .<sup>(٤)</sup> وقد رد هذا الإعراب ؛ لأن صراطك ظرف مكان مختص ، وظرف المكان المختص لا يصل

إليه الفعل إلا بواسطة حرف الجر في ، نحو : صليت في المسجد .<sup>(٥)</sup> الثالث : أنه مفعول به ، وإن كان الفعل " لأقعدن " فعلاً لازماً لا يصل إلى المفعول ، ولكنه

ضمن معنى فعل متعد ، تقديره : لألزم من صراطك المستقيم بقعودي عليه .<sup>(٦)</sup>

(١) الآية ١٦ من سورة الأعراف .

(٢) راجع معاني القرآن ٣٢٤/٢ ، والإملاء ٢٦٩/١ ، والبحر ٢٧٦/٤ ، والدر ٢٦٧/٥ ، والمشكل ٣٠٧/١ .

(٣) ينظر البحر ٢٧٦/٤ ، والدر ٢٦٧/٥ .

(٤) ينظر الكشف ٤٢٩/٢ ، والإملاء ٢٦٩/١ ، والبحر ٢٧٦/٤ ، والدر ٢٦٧/٥ .

(٥) ينظر البحر ٢٧٦/٤ ، الدر ٢٦٧/٥ .

(٦) راجع البحر ٢٧٦/٤ ، والدر ٢٦٨/٥ .



والراجع هو النصب على المفعولية ؛ لأن الوجهين الأولين فيهما ضعف من حيث الصناعة . أما من حيث المعنى فهو الراجع ، لأن كونه مفعولاً فيه يفيد تلبس الظرف بالمظروف ، وهذا يعني قعود الشيطان المستمر الملابس للطريق المستقيم ، وهذا غير معهود مع الأنبياء والصالحين من الأمم ؛ فالشيطان يبتعد عن طريقهم المستقيم ، ولا يتربص بهم ، وإنما يكون تربصه في طريق من ضعف إيمانه ؛ فكان لزاماً أن يكون قعود الشيطان غير متلبس بالطريق المستقيم، وهذا ما يؤديه المفعول ، لا الظرفية التي تفيد التلبس ، ولا الحرف الذي يفيد الاستعلاء .

لذلك كان المفعول هو المحدد والموجه لهذا المعنى الذي يلزم الشيطان مع بني آدم ، فهو مبتعد عن طريق الأنبياء والصالحين والأولياء والشهداء ، فكان جلوسه في غير طريق هؤلاء ؛ لعدم قدرته على غوايتهم ، والظرفية تدل على ملازمته للطريق المستقيم وتلبسه به على جهة العموم والتلبس . أما المفعول به فيدل على وقوع الفعل - القعود - ليس على سبيل التلبس ، وإنما قد ينفك عن طريق من ذكرنا .



## المبحث الثاني

### ( عدول المعنى الإعرابي إلى معنى إعرابي آخر )<sup>(١)</sup>

في هذا المبحث نذكر المعاني الإعرابية - رفع ونصب وجر وجزم - وسيتطلب منا هذا المبحث دراسة مناسبة المعنى الإعرابي للمعنى الدلالي ، ومناسبة المعنى النحوي للمعنى الدلالي أيضاً .

فالعدول عن معنى إعرابي إلى معنى إعرابي آخر لابد أن يكون وراء هذا العدول سراً مكنه في المعنى الدلالي ؛ فلذلك سيكون اختيار المعنى الدلالي مبنياً على المعنى النحوي ، لأن المعنى المختار هو فرع عن المعنى النحوي .

فالعربي تكلم فرفع أو نصب أو جر ، وجاء النحو وألبس هذه المعاني الإعرابية للمعاني النحوية ، وتأتي صعوبة هذا المبحث ووعورته من جهة أن العربي قد تعدد نطقه ، فتجده يرفع وينصب في لفظ واحد ... إلخ

يضاف إلى ما سبق من الصعوبة أن المعاني الإعرابية - رفع ونصب وجر - خالية من المدلول المعنوي ، فما معنى الرفع أو النصب؟ ولكن يأتي مدلولها من إسقاط المعاني النحوية عليها ، ولذلك يأتي مدلولها ليس من ذاتها ، وإنما من تحكمها في المعنى النحوي المناسب ، فمثلاً : الرفع في الاسم لابد أن يكون معناه النحوي المبتدأ أو الخبر في الجملة الاسمية ، والفاعل في الجملة الفعلية ... وهكذا .

### أولاً : العدول إلى معنى إعرابي بعد تمام الفائدة .

الألفاظ قد يكون لها دور أساسي في الفائدة ، وقد تأتي بعد تمام الفائدة لمعنى ما ، وفي هذه الحالة تصبغ بمعنى نحوي مناسب ، ولكن دور المعنى

(١) المعنى الإعرابي هو الذي تكلمت به العرب وحملته اللغة من رفع ونصب وجر وجزم ، والمعنى النحوي يعد توجيهها للمعنى الإعرابي فهو يشمل الفاعلية والابتداء والمفعولية بجميع أنواعها .

الإعرابي في المعنى الدلالي يأتي من جهة تلازمه لمعني نحوي ، فتجد النحاة يقولون : رفعه على كذا ، ونصبه على كذا .

فمن ذلك قوله تعالى : ( يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ) (١) .

قرأ الجمهور : " والظالمين " (٢) ، وقرأ ابن الزبير ، وأبان بن عثمان ، وابن أبي عبلة : " الظالمون " (٣) ، وقرأ عبد الله بن مسعود " وللظالمين " (٤) .  
فقراءة نصب " والظالمين " ، على أنها مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور " أعد " ، والتقدير : يعذب الظالمين ، وتكون المسألة من الاشتغال ، ويكون من قبيل عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وهو اختيار كثير من النحويين . (٥) أي : أن الفعل " أعد " لازم وقد شغل عن الظالمين بـ لهم ، وهو على حد قولهم : زيذاً مرتت به ، والتقدير جاوزت زيذاً مرتت به .

وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن نصب الظالمين من جهة أن الواو ظرف لأعد. (٦) وقد رد هذا الإعراب ؛ لأنه يلزم عليه تعيين الناصب ، كما أنه منعدم الفائدة . (٧)

(١) الآية ٣١ من سورة الإنسان .

(٢) راجع البحر ٣٩٣/٨ .

(٣) راجع المحتسب لابن جني ٣٤٤/٢ ، والكشاف ٢٨٥/٦ ، وتفسير الرازي ٢٦٣/٣٠ والمحرم الوجيز ٥٠٠/٨ ، والبحر ٣٩٣/٨ ، والدر ٦٢٧/١٠ .

(٤) راجع معاني الفراء ٢٢٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١١٠/٥ ، والمشكل ٤٤٣/٢ ، والمحرم ٥٠٠/٨ ، والبحر ٣٩٣/٨ ، والدر ٦٢٧/١٠ .

(٥) ينظر معاني الزجاج ٢٦٤/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٥ ، والكشاف ٢٨٥/٦ ، والتبيان للعكبري ١٢٦١/١ والإملاء ٢٧٧/٢ ، والبيان ٤٨٥/٢ والمحرم الوجيز ٥٠٠/٨ ، والبحر ٣٩٣/٨ ، والمشكل ٤٤٣/٢ ، والدر ٦٢٧/١٠ .

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٠/٣ .

(٧) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٥ ، والمشكل ٤٤٤/٢ .

وقراءة الرفع " والظالمون " فقد حسنها الفراء ، وأعربها النحاة مبتدأ خبره جملة أعد لهم ، والجملة معطوفة على الجملة الفعلية " يدخل من يشاء " ، وهذا من قبيل عطف الاسم على الفعلية . (١)

وقد عارض كثير من النحويين هذا الإعراب بما يأتي :

أولاً : هذه القراءة - الرفع - مخالفة لرسم المصحف. (٢) وهذا يقدح منها.  
ثانياً : مخالفة للنظام النحوي ؛ لأنه عطف جملة اسمية على فعلية ، وهو غير حسن . (٣)

ثالثاً : في قراءة النصب يكون المعطوف قد عمل فيه الفعل ، كما عمل في الجملة المعطوف عليها . (٤)

رابعاً : ما ذكره الفراء وغيره من أن قراءة الرفع هي مثل قوله تعالى :  
(وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ) (٥) ، وقوله : (وَلَكِنْ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ  
وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) (٦) .

فالاختلاف واضح بين الآيتين والآية محل البحث والدراسة ، فالآية الثانية " والظالمون ما لهم من ولي ولا نصير " لم يذكر فيها فعل بعده ينتصب به الظالمين؛ فذلك رفعها على الابتداء، ولا يجوز عطفه على المنصوب قبله. (٧)

(١) راجع معاني القرآن للفراء ٢٢٠/٣ ، والمحتسب ٣٤٤/٢ ، والتبيان للعكبري ١٢٦١/١ والإملاء ٢٧٧/٢ ، والكشاف ٢٨٥/٦ ، والبحر ٣٩٣/٨ ، والمشكل ٤٤٤/٢ ، والدر ٦٢٧/١٠ .

(٢) ينظر معاني الزجاج ٢٦٤/٥ ، والكشاف ٢٨٥/٦ ، والمشكل ٤٤٤/٢ .

(٣) ينظر تفسير الرازي ٢٦٣/٣٠ ، والبحر ٣٩٣/٨ .

(٤) راجع التبيان للعكبري ١٢٦١/١ والإملاء ٢٧٧/٢ .

(٥) الآية ٢٢٤ من سورة الشعراء .

(٦) الآية ٨ من سورة الشورى .

(٧) راجع تفسير الرازي ٢٦٣/٣٠ .

وكذلك الأمر بالنسبة لآية الشعراء ؛ فالآية محل الدراسة فيها فعل قبل الظالمين نصب مفعولاً به " من " فعطفت الجملة على الجملة ؛ فوجب أن يكون المخبر في الجملة الثانية منصوباً ، كما كان في الأولى ، أما آية الشعراء فقبلها جملة من ابتداء وخبر . (١)

أما قراءة الجر " وللظالمين " فقد ضعفها كثير من النحويين . (٢) وإن كان في كلام الفراء ما يلمح إلى القبول ، قال : "وهي في قراءة عبد الله " وللظالمين أعد لهم" فكرر اللام في الظالمين وفي لهم ، وربما فعلت العرب ذلك" هـ (٣) وبذلك تكون للظالمين متعلقة بـ " أعد لهم " وتكون لهم تأكيداً ، ولا يجوز أن تكون من الاشتغال ، ويقدر فعل يفسره المذكور ، والتقدير : وأعد للظالمين أعد لهم ؛ لأن المعروف في لغة العرب إضمار فعل ناصب موافق للظاهر في المعنى ، فلا نقول : يزيد مررت به على تقدير : مررت يزيد مررت به ؛ لأن الفعل المقدر موافق له في اللفظ . (٤)

من خلال ما سبق يتضح لنا أن النصب هو الراجح عند النحويين ؛ لتوافق العطف بين الجملتين من حيث الصناعة ، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقرر أن المعنى الإعرابي - النصب - قد اختار له النحاة معنى نحويًا ، وهو المفعولية ، وهذا الترجيح مرجعه إلى الصنعة النحوية ، ويبقى الرفع منافسًا للنصب من حيث المعنى ، ولكي نتعرف على دور المعنى الإعرابي الذي ألبسه النحاة معنى نحويًا في توجيه المعنى الدلالي يجب علينا تحليل النص .

في البداية نذكر المعاني النحوية المستخدمة في النحو ، فعندي معنى إعرابي ، وهو الرفع ... إلخ، ومعنى نحوي ، وهو الفاعلية ..... إلخ .

(١) راجع المشكل ٤٤٤/٢ .

(٢) ينظر الكشف ٢٨٥/٦ ، والبحر ٣٩٣/٨ ، والدر ٦٢٧/١٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٢١/٣ .

(٤) راجع البحر ٣٩٣/٨ ، والدر ٦٢٧/١٠ .

هذا النص قد ورد في موقف الوعد والوعيد ، الوعد لأهل الإيمان بالدخول في الرحمة ، والوعيد للظالمين بالعذاب الأليم ، وقد أدى هذا المقام ، الفعل "يدخل" ، والمفعول " من " وصلة من هي "يشاء" والواو ، والظالمين ، وأعد .  
فالفاعل في الجملتين هو الله سبحانه وتعالى ، والمفعول مختلف في الجملتين ، ففي الأولى " من " ، وفي الثانية الظالمين ، فعلى قراءة النصب يكون الظالمين مفعولاً لـ يعذب ، وأن من ظلم نفسه وكفر بالله لا يعتقد بأن هناك عذاباً واقعاً بعد الموت ؛ وهذا ما توحى به الجملة الفعلية ، فذلك كان احتياج النص للتأكيد أولى في الجملة التي يقع فيها العذاب .

وهذا ما توحى به الجملة الفعلية التي نصبت الظالمين بالفعل المقدر ؛ فذلك كان التأكيد لمن يشك في أمر البعث هو من أسرار النظم القرآني . وهذا التأكيد تقوم به اسمية الجملة . فذلك كان رفع "الظالمون على الابتداء أرجح من نصبه . فالرفع - وإن كان فيه مخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه - هو الأرجح ؛ كما أن الآية قد احتوت على ترغيب ووعيد لمن آمن ، وترهيب ووعيد لمن كفر ، فإدخال الفريق الأول في رحمته من نعم الله عليهم وتفضله وإحسانه ، وعذاب الفريق الثاني يكون بما اقترفته أنفسهم من آثام ، فالنصب يحتمل معه أن الله كتب عليهم العذاب ؛ لأن في الجملة الأولى يدخل من يشاء في رحمته بكرمه وفضله ، فإذا نصبت في الثانية فمن المحتمل أن يكون عذاب الظالمين منه تنظيراً بالجملة السابقة ، ويتوهم أن الظالمين معذبون من الله بما كتبه عليهم ، والأمر ليس كذلك .

فالرفع يدفع كل هذه التوهّمات ، فتكون الظالمون مبتدأ لجملة جديدة تحمل حكماً جديداً، وهو أن الظالمين معذبون بسبب أعمالهم ، ويستحقون العذاب .  
يضاف إلى ما سبق أن الفعل يدخل المنصوب به " من " ، والفعل يعذب المنصوب به الظالمين ، يعني أن الداخل في شيء لم يكن منه قبل الدخول ، وبالدخول أصبح منه ، وهذا استحقاق للمؤمنين بفضل الله . وهذا حال الظالمين



فجاء بالفعل " يعذب " ففي تقديره يوحي باستحقاق العذاب وخلق باب الأمل في الرجوع عن الآثام وإعلان التوبة .

وفي الرفع الذي لا يحتاج إلى تقدير فعل مثل : " يعذب " يوحي أن باب الأمل في الرجوع عن الغي والدخول في حظيرة الإسلام ما زال قائماً ؛ وذلك لأن إعداد العذاب والاستعداد لتعذيبهم لا يعنى تعذيبهم ؛ فذلك كان الفعل يدخل معناه متفقاً مع حال المؤمنين ، والفعل " يعذب " المضمّر يدل على استحقاق العذاب وانعدام الأمل في الرجوع ، فكان الرفع على الابتداء رافعاً لهذا الاحتمال التفسيري ومرجعاً ومقررًا للمعنى الدلالي المراد من النص

لذلك كان الرفع أولى لما سبق ، مع عدم التوافق بين المتعاطفين فعطف الاسمىة على الفعلية جائز ، وإن لم يكن في درجة التوافق . والله أعلم

ومن ذلك - أيضاً - قوله : (بَلِ اللّٰهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ ) . (١)

قرأ الجمهور بل الله بالرفع ، وقرأ الحسن البصري: بل الله بالنصب. (٢)

فالنصب على تقدير : بل أطيعوا الله مولاكم ، والرفع على أن لفظ الجلالة مبتدأ ، ومولاكم خبره . (٣)

ففي قراءة الرفع : بل إضراب عن الكلام السابق دون إبطال - انتقالي - (٤) والأخذ في كلام غيره ، فالمعنى ليس الكفار أولياء فيطاعوا في شيء بل الله

(١) الآية ١٥٠ من سورة آل عمران .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٣٧/١ ، والبحر ٨٢/٣ ، والدر ٤٣٤/٣ .

(٣) تنظر المراجع السابقة .

(٤) الإضراب نوعان : إبطلاي ، وانتقالي ، فالإضراب الإبطلاي هو الذي يقتضي نفي الحكم السابق في الكلام قبل بل ، والقطع بأنه غير واقع ، ومدعيه كاذب ، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجئ بعدها ، نحو : الأجرام السماوية ثابتة بل متحركة . والإضراب الانتقالي : هو الذي يقتضي الانتقال من غرض قبل الحرف بل إلى غرض جديد بعده مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، نحو قوله تعالى: قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرن الحياة الدنيا (النحو الوافي ٦٢٣/٣)

مولاكم .<sup>(١)</sup> وعلى قراءة النصب بل إضراب بإبطال ، والمعنى : بل أطيعوا الله ؛ لأن الشرط متضمن معنى النهي ، أي : لا تطيعوا الكفار فتكفروا<sup>(٢)</sup> .  
هذه الآية وردت في المغازي وفي أهل أحد<sup>(٣)</sup> وكان المشركون في غزوة أحد طلبوا ممن كانوا مع الرسول ﷺ الرجوع عن الدين ، فنزلت الآية تثبتهم على الدين .

فالرفع على الابتداء يوحي بأن من المؤمنين من تبعهم ، أو فكر في عرضهم ، لأن الإضراب الذي أفادته بل معناه الانتقال - كما ذكر أبو حيان - وعلى النصب بإضمار أطيعوا ، إضراب بإبطال ، أي : إضراب وإبطال طاعتهم ، وإثبات ما بعد بل وهو طاعة الله

فالأرجح الرفع ؛ لأن ما حدث للمسلمين في هذه الغزوة جعل بعض ضعاف الإيمان يعتز به الشك في النصر فيوم بيوم ؛ لذلك كان ما قبل بل غير مبطل ، وما بعدها غرض جديد ، وهو إثبات الولاية لله سبحانه وتعالى .

والنصب وإن كان جائزاً لكنه لا يخدم المعنى مثل الرفع ؛ لأن " بل " تكون إضراباً عما قبلها ، وهذا غير واقع .

والنصب حسن والرفع أحسن ، ومما حسن النصب أن يكون الإبطال في حق الذين رسخ إيمانهم ؛ فيكون ما قبلها إبطالاً في حقهم . فيحسن النصب لأنه يكون حكماً جديداً . والله أعلم .

ومن تغيير المعنى الإعرابي بعد تمام الفائدة قوله تعالى : ( خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ )<sup>(٤)</sup>

(١) راجع البحر ٨٢/٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) السابق .

(٤) الآية ٧ من سورة البقرة .



ورد في لفظ " غشاوة " الرفع والنصب ، فالرفع هي قراءة الجمهور ، والنصب هي قراءة عاصم بن أبي النجود كما رواها المفضل الضبي . (١)  
فالرفع على أنها مبتدأ خبره على أبصارهم المقدم ، والنصب على إضمار فعل تقديره : وجعل على أبصارهم غشاوة ، أو جاء نصبها على أنها محمولة على ختم . (٢)

وعلى هذا لا إشكال في الرفع على الابتدائية ، فيقف عند وعلى سمعهم ثم يبتدئ . وذلك لأن الختم لا يمكن حمل الغشاوة على فعله ختم ، فمعنى الختم الطبع (٣) ونظير ذلك قوله تعالى : ( وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ) (٤) ، فكما لم تحمل في هذه الآية على ختم ، كذلك لا تحمل في الآية محل الدراسة . (٥)

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣/١ ، والتبيان ٢٣/١ ، والمحزر الوجيز ١١٣/١ ، والمشكل ٢٠/١ ، والبحر ١٧٦/١ ،

(٢) راجع معاني القرآن للفراء ١٣/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٨٤ /١ ، والحجة للفراسي ٣٠٩/١ ، ، والتبيان للأبباري ٥٣/١ ، والتبيان للعكبري ٢٣/١ والمحزر الوجيز ١١٣/١ ، والمشكل ٢٠/١ ، والبحر ١٧٧/١ .

(٣) هل الختم حقيقي أم مجازي ؟ قولان للعلماء ، فحمله فريق منهم على الحقيقة ، وأن القلب على هيئة الكف ينقبض مع زيادة الضلال والإعراض إصبعا إصبعا ، وحمله الآخرون على المجاز ، وذلك على أن ما في قلوبهم من الكفر والضلال والإعراض عن الإيمان كأنه ختم فسمى ختم لمنع غيره من النفاذ إليه .

— وأسند الختم إلى الله لما وقع منهم كفر وإعراض عن عبادته ، وذلك على حد قولهم : أهلك المال فلاناً ، وقولهم : أهلكته فلانة إذا أعجب بها وهي لم تفعل له شيئاً ، فإنما أهلكه إتباعه لها ، وفي المال أهلكه سوء تصرفه ( ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٦/١ ، وتفسير ابن عطية ١١٢/١ ، ١١٣ )

(٤) من الآية ٢٣ من سورة الجاثية .

(٥) ينظر معاني الفراء ١٣/١ ، والحجة للفراسي ٣٠٩/١ ، والمحزر ١١٣/١ ، والتبيان ٢٣/١ ، والمشكل ٢٠/١ .

مع أن آية الجاثية قد استدل بها هنا على عدم حمل الغشاوة على ختم ،  
وسياتي من حملها على النصب في هذه الآية على آية الجاثية ؛ لأنه قد صرح في  
الجاثية بالفعل .

أما قراءة النصب - كما ذكرنا في الأرجح - حملت على إضمار فعل ،  
تقديره وجعل على أبصارهم غشاوة ، فهي نظيرة آية الجاثية . (١)

قال الفراء : " وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على  
آخره ؛ كقولك : قد أصاب فلان المال ، فبني الدور والعبيد والإماء واللباس  
الحسن ؛ فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على  
الثياب ، ولكنه من صفات اليسار ؛ فحسن الإضمار لما عرف . " هـ (٢)

وقد فرع النحاة مسائل فرعية في قراءة النصب حول عامل النصب ؛ فذكر  
الفارسي - بالإضافة إلى الوجه السابق - أنه يجوز أن تحمل غشاوة على ختم ،  
فلو حملت على ختم ، فختم لا يتعدى إلا بحرف الجر ، وهذا يؤدي بنا إلى القول  
بالنصب على نزع الخافض ، والتقدير : ختم الله على أبصارهم بغشاوة ، فلما  
حذف الحرف انتصب الاسم . (٣)

وعلى هذا المذهب لا بد من تطويع مدلول الفعل ختم أو تضمينه معنى فعل  
آخر ، فجعله بمعنى جعل فالمعنى : ختم عليه بغشاوة ، فهي مثل : جعل على  
بصره غشاوة ، لأنه إذا ختمها بالغشاوة فقد جعلها فيها . أو على جعل ختم  
بمعنى طبع كما ورد في القرآن الكريم . (٤)

(١) راجع معاني القرآن للفراء ١٣/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٨٤ ، والحجة للفارسي

٣٠٩/١ ، والبيان للأبباري ٥٣/١ ، والتبيان للعبري ٢٣/١ والمحرر الوجيز ١/ ١١٣ ،  
والمشكل ٢٠/١ ، والبحر ١/ ١٧٧ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٣/١ ، ١٤ .

(٣) راجع الحجة ٣٠٩/١ ، والبحر ١/ ١٧٧ ، والدر المصون ١/ ١١١ ، ١١٢ .

(٤) راجع الحجة ٣٠٩/١ ، ٣١٠ .

وقيل هو منصوب على أنه اسم وضع موضع المصدر الملاقي لختم في المعنى ؛ لأن الختم والتغشية يشتركان في الستر ، فكأنه قيل : وختم تغشية على سبيل التأكيد ، فهو من باب قعدت جلوساً ، وهو اختيار أبي حيان .<sup>(١)</sup> من هذا نخلص إلى أن قراءة النصب تكون على تقدير فعل مناسب كـ جعل ، أو يكون بـ "ختم" المذكور ، وختم لا يتعدى إلا بحرف الجر ، وفي هذه الحالة يحمل ختم على طبع ، أو على جعل .

أو يكون منصوباً على نزع الخافض ، والتقدير : ختم الله .... بغشاوة ، فلما حذف حرف الجر انتصب الاسم ، أو يكون نصبه على المصدرية الأصلية التي حلَّ الاسم محلها .

الوجوه الصناعية " الرفع والنصب " ، فالنصب ليس راجحاً وإنما قالوا به لتناسب ما قبله من العامل وهذه ناحية شكلية ، ساعد فيها إمكانية التأويل مع صحة المعنى الظاهري .

ولكن الراجح الرفع ؛ لأن الختم - الحقيقي والمجازي - هو معناه الطبع والغلق بحيث لا ينفذ إليه شيء ، وهذا المعنى يتحقق في السمع والقلوب ، لإمكان ختمها بحيث لا يصل إليها شيء .

أما الأبصار فلا يمكن ختمها ، وإنما يُجْعَلُ عليها أو فيها ؛ لذلك كانت الغشاوة مع الأبصار لوناً جديداً ، لا يحسن فيه مدلولات الألفاظ السابقة

كما أن الختم حسي والمختوم باطني غير ظاهر - القلب والسمع - أما الغشاوة فهي معنوي ، والمغشي عليه ظاهري - البصر - فوجود الحسي مع الباطني ، والمعنوي مع الظاهري تخالف في التركيب لا يحسن جمعها في دالة واحدة ، كما لا يمكن توحد عاملهما لهذا التخالف . كما أن المقابلة بين المعاني - الحسي والمعنوي والباطن والظاهر ، يفضل تنوع المعاني الإعرابية والنحوية

(١) راجع البحر ١/ ١٧٧ ، والدر ١/ ١١٢ .

واستقلال هذه المعاني حتي تحقق المقابلة بين الأضداد غرضها في تصوير مراد الله - سبحانه وتعالى - . والله أعلم

### ثانياً : العدول إلى معنى إعرابي قبل تمام الفائدة .

هذا اللون كثير في القرآن الكريم وفي كلام العرب ، فقد يخرج اللفظ داخل النص إلى معنى إعرابي مغاير لما سبقه أو لحقه ، ويكون هذا - دائماً - لغرض المدح والاهتمام به .

قال الشاعر : لا جزع اليوم على قرب الأجل . (١)

في هذا الرجز جاء اليوم ظرفاً قبل أن تتم الفائدة ، وإتمام الفائدة قد تكون منه ، وقد تكون من الجار والمجرور . لذلك لا يجوز أن يتعلق " اليوم " بجزع ؛ لأنه سيكون من صلته ، ولو كان من صلته لظل به الاسم ، ولو ظل به الاسم لأشبهه المضاف إليه ، ولو أشبهه المضاف إليه لوجب إعرابه . فكنت تقول : لا جزعاً اليوم ... (٢)

فإذا اعتبرنا ما رفضه ابن جني رأياً لغيره يفهم منه أن هناك رأياً أجاز في اليوم أن يكون ظرفاً متعلقاً به . أو يكون ظرفاً لقرب الأجل ، ويكون على قرب الأجل خبراً للا . (٣)

- 
- (١) البيت من الرجز ، وقائله الأعرج المعني . وبعده : الموت أحلى عندنا من العسل . فهو يقول : استقتلنا يومنا ، فلا نجزع على دنو الأجل فيه إن دنا ؛ لأن الموت إذا غشنا فيما نطلبه أحلى عندنا من طعم العسل
- والشاهد : لا جزع اليوم ، فالיום لا يجوز تعلقه بجزع ؛ لأنه سيكون من صفة وعلى هذه الحالة ينصب جزع .
- من مواضعه : التنبيه على مشكلات أبيات الحماسة لابن جني ١٠٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٠ ، ٢٩١ .
- (٢) راجع التنبيه على مشكلات أبيات الحماسة لابن جني ١٠٦ .
- (٣) ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢٩١ .

أو يعرب اليوم خبراً لـ جزع على حد قولهم : لا بأس عليك - خبراً للا- ،  
ويكون على قرب الأجل حالاً أو تمييزاً . وقيل يعرب صفة لجزع ، ويكون الخبر "  
على قرب الأجل" .<sup>(١)</sup>

من خلال ما سبق يتضح لنا أن اليوم لا يصلح أن يكون متعلقاً بـ جزع ؛  
لما سبق ذكره . وفي هذه الحالة جازت فيه الخبرية فيكون محله الرفع ، وقيل  
يعرب صفة لجزع فيكون محله النصب . ولا نعتقد في ظرفيته لقرب الأجل لعدم  
الصحة المعنوية في تحديد ظرفية قرب الأجل باليوم . فالأجل وإن قرب لا يحدد  
ظرفه .

وللتفاضل بين المعنى النحوي المنبثق من المعنى الإعرابي يجب علينا  
تحديد المعنى المعجمي ، لا حرف لنفي العموم ، والجزع الخوف ، وقرب الأجل:  
الموت . فالشاعر يفاخر بقوته ، وعدم خوفه من الموت ، فهو عنده أحلى من  
العسل .

فمن حيث إتمام الفائدة يكون لا جزع اليوم على حد قول العرب : لا بأس  
عليك ؛ لذلك كان إعرابه خبراً في محل نصب أولى من إعرابه صفة في محل  
رفع؛ لأن الجزع يأتي بسبب ، وإيهام السبب وجعله غير متم للفائدة في التركيب  
يتوافق مع طبيعة " لا " التي هي لنفي العموم ، وجاءت جملة على قرب الأجل  
تبييناً .

فإذا قلت : لا جزع اليوم ، نفي لجنس الخوف أيًا كان سببه ، وإذا جعلته  
صفة ، وأعربت " على قرب الأجل " خبراً تكون قد ألغيت نفي العموم ، وأثبتت  
الخوف من قرب الأجل فقط على الرغم من أن الخوف قد يقع من قرب الأجل ، أو  
من دخول الحرب ، أو من أي شيء .

(١) راجع التنبيه ١٠٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩١ .

لذلك رجح إعرابه خبراً لئلا ؛ لتحقيق نفي جنس الخوف ، بخلاف إعرابه صفة فسيكون نفي الجزع أو الخوف متوحداً في الخوف من الأجل وقربه . وفي الحرب قد يخاف الإنسان من نشوبها ، وقد يخاف من القتل ، وقد يخاف من الجرح ... إلخ . والله أعلم

وقد حفل القرآن بهذا التغيير بين المعاني الإعرابية إثراء للمعنى ، أو تبجيلاً لمن أراد الله لهم التبجيل ، أو إظهاراً لمزيد العناية والاهتمام بهم .

ومما ورد من تغيير المعنى الإعرابي إلى معنى آخر ثم إلباسه معنى نحويًا مناسباً قوله تعالى : ( ... وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ) (١)

كان النظم في توافق إعرابي إلى أن جاء إلى قوله " والموفون " وقوله : " والصابرين " فقد أعرب النحاة " الموفون " عطفًا على " من " التي هي خبر لكن ، والتقدير : ولكن البر الذين آمنوا والموفون . (٢)

ولم يعترض أحد على هذا الإعراب ، ولكن فيه طول عهد بين المعطوف والمعطوف عليه ، ومن الواضح أنهم أجمعوا عليه من حيث الصنعة ؛ فهو الموافق للقواعد .

وأجاز بعضهم فيه أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وذلك على القطع ، والتقدير : وهم الموفون . (٣)

(١) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٠٥ ، والكشاف ١/٣٦٦ ، والتبيان ١/١٤٤ ، والبيان ١/١٤٠ ، والمحزر الوجيز ١/٤٢١ ، والبحر ٢/٩ ، والمشكل ١/٨٢ والدر ١/٢٤٩ ، وإعراب القرآن لمحي الدين الدرويش ١/٢٥٠ .

(٣) ينظر المشكل ١/٨٢ ، والمحزر الوجيز ١/٤٢١ ، والبيان ١/١٤٠ ، والتبيان ١/١٤٥ ، والبحر ٢/٩ ، والدر المصون ٢/٢٥٠ .

وقيل فيه : معطوف على الضمير في آمن ، ولم يحتج إلى التوكيد بالضمير المرفوع المنفصل لطول الكلام .<sup>(١)</sup>

أعتقد أن التمايز بين هذه الإعرابات من حيث الصنعة سهل ، وهذا ما دفع النحاة إلى أن يدلي كل بدلوه في التوجيه ، وأقوي هذه الوجوه العطف على من ، أو القطع على الإضمار ، أما العطف على الضمير المستتر في آمن فهذا من حيث الصنعة غير سديد ؛ لأنه يحتاج إلى توكيد المستتر بضمير رفع منفصل . وقد دفع النحاة هذا الاحتياج بطول الكلام . وهذا تبرير وتأويل أطلق دون دراسة لعدم ضبط آليته داخل التركيب ، كما أن الكلام يبني بعضه على بعض .

أما من حيث المعنى فالقطع أرجح ؛ لأن البر وجه من وجوه الإحسان ، فالموفون قد شرط فيهم إذا عاهدوا الله ، فهذا يعد قيداً في إيفاءهم ، وهذا القيد أعطاهم وضعاً وحكماً جديداً ، فحتى يراعى المتلقي أهمية هذا القيد لزم الخروج عن النسق ؛ وذلك حتى يكون الخروج عن النسق مدعاة إلى لفت الانتباه .

أما نصب الصابرين بعد المرفوع ، والخروج عن النسق الإعرابي فهذا ما أجاد النحاة في تأويله معنوياً

فقد أجمع النحاة على أن نصب " والصابرين " والتقدير : وأمدح الصابرين.<sup>(٢)</sup>

وقيل فيه - على ضعف - من جهة الصناعة أنه معطوف على " ذوي القربى " ، وذلك لأنك إذا عطفته هذا العطف امتنع في " الموفون " العطف على الضمير في آمن ؛ ليكون داخلاً في صلة من ، وكذلك امتنع العطف على " من " للفصل بين الموصول والصلة بأجنبي .<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر المشكل ٨٢/١ ، والبيان ١٤٠/١ ، والتبيان ١٤٥/١ ، والدر ٢٥٠/٢ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ ، و المشكل ٨٢/١ ، والمحرر ٤٢١/١ ، والبيان

١٤٠/١ ، والتبيان ١٤٥/١ ، والبحر ١٠/٢ ، والدر المصون ٢٥٠/٢ .

(٣) ينظر المشكل ٨٢/١ ، والبيان ١٤٠/١ ، والتبيان ١٤٥/١ ، والدر المصون ٢٥٠/٢ .

ذكر الفراء في التعليق على نصب الصابرين مرجحاً جانب المعنى على الصنعة ، فقال : " والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم ؛ فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً ، وينصبون بعض المدح ، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام . " هـ (١)

وذكر أبو حيان نصاً قد نقله عن الفارسي في هذا المضمار ، فقال : " وقال الفارسي : إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم والأحسن أن تخالف بإعرابها ، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها ؛ لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول ، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل ؛ لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام ، وضرب من البيان ، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً وجملة واحدة . انتهى كلامه . " هـ (٢)

هذا كلام طيب وجميل من العالمين الجليلين ، صاحبه الفارسي ، وناقله أبو حيان ، وقد تردد هذا الكلام على لسان كثير من النحويين ؛ فكان الخروج من الرفع إلى النصب حسناً من جهة أن الأوصاف تعددت فيصير الكلام بالنصب ذا أنواع تضيف عليه بياناً وبلاغة .

ومما يزيد قناعة بكلام الفراء والفارسي أن العرب قد لجأت إلى القطع في النوع للمدح ، ومما جاء من هذا قول الشاعر : (٣)

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٠٥ .

(٢) البحر ٢/١٠ .

(٣) من الكامل ، وقائله : الخرنق بنت هفان ، ترثي زوجها ومن قتل معه .

— من مواضعه : الكتاب ١/٢٠٢ ، ٢/٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، والمحتسب ٢/١٩٨ ، والأمالي الشجرية ٢/١٠٢ ، ٣/٧٧ ، والإتصاف ٢/٤٦٨ ، ووصف المباني ٤٧٩ ، وأوضح المسالك ٣/٢٨٠ ، ٢٨١ ، والهمع ٣/١٢٦ ، وشرح الأشموني ٢/٣٩٩ ، والخزانة ٥/٤١ ، والدرر اللوامع ٢/٢٦٨ ، والديوان ٤٣ .



لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ      سَمُّ الْعِدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرُزِ  
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ      وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدِ الْأُرْزِ.

فيجوز رفع " النازلين " والطيبين " على الإبتاع لقومي ، ويجوز نصبهما على المدح ، والتقدير : أمدح . (١)

قال ابن جني : " فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروبًا ، فكان أبلغ منه إذا أئزم شرحًا واحدًا . " هـ (٢)

وهذا اللون قد حملة النحاة على التفنن في ضروب الكلام وإثراء للمعاني الدلالية ؛ فالقطع ينقل المستمع من معنى إلى معنى ، وبالتالي تتعدد المعاني ، ومن هذا اللون الذي اتفق فيه النحاة على كلمة قوله تعالى : ( لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ... ) (٣)

فنصب المقيمين الصلاة على المدح ، وهو أفضل ما قيل فيه كما ذكر ابن الشجري ، وقد ذكر سيبويه الآيتين والبيت الشعري على القطع إلى الرفع ، أو النصب على المدح . ومثلها رفع " المؤتون " على القطع ، والتقدير : وهم المؤتون ، أو على العطف . (٤)

أما قوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ ) (٥)  
وقوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ) (٦) .

(١) راجع المصادر التي ذكرت الشاهد .

(٢) المحتسب ١٩٨/٢

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

(٤) راجع الكتاب ٦٣/٢ ، ٦٤ ، والأمالي الشجرية ١٠٢/٢ .

(٥) الآية ٦٢ من سورة البقرة .

(٦) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

وقوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى  
وَالْمَجُوسَ..... ) . (١)

فتجد في هذه الآيات الثلاث كلمة " والصابئون " ثلاث مرات ، وموقعها  
الإعرابي أنها مسبوقة بواو للعطف ، وبالتالي هي معطوفة على اسم " إن "  
المنصوب ؛ فتجدها مرتين منصوبة ، ومرة واحدة مرفوعة ، فما سر هذا  
التخالف ، وما تأويل النحويين لها ؟

فآية البقرة والحج على ما لها من إعراب فهما منصوبتان عطفاً على اسم  
إن ، أما آية المائدة فهي مرفوعة .

فذكر الفراء إلى أن " والصابئون " معطوف " الذين " الذي لم يظهر  
إعرابها، وذلك لأن إن ضعيفة العمل ، فنصبها للمبتدأ والخبر على وجه الضعف ،  
ولذلك وقع الرفع على الاسم ، ولم يقع على الخبر ؛ فهذا جاز - عنده - رفع "  
الصابئون " . (٢)

وقد أجاز الفراء العطف على اسم إن إذا كان إعراب الاسم خفياً ، كالأية  
التي معنا ، وعلى هذا فهو يمنع نحو : إن زيدا وعمرو قائمان ؛ لتبيين الإعراب  
في الاسم . أما الكسائي فقد أجاز العطف على اسم " إن " ظهر الإعراب أو خفي ،  
وجعل منه قول الشاعر :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقياراً بها لغريب. (٣)

(١) الآية ١٧ من سورة الحج .

(٢) راجع معاني الفراء ٣١١/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله ضابئ بن الحارث البرجمي .

— والشاهد : قوله : " فإني وقياراً بها لغريب " يروى هذا البيت بنصب " قياراً " ، ويروى  
برفعها ، فنصبها لا إشكال فيه ، ورفعها على أنها معطوفة على اسم إن لضعف إن في  
العمل وهذا مذهب الكوفيين ، أو على أنها مبتدأ حذف خبره ، وهو مذهب البصريين ،  
والجملة في نية التأخير ، وقيل معترضة . ( الكتاب ٧٥/١ ، ومعاني الفراء ٣١١/١ ،  
والنصريح ٢٢٨/١ والخزانة ٣١٢/١ . )

فقد روي " وقيارًا " بالنصب عطفًا على اسم إن ضمير المتكلم ، وروي "وقيار" بالرفع ، وضعف الفراء قول الكسائي لأن اسم إن ضمير خفي إعرابه . (١)  
وهذا البيت قد اختلفوا في إعرابه على الرفع ، فالكوفيون يرونه معطوفًا على اسم إن محلاً ، والبصريون يرونه مبتدأ حذف خبره ، أو خبره المذكور ، وخبر إن المحذوف ، والأخير ضعيف لدخول لام الابتداء ؛ لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ ، فوجودها دل على أن المحذوف خبر المبتدأ ، والمذكور خبر إن ، وعلى هذا تكون الجملة اعتراضية بين الاسم والخبر ، أو غير اعتراضية إذا نوا بها التأخير . (٢)

ومثل هذا يقال في " والصابئون " في آية المائدة ، يضاف إلى أنها قرئت " والصابئين " (٣) . وفي هذا الحالة لا تخريج ولا تأويل لإعرابها .  
وفي قراءة الرفع ذهب الكوفيون - سبق رأيهم - إلى أنها معطوفة على اسم إن ، واستدلوا ببيت ، وإتي وقيار في رواية الرفع .  
وذهب الجمهور إلى أنها مبتدأ حذف الخبر منه ، لدلالة الخبر المذكور عليه ، وهو نظير قولك : إن زيدًا وعمرو قائم ، والتقدير : إن زيدًا قائم وعمرو قائم ، فحذف خبر عمرو لدلالة الأول عليه ، وهو منوي به التأخير ليكون قوله : "والصابئون كذلك" معطوفًا على جملة إن... وكلاهما لا موضع لهما من الإعراب.(٤)

قال سيبويه : " وأما قوله عز وجل " والصابئون " فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتداء على قوله " والصابئون " بعد ما مضى الخبر . " هـ (٥)

(١) راجع معاني الفراء ٣١١/١

(٢) ينظر الخزانة ٣١٣/١٠ .

(٣) هي قراءة عثمان ، وأبي ، وعائشة ، وابن جبير ، والجحدري ( البحر ٥٤١/٣ ) .

(٤) ينظر الكتاب ١٥٥/٢ ، والبحر ٥٤١/٣ ، والدر ٣٥٣/٤ .

(٥) المرجع السابق .

وذهب قوم إلى أن إن حرف جواب مثل " نعم " وهي بذلك لا عمل لها ،  
وعلى هذا ما بعدها مرفوع المحل ، والصابئون معطوف عليه ، وخبر الجميع من  
آمن . (١)

وقيل : إنه معطوف على محل اسم " إن " قبل دخولها ، وقد نسب إلى  
الكسائي والفراء . (٢)

وقيل : والصابئون معطوف على الضمير في هادوا ، ونسب إلى  
الكسائي . (٣) وقد رد هذا التوجيه ؛ لأنه يقتضي أن الصابئين تهودوا . (٤) ورده  
بعضهم من جهة الصناعة بأن الضمير المعطوف عليه لم يؤكد بضمير منفصل . (٥)  
وقيل في إعراب " والصابئون " أن يكون مبتدأ ، وتضم خبراً لأن تقديره :  
يرحمون ؛ وذلك لأن الخبر يحذف إذا عرف موضعه ، ونسب إلى هشام بن  
معاوية . (٦)

وهذا الوجه قريب من وجه البصريين ، والفرق بينهما : أن البصريين  
جعلوا المذكور " من آمن " خبراً لأن ، وأضمروا خبر " والصابئون " ، وهذا القول  
جعل المذكور خبر والصابئون ، وأضمر خبر إن .  
وقيل : رفع " والصابئون " ولم ينو به التأخير كمذهب البصريين ، فتكون  
جملته اعتراضية . (٧)

(١) راجع البحر ٥٤١/٣ ، والدر المصون ٣٥٥/٤ .

(٢) راجع المرجعين السابقين ٥٤١/٣ ، ٣٥٧/٤ .

(٣) ينظر البحر ٥٤١/٣ ، والدر ٣٥٦/٤ .

(٤) ينظر معاني الفراء ٣١٢/١ ، والبحر ٥٤١/٣ ، والدر ٣٥٦/٤ .

(٥) راجع الدر ٣٥٧/٤ .

(٦) راجع الدر ٣٥٩/٤ .

(٧) المرجع السابق ٣٦٠/٤ .

وقيل : أنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثني الألف في جميع أحواله وعلى هذا فهو منصوب . (١)

وقيل : هو منصوب ولكنه بالحركات ، فالصابئون منصوب بالفتحة على النون . فهو مثل : زيتون وعربون . (٢)

والواضح من الآراء السابقة أن الجهد كبير من النحويين توفيقاً لأوضاع اللغة ، واطراداً لقواعد النحو ، فقد وجد النحاة أنفسهم أمام نص في ظاهره مخالف لقواعدهم فاضطر إلى تأويله من الناحية النحوية .

فالصابئ هو الخارج من دين مشهور إلى غيره ، والمراد بهم في الآية : قوم بين اليهود والمجوس ، وقيل بين اليهود والنصارى يخلقون أوساط رؤوسهم ، وقيل : هم أشباه النصارى قبلتهم مهب الجنوب يقرون بنوح ، ويقروون بالزبور ويعبدون الملائكة ، وقيل : قوم لا دين لهم ولا كتاب . (٣)

فعلى أية حال الصابئون هم قوم في توحيدهم شك ، وإيمانهم غير مستقر ، ومعرض الآيات التي جاءت بهم هي : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ) . فجاء والنصارى مقدماً على الصابئين . والثانية التي هي محل التأويل : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ) . فقد قدم " والصابئون على النصارى .

وفي الثالثة : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ .... ) فقد قدم " والصابئين على النصارى .

فالآيتان اللتان لم يخالفا النظام الإعرابي - البقرة والحج - إحداهما قدمت النصارى على الصابئين ، والثانية قدمت الصابئين على النصارى ، أما التي خالفت - المائدة - فقدت الصابئين على النصارى .

(١) ينظر المشكل ٢٣٨/١ ، والدر ٣٦٠/٤ .

(٢) ينظر الدر ٣٦١/٤ .

(٣) ينظر البحر ٤٠١/١ ، ٤٠٢ .

فما ورد فيه " الصابئين " منصوبًا يدل على أن إيمانهم غير مكتمل حتى يؤمنوا بالله واليوم الآخر ، وهو دعوة لهم بألا يظنوا أن ما يعبدونه من دون الله إنما هو رسالة رسلهم - وهم منهم براء -

وما ورد فيه " والصابئون " مخالفًا للنظم الإعرابي فقد أراد أن يفرقهم عما ورد معهم في النص ، ولذلك فارق في إعرابهم . فالآيات صدرت بـ الذين آمنوا وهادوا ، وهؤلاء سلموا الأمر لله ووجدوه ، ولذلك لم يحدث تقديم ولا تأخير للذين آمنوا أو الذين هادوا .

وكان التقديم والتأخير بين النصاري والصابئين ، وهذا شأن من يريد أن يوجه نداء للجميع - من معه ومن خالفه - فيجمعهم جميعًا في النداء ، ويقرق بينهم في التقديم والتأخير حتى في إخراج اللفظ ونبرة الصوت .

فالأسلوب أسلوب نداء وتوجيه أمر عظيم لجماعات متعددة - مؤمن ، وهادي ، وصابئ ، ونصراني ، ومجوس ، ومشرك - لكن هذه الجماعات عند الله ليست على درجة واحدة . فلما جمعهم في أسلوب واحد وحكم واحد في آيتين ، جاءت الآية الثالثة مخالفة في نسقها الإعرابي حتى لا يتوهم أحد أنهم متساوون ، فلم يتبع " والصابئون " ما قبله - كما ذكر جمهور النحويين كسبويه - ورفعته على الابتداء مع حذف الخبر .

وكان سبويه حذفًا في هذا الأمر إذ نوى بالتركيب التأخير مع حذف الخبر ؛ فكأن الله - سبحانه وتعالى - كما فرق بين هذه الجماعات تفرقة معنوية يقدرها هو - سبحانه وتعالى - فرق بينهم من الناحية اللفظية فخالف بالتركيب نسقه ، إشعارًا بالمخالفة بين هذه الجماعات في التوحيد والإيمان .

وأعتقد - والله أعلم - أن الذين هادوا ليس مرادًا بهم اليهود ؛ لأنه لو أرادهم لقال : إن الذين .... واليهود والصابئون والنصارى ... إلخ ، وإنما هو وصف للمؤمنين بالرجوع .



يضاف إلى ما سبق أن النصارى والصابئين فنتان لم يوحدوا الله فلم يرد إشراكهم في جميع الآيات ، وكما قلنا هذا الأسلوب أسلوب نظمي بليغ يرجع إلى سياق النص ، فمن يوجه نداء إلى من يؤيده ويوافقه ومن يخالفه لا بد أن يجمع في الأسلوب في بعض الأحيان ، وقد يفرق في الأسلوب فيقطع الإعراب لكي يفرق بينهم .

لذلك كان المعنى الإعرابي - الرفع مع الابتدائية - هو الذي قوى هذا المعنى ؛ فخالف بينهم في الإعراب إيداناً بالمخالفة الحقيقية والتي هم عليها في معتقداتهم الإيمانية . والله أعلم .

وجميع ما سبق من إعرابات هي جهد لا ينكر من أئمة النحو ، وما رُدَّ إعراب من الإعرابات إلا من حيث الصنعة النحوية ، وكان الأولى أن تبحث هذه الإعرابات من حيث قربها من المعنى الدلالي ، بدل البحث في موافقتها للقاعدة النحوية ، وكان سيبويه - رحمه الله - ملامساً لهذا الجانب بقدرة واقتدار ؛ لذلك كان رأيه هو الراجح عند النحويين ، فالقطع عن التتابع الإعرابي يحمل أسراراً ينبغي محاولة الكشف عنها . فتراكيبنا النحوية مليئة بالأسرار .



## " الفصل الثاني "

### المعنى النحوي والاحتمالات الدلالية .

إن المعنى النحوي له دور في تحديد المدلول ، وذلك باختياره وجهاً مناسباً من أوجه المعاني المتعددة ؛ فلم يكن المعنى النحوي داخل التركيب وظيفة تحمل علامة تدل على معرفة موقعه فحسب ، بل تخطى هذا إلى دور غير قليل في رسم المعنى . (١)

فكان المعنى النحوي أحد أركان المعنى الدلالي ، ولكنه سار في هذه المنهجية على خطوط وطرق مرسومة ، وما هي من الدارس والمتأمل ببعيدة ، ومن هذه الطرق :

### المبحث الأول : معان الدلالية غير مرادة .

ونقصد بهذا ما يقوم به المعنى النحوي في رسم المعنى الدلالي ، أو يكون له كبير الأثر في ذلك ؛ فهو لا يمكن أن يحقق هذا الغرض من غير عامل ومعمول ومكملات في التركيب ، أو بمعنى أدق لا يقوم على ذلك من غير علاقة تربطه في التركيب مع غيره .

ونحن في بحثنا هذا لا نتناول العلاقة القائمة بين المعاني النحوية ؛ لأن هذه العلاقة تحتاج إلى بحث مستقل ، ولكن نبحت أثر المعنى النحوي وما يقوم به في دفع المعاني الدلالية غير المرادة من النص أو من المتكلم .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ( وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ) . (٢)

(١) مما يساعد في رسم المعنى : المعنى النحوي ، والمعنى المعجمي ، والمعنى الصرفي ، والمعنى الصوتي ، والعناصر غير اللغوية - كالمقام والسياق - والعناصر اللغوية كالحذف والتقديم ... إلخ .

(٢) الآية ٧٢ من سورة التوبة .



لم تدخل كلمة " ورضوان " عطفًا على ما تقدمها ، أو ضمن ما وعدوا به -  
جنات ومساكن طيبة - ؛ وذلك لأن رضوان الله هو الشامل لكل ما وعدوا به ،  
فلولا الرضوان ما استحقوا ما سبق

قال الفراء : " وعدل عن أن ينسق على ما قبله ، وهو مما قد وعدهم الله  
تبارك وتعالى ، ولكنه أوتر بالرفع لتفضيله ؛ كما تقول في الكلام : قد وصلتك  
بالدراهم والثياب ، وحسن رأيي خير من ذلك . " هـ (١)

فتنكير كلمة " ورضوان " والابتداء به لوصفه بقوله " من الله " يدل على  
الإطلاق ، فكأن المعنى : وشيء من رضوانه أكبر من كل ما ذكر. (٢)

فكان الاستئناف على الابتداء ، وعدم النسق أولى وأرجح للمعنى الدلالي ؛  
وذلك لتفضيل الرضوان - كما ذكر الفراء - ولطاقة الرضوان بالنسبة لمن  
وعدهم الله - كما ذكر أبو حيان - .

يضاف إلى ما سبق أن هذه الآية وردت في نعيم المؤمنين والمؤمنات ،  
والجزاء الذي ينتظرهم متملاً في الجنات - بلفظ الجمع - ومساكن طيبة في  
جنات عدن ، وهذا النعيم محسوس ويدرك أثره كما أنه يمكن حده ببداية ونهاية ،  
أما رضوان الله فهو معقول ، وللعقل أن يتصوره ويسبح في تصويره فلا يستطيع  
تحديده ، ولذلك نكر .

فجاء المعنى النحوي - الابتداء - نكرة ليدل على طلاقة الرضوان وعدم  
تقييده ، وليدل على أن رضوان الله أفضل من أي نعيم ، وليدل على أن أي نعيم  
يمكن أن يحس ويدرك ، إلا نعيم الرضوان لا يحيط به العقل ، ولا يمكن أن تدرك  
لذته الأجساد .

(١) معاني الفراء ١/٤٤٦ .

(٢) راجع البحر ٥/٧٢ .

لذلك قد أدى المعنى النحوي - الابتداء - هذه المعاني الدلالية وقد اعتمد على ذاته في رسم هذا المعنى ، وما كان معه كالواو ، فقد أفادت الاستئناف ، وساعدت في تحويل التركيب عن التابع .

وأما الوصف فقد أفاد جهة الرضوان ، أما ما ذكرناه من معان فهي مختصة بالمعنى النحوي . ومع كل هذا فقد وجدت مرشحات ساهمت مع المعنى النحوي في تقرير هذه المعاني ، كالتنكير ، والتنوين ، والجمعية التي اشتمل عليها النص ، فكل هذا يساعد في طلاقة الرضوان ، وأن رضوانه شامل ويسع الجميع ، وأن منه الجنات والمساكن .

فالمعنى النحوي - الابتداء - دون العطف قد دفع احتمالية أن يكون رضوان الله متساوياً في الوعد مع الجنات والمساكن ، فالكل وعد منه ، ولكن الرضوان أكبر من كل النعيم من غير تساوي ؛ لأن النعيم محدود وأثره ملموس ، بخلاف الرضوان فهو غير محدود ، ولا يمكن أن يتصور ولا يحد . والله أعلم .

ومن ذلك - أيضاً - قوله تعالى : ( قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ) . (١) " فشيخاً " ورد فيها النصب على الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة أو التنبيه . وعند الكوفيين على أنه خبر التقريب . (٢) فالتقريب عندهم هو عمل اسم الإشارة عمل كان إذا أريد به التقريب ، وهذا المعنى خاص بالكوفيين .

وقد حدد سيبويه - رحمه الله - النصب على الحالية بعد الجملة الاسمية المبنية على الإشارة أو الظرف ، وذلك نحو : هذا عبد الله قائماً ، وفيها عبد الله قائماً ، فطالما أنه يحسن السكوت على فيها عبد الله ، فما بعدها يعرب حالاً ، نحو : هذا عبد الله قائماً . ويجوز لك أن تلغي " فيها " وتعرب قائماً خبراً . (٣)

(١) الآية ٧٢ من سورة هود .

(٢) ينظر المشكل ٤١٠/١ ، والمحزر الوجيز ٦١٣/٤ ، والتبيان ٧٠٧/١ ، والبحر ٢٤٤/٥ ، والدرر ٣٥٧/٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٨٨/٢ ، ٨٩ .

وقد أوضح الفراء هذا المعنى بوضوح كبير ، فذكر أن الاسم إذا جاء بعد اسم الإشارة وفيه أل ، فهو : إما أن يكون مساوياً له في المدلول من غير زيادة؛ فيعرب صفة نحو : هذا الحمار فاره ، فهذا إشارة إلى الحمار ، والحمار نفس هذا . وإما أن يكون واحداً من جنسه يؤدي عن الجميع ، نحو : هذا الأسد مخوفاً . فينصب هذا على تقريب الخبر ؛ لأنك تخبر عن جميع الأسود بالخوف ، وإما أن يكون واحداً لا نظير له ، فالنصب أيضاً على التقريب ، وذلك بشرط : صحة طرح اسم الإشارة . (١)

وقد ورد في الشواذ " وهذا بعلي شيخ " (٢) وعلى أية حال فالمعنى النحوي الحالية التي جاءت من المعنى الإعرابي النصب ، فقد دفع هذا المعنى النحوي ما يأتي :

أولاً : الموقف موقف بشارة وفرح وسرور ، فلا يمكن حمل الكلام على الخبر ، وإنما يحمل على الحالية اللازمة غير المنتقلة ؛ فالنص يحمل على إرادة تقرير الحال وتأكيده ، ولا يحمل على إرادة الإخبار .

ثانياً : جملة وهذا بعلي شيخاً هي جملة حالية ، وكلمة شيخاً وعجوز هما كناية عن عدم القدرة على الولادة ، فهي عجوز قد بلغت سن اليأس ، وبعلها قد

(١) ينظر المعاني ١٢/١ .

(٢) وهي قراءة ابن مسعود والأعمش في رواية المطوعي ، وقد تأول النحاة هذه القراءة بالآتي :

- الأول : أن يكون شيخ خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذا شيخ ، والوقف على وهذا بعلي .
- الثاني : أن يكون بعلي بدلاً من هذا وشيخ هي الخبر .
- الثالث : أن يكون " شيخ " بدلاً من بعلي .
- الرابع : أن يكون بعلي وشيخ خبرين على أنهما خبر بعد خبر ، على حد قولهم هذا حلو حامض . تنتظر هذه القراءة - على تفاوت في الذكر والتأويل - في معاني الفراء ٢٣/١ ، والمحتسب ٣٢٤/١ والمحرر ٦١٣/٤ ، والبحر ٢٤٤/٥ ، والدر المصون ٣٥٧/٦ والإتحاف ١٣٢/٢ .

شاخ شيخوخة تفقده القدرة على الوطاء ؛ لذلك كانت الحالية دافعة للإخبار ،  
فالملائكة مكلفون من عند ربهم بهذا الأمر وهم يعلمون بهم وبأحوالهم ، فهم لا  
يحتاجون إلى إخبار .

ثالثاً : السياق سياق تعجب من الزوجة بوقوع هذا الأمر ، وهي تعلم أنهم  
رسل من عند الله ، وهذا السياق يناسبه التقرير والتأكيد لا الإخبار ، فهم عندهم  
علم بالخبر - الشيخوخة والعجز - فيحتاج إلى تأكيده لا الإعلام به.

لذلك كانت الحالية مع السياق الذي يناسبها دافعة لغير المراد ؛ لأن  
المتعجب يحتاج إلى ما يؤكد له سبب عجبه ويقرره له ، لا إلى ما يخبره ، والحال  
المؤكدة تقوم بكل هذا لا الخبر ، وخير دليل على ذلك ذيل الآية : " أتعجبين من  
أمر الله .

كما أن الخبرية تصلح إذا كان الموقف والسياق والمتكلم غير هذا ؛ وذلك  
تحقيقاً للفائدة ، أما في هذا النص فالكنائية عن عدم القدرة ، وتصوير الحال التي  
هما عليها ، والاستفهام التعجبي الإنكاري ، كانوا مرشحات للحالية التي دفعت  
بالمعنى إلى المراد .

ولمزيد من الإيضاح : إذا خاطب إنسان عاجز عن الحركة آخر وقال له :  
أمن الممكن أن أحج وهذه ساقاي مبتورة ؟ فهل تصلح " مبتورة " للخبر أم  
للحال؟ أعتقد - والله أعلم - الحالية ؛ لأن المتكلم يحتاج إلى تأكيد وتقرير لا  
إخبار ؛ لأنه متعجب منكر ، فهو يطلب من سامعه أن يقرر له ويؤكد له . فلو  
حملت الكلام على الخبر يكون المعنى غير متناسب مع المقام الذي ورد فيه النص  
وهو التعجب ، كما أن التركيب في جملته يدل على نفي وقوع الحج له ، أو على  
الأقل نفيه في ذهنه . والأمر بخلاف ذلك ، لأنه يحتاج إلى من يؤكد له ويقرر له  
ما استفهم عنه ، وهذه المعاني بالحالية اللازمة أولى - والله أعلم -



## المبحث الثاني : معان دلالية مستبعدة بعنصر تركيبى .

المقومات التركيبية في التركيب تقوم على أساسين : الأول : حقيقة العنصر اللفظية ، وهو ما يشمل بنية اللفظ ودوره في تحديد المعنى النحوي الذي يساعده في رسم المعنى الدلالي من خلال هذه العناصر . والثاني : علائقي يربط المعنى النحوي مع عناصر التركيب ، كالعامل ، والمؤثرات التي يمكن أن تؤثر في هذا الربط كالتقديم والحذف والفصل .

### الأساس الأول : دور البنية في تحديد المعنى .

مثال ما كانت البنية اللفظية مساعداً في رسم المعنى النحوي ما ذكره النحاة من قولهم : مات زيد وطلوع الشمس ، واستوى الماء والخشبة ، فبنية اللفظ قد منعت جميع المعاني النحوية ، وأقرت المفعول معه ومنعت العطف وذلك لاستحالة أن يموت طلوع الشمس ، أو أن تستوي الخشبة .

فبنية اللفظ قد حددت المعنى النحوي ، ودفعت غير المراد كالتشريك بين موت زيد وطلوع الشمس أو التشريك بين استواء الماء والخشبة .  
ومن الأمثلة الحية قول الشاعر :<sup>(١)</sup>

قَوْمٌ إِذَا الشَّرْأَبْدَى نَاجِدِيهِ لُهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَأُحْدَانَا .

هذا البيت ذكره ابن جني ، وألفاظه داعية إلى الاجتماع والتضامن ؛ فذلك جمع زرافات ، وأحدانا ؛ لأن هؤلاء القوم مجتمعون فجاءت كلمتا " زرافات وأحدانا " اللتان يدلان على الجمع مشكلة للمعنى النحوي ، وهو الحالية .

فالزرافات مفردة زرافة ، وهي الجماعة سميت بذلك للزيادة التي في الاجتماع والتضامن ، ولذلك سميت الزرافة بهذا لطول عنقها . ومنه التزريف : الزيادة للحديث .<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من البسيط ، وذكره ابن جني في التنبيه على مشكلات الحماسة ص ١٥ ، وهو واضح .

(٢) راجع التنبيه ١٥ .

وأما أحدانا فهو لفظ يدل على الاجتماع ، وأصله : وُحْدان قلبت واوهُ همزة على قياس أجوه وأقتت ، وليست هذه الهمزة همزة "أحد" بل هي همزة حدثت في الجمع ، بدليل رواية البيت بقوله " ووحداناً " . (١)

وذكر ابن جني هو وشيخه الفارسي كلاماً بالغ الأهمية ، فذكر أن الهمزة في أحدانا ليست هي الهمزة في أحد من قولنا : أحد عشر ، وهو الله أحد ... فهمزة العدد "أحد" هي بدل من الواو في "وَحَدٍ" إذ أصلها وحد ، أما همزة نحو : أحد في قولك : ما جاءني من أحد ، فهي همزة أصلية غير مبدلة . (٢)

وذلك لأن أحدًا معناها الإحاطة والعموم ، وأحد من قولك أحد عشر معناها الأفراد والانتقاب ؛ فهما ضدان ، ولذلك كانت "أحدانا" جمع واحد. (٣)

فذلك استعان المعنى النحوي - الحالية - بالبنية اللفظية للفظ - زرافات وأحدانا - للدلالة على المعنى الدلالي ، فالحالية التي تدل على الاجتماع والإحاطة والعموم هي التي صورت مراد الشاعر مستعينة ببنية اللفظ .

فهم قوم مجتمعون ، فإذا الشر أحاطهم هبوا إليه جماعات ووحداناً لمقاومته ، فلو أتى بلفظ غير زرافات وأحدانا ، والمعنى النحوي لتحول المعنى الدلالي إلى غير وجهته .  
ومثله قول الشاعر :

وَقَدْ نَهَاتْ مِنَّا الْمُتَّقِفَةُ السُّمْرُ . (٤)  
ذَكَرْتُكَ وَالْخَطَى يُخْطِرُ بَيْنَنَا

(١) راجع التنبيه ١٦ .

(٢) السابق ١٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله : أبو عطاء السندي ، والخطي : الرمح ، والمراد به ترده في الطعن ، والخط سيف البحرين وعمان ، أي : رماح الخط تضرب بيننا ، والمتقفعة : ما يكون فيها الدرع ( التنبيه ٣٢ ، واللسان : ثقف ) .

فقوله : وقد نهلت منا المثقفة السمر ، جملة منصوبة الموضع على البدل من قوله " والخطي يخطر بيننا " ، وهذه الجملة منصوبة بذكرتك ، وجاز البدل لما في الثاني من البيان الزائد على ما في الأول ، لأنه قد يخطر الخطي بينهم ثم لا يكون ناهلاً ، وذلك بأن يكون تجاؤل من غير تطاعن.<sup>(١)</sup>

وجاز إبدال الفعلية - وقد نهلت - من الاسمية - والخطي - ؛ وذلك لتقريب الماضي من الحاضر ، فهي نظير قولك : زرتني ، والخوف شاغل .<sup>(٢)</sup> ويجوز أن تكون جملة " وقد نهلت حالاً من الضمير المجرور في بيننا . والراجع البدئية - كما ذكر ابن جني - فقد استعان هذا المعنى النحوي ببنية اللفظ - نهلت - للدلالة على مزيد البيان ؛ لأن الطعن قد يقع ولا يكون ناهلاً ، أي صائباً .

فكلمة " نهلت " بمعناها المعجمي قد ساعدت المعنى النحوي وهو البدئية في رسم المعنى الدلالي الذي أراده الشاعر ، وهو نفاذ الطعن لا مجرد الطعن . وترشيح المعنى النحوي للمعنى الدلالي المناسب كثير ، وشواهد متعددة في القرآن الكريم وفي تراثنا العربي ، وكثرته جاءت من تعدد الاحتمالات الإعرابية .

### الأساس الثاني : العلاقة بين المعنى النحوي وعناصر التركيب .

هذا الأساس العلائقي الذي يقوم بمعاونة المعنى النحوي في رسم المعنى الدلالي ، وهذه العلاقة جاءت بحكم التلازم التركيبي ، وذلك كعلاقة المعنى النحوي بعامله ، أو علاقة المعنى النحوي بالمجاورات من حيث تقديمه أو تأخيره .

فمثال علاقته بالعامل واتحاده معه في رسم المعنى الدلالي ، قوله تعالى :  
(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) .<sup>(٣)</sup>

(١) راجع التنبيه ٣٢ .

(٢) السابق ٣٣ .

(٣) الآية ٤٩ من سورة القمر .

فهذه الآية قد تفرع عنها خلاف مذهبي بين أهل السنة والمعتزلة والقدرية، ومن خلالها سنتعرف على دور المعنى النحوي في تحديد المعنى المراد ، وذلك من خلال ترشيح المعنى النحوي للمعنى الدلالي .

قريء بنصب " كل " ورفعها . (١)

فعلى قراءة النصب يكون " كل " منصوباً على الاشتغال يفسره الفعل المذكور ، والتقدير : إنا خلقنا كل .. (٢)

وهذا الإعراب غير متوافق مع الأصول البصرية ؛ لأنهم يجيزون في مثله الرفع ، والكوفيون يجيزون النصب . (٣)

وقد اختاروا النصب ؛ لأن الرفع سيكون " كل مبتدأ ، وجملة " خلقناه " صفة لـ كل أو لشيء ، وبقدر خبره ، والذي يترتب على هذا الإعراب أن يكون هناك شيء غير مخلوق لله ، أو مخلوق لله بغير قدر. (٤)

وعلى الرفع لـ كل " تكون مبتدأ ، وجملة خلقناه صفة لشيء أو لكل ، وبقدر هي الخبر . وعلى قراءة النصب يكون " كل " منصوباً بمضمر يفسره المذكور، وجملة خلقناه تفسير وتأكيد لـ خلقنا المضمرة لا محل لها من الإعراب بدليل أنك لو حذفها وأظهرت المضمرة صار التقدير : إنا خلقنا كل شيء بقدر ، وبقدر حال من الهاء أو من كل . وامتنع أن يكون خلقناه صفة لشيء أو كل لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف والموصول ، كما أنهما لا يكونان تفسيراً لما يعمل فيما قبلهما . (٥)

(١) النصب هو قراءة الجمهور ، والرفع قراءة أبي السمال ( المحتسب ٢ / ٣٠٠ البحر ( ١٨١/٨ )

(٢) ينظر الكشف ٦ / ٦٦٤ ، والمشكل ٢ / ٣٤٠ ، والمحزر الوجيز ٨ / ١٥٤ ، وتفسير الرازي ٧٣ / ٢٩ ، والتبيان ١ / ١١٩٦ ، والبحر ٨ / ١٨٢ ، والدر ١٠ / ١٤٦ .

(٣) ينظر المشكل ٢ / ٢٤٠ ، والدر ١٠ / ١٤٦ .

(٤) ينظر الدر المصون ١٠ / ١٤٦ .

(٥) ينظر المشكل ٣٤١ / ١٥٤ ، والمحزر ٨ / ١٥٤ ، ومفاتيح الغيب ٧٣ / ٢٩ ، والدر المصون ١٠ / ١٤٧ .



يفهم من هذا أن جملة خلقناه على قراءة النصب ليست صفة ، وإنما هي تفسير وتوكيد للفعل المضمر ، وعلى قراءة الرفع فهي صفة أو خبر . والنحويون قد أقرروا وجه النصب ؛ لأن النصب قد منع وصفية خلقناه لشيء ، لأنه لو كان صفة لم يفسر ناصباً لما قبله ، ولذلك فهو خبر ، وبقدر حال .<sup>(١)</sup> وقد سوى الرضي بين الوجهين لعدم تفاوت المعنى ؛ لأن مراده بكل شيء كل مخلوق سواء نصبت " كل " أو رفعته ، وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبراً .<sup>(٢)</sup>

من هذا نخلص إلى ميل النحاة والمفسرين إلى النصب ؛ لأن النصب يفيد العموم في كل مخلوق لله ، وكل مخلوق بقدر ، وفي قراءة الرفع ما يدل على أن من المخلوقات ما خلق بغير قدر ، وأن لفظ شيء إذا نعت بـ خلقناه ، يدل على أن هناك شيئاً آخر غير مخلوق .

وبيان ذلك : أن الرفع يجعل " خلقناه صفة مخصصة ، وهذا لا يدل على العموم في الخلق أو العموم في القدر ، أما النصب فيمنع وصف الشيء أو وصف الكل ، والصفة من معانيها التخصيص ، والتخصيص يدل في ذاته على عدم الإطلاق ، وطالما أنك جعلت خلقناه صفة لـ كل أو شيء ، فهذا يعني تخصيصهما ، وتخصيص الكلية يعني بعدها عن العموم والإطلاق ، وتخصيص الشيء يعني تحديده .

ولذلك قد استعان المعنى النحوي - الاشتغال - بالعامل في رسم المعنى النحوي ، فلو رفع على الخبرية سيوصف بالجملة المتصدرة بالعامل ، ووصفه مناف للمراد .

(١) ينظر شرح التسهيل ١٤٢/٢ ، والتذييل ٣٢٧/٦ ، وشرح المرادي ٤٣/٢ ، وشرح

الأشموني ١٩١/١ ، والتصريح ٣٠٣/١ .

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٦٢/١ .

ولتحليل هذه الآية في تصافر عناصر التركيب سبك محكم في النظم ، وقد أتى هذا السبك من أدوات التركيب المتلائمة مع المعنى الدلالي، فخلق الإنسان مسار شك وجدل عند من ينكر خلق الله لتكون فأتي في الأسلوب بالتأكيد وهو إتاء. وأتي بلفظ " كل " الدال على العموم ، وشيء الدال على الإبهام ، فيرد العموم إلى الخلق ، والإبهام إلى قدر ، وهذا يدل على عموم الخلق بقدر مع إبهام كيفية وقوع القدر ، والدليل على ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - أعلمنا بطريقة خلق الإنسان ، ولم يعلمنا بطريقة وقوع القدر .

فلفظ العموم - كل - في هذه الآية لا يصلح إلا أن يكون معمولاً تقع عليه الأحداث ، ولا يصلح أن يكون موصوفاً بالحدث ، حتى لو كان هذا الحدث مستفاداً من الجملة ، ومن هذا المنطلق يكون مدلولات المعاني النحوية هي التي ترجح المعنى الدلالي .

فالأحداث بالنسبة للعموم والتوحد يكون وقوعها على العام دون التوحد أو التخصيص ، لذلك كان لفظ كل بمدلوله لا يصلح إلا أن يكون معمولاً من حيث الدلالة ؛ فذلك كانت خلفتاه واقعة على كل ، ولا تصلح وصفاً ، هذا بالإضافة إلى ما رجحه النحاة من حيث الصنعة النحوية .

فهذا دور العامل مع معموله - المعنى النحوي - في رسم المعنى الدلالي ، ودفع المعاني غير المرادة من النص .

ومن ذلك دلالة بنية الحرف من حيث تركيبه وبساطته على تأثره في المعنى النحوي ، واستعانة المعنى النحوي بمدلوله في رسم المعنى الدلالي ، قوله تعالى: ( أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ )<sup>(١)</sup>.

هذه الآية نزلت في غزوة الخندق حين أصاب المسلمين ما أصابهم من الجهد ، والشدة والخوف ، والحر والضيق ...<sup>(٢)</sup>

(١) الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) ينظر العجائب في بيان الأسباب ٥٣٢/١ ، والبحر ١٤٨/٢ .

ومعنى الآية أن دخول الجنة ليس بالأمر السهل ، بل قد يبتلى المؤمن بالبأس والضر فيصبر فيدخل الجنة ، فالجنة لا بد لها من عمل حتى يستحقها الإنسان ، ولذلك جاء الابتلاء والاختبار طريقاً إليها .

فمعنى " لما " في هذه الآية هو الموجه للمعنى النحوي المتعلق بالفعل المضارع " يأتكم . فقيل فيها : هي مركبة من لم الجازمة ، وما الزائدة ، والقول بزيادتها هو قول جماعة من النحويين .<sup>(١)</sup>

وذهب سيبويه إلى التركيب لكنه لم يصرح بزيادة " ما " فقال : " وما في لماً مغيرة لها عن حال لم ، كما غيرت لو إذا قلت : لوما ، ونحوها ، ألا ترى أنك تقول : لما ولا تتبعها شيئاً ، ولا تقول ذلك في لم . " هـ<sup>(٢)</sup>

فمعنى " لما " للتوقع " أي أن ما ذكر في الآية لم يقع وهو منتظر ، كما نقل سيبويه عن الخليل ، فقال : " وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر . " هـ<sup>(٣)</sup> وهذا هو مذهب الجمهور من النحويين .

وذهب أبو حيان إلى أن لما أبلغ في النفي من لم ؛ لأنها تدل على نفي الفعل متصلاً بزمن الحال ، فهي لنفي التوقع .<sup>(٤)</sup>

من خلال ما سبق يدل على أن المؤمنين قد ظنوا أنهم يدخلوا الجنة دون أن يُختبروا أو يُبتلوا ، وذلك استناداً على الإيمان المجرد ، فجاءهم الابتلاء على غير توقع منهم ؛ فجاءت لماً لنفي هذا التوقع منهم ، وأثبتت هذا الاختبار .

ولا فرق في كلام أبي حيان وبين غيره ؛ لأن لما يستفاد النفي من مادتها فهو ملازم لها ، فالكلام من المتكلم على جهة التوقع ، فتأتي لما لنفي هذا التوقع.

(١) كابن يعيش في شرح المفصل ١١٠/٨ ، والثمانيني في الفوائد والقواعد ٥٣٢ ، وابن

برهان في شرح اللمع ٣٦٦/٢ ، والبيضاوي في تفسيره ٤٩٧/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٣/٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع البحر ١٤٨/٢ .

فالمؤمنون كانوا يتوقعون أنهم لا يبتلوا ، فجاءت لنفي هذا عنهم ، وأنهم مثل الأمم السابقة في الابتلاء والاختبار .

فالمعنى النحوي - النفي - قد استعان ببنية " لم وما " المركبتين للقيام بنفي التوقع ، والفعل يأتي الدال على الحال دليل على وقوع الضر في الحال . فالنفي وهو معنى قد استعان بأدوات وتراكيب لنفي هذا التوقع .

ومن الأمور التي استعان بها المعنى النحوي مع عناصر التركيب لرسم الصورة النهائية لهذا المعنى الدلالي ، الزيادة ، أو التقديم ، أو الحذف ، وقد اجتمعت هذه الأمور في قوله تعالى : ( حَتَّى إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ ) . (١) فإذا في هذه الآية قيل إنها شرطية غير جازمة ، وبالتالي تحتاج إلى جواب ، وقيل : ليست شرطية وفي هذه الحالة تكون بمعنى " إذ " ولا تحتاج إلى جواب . وهذه الآية نزلت في رماة أحد .

فالقول بعدم الشرطية تكون " حتى " غاية ، ومعناها إلى أن ، وإذا بمعنى "إذ" وهي غير محتاجة إلى جواب ، ويكون النص على سبيل حكاية الحال ؛ لأن الأمر قد انقضى . (٢)

والمعنى على هذا القول : ولقد صدقكم الله وعده حتى إذا فشلتم ، أي : قد نصركم إلى أن فشلتم وتنازعتم ؛ لأنه سبحانه وتعالى قد وعدهم بالنصر شريطة التقوى والطاعة ، فلما عصوا وفشلوا انتهى النصر . (٣)

وعلى القول بشرطية " إذا " فهي محتاجة إلى جواب ، فقيل : الجواب تنازعتم على زيادة الواو ، والمعنى على التقديم والتأخير فيكون : حتى إذا تنازعتم فشلتم ، فالجواب: فشلتم المقدم، وهذه الواو زائدة، وهو قول الفراء. (٤)

(١) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران .

(٢) راجع المحرر الوجيز ٢/٣٨٦، ٣٨٧ ، وتفسير الرازي ٩/٣٦ ، وتفسير الثعالبي ٣٢١/١ ، والبحر ٣/٨٥ .

(٣) راجع تفسير الرازي ٩/٣٦ .

(٤) راجع المعاني ١/٢٣٨ .

وساق الفراء أمثلة قرآنية تدل على سقوط الواو في المعنى مع وجودها في اللفظ. وهذا القول من الفراء مقبول عقلاً ؛ لأن التنازع نتيجه الفشل ، فالتنازع سبب من أسباب الفشل ، والمعنى : ولقد صدقكم الله وعده حتى وقع منكم منازعة في بعض الأمور أدت إلى فشلكم .

وقيل : الجواب محذوف دل عليه المعنى ، وتقديره : انهزمتم أو منعكم الله نصره ، ونسب هذا القول إلى البصريين . واختاره أبو حيان .<sup>(١)</sup> وحذف الجواب لفهم المعنى ، ودلالة السياق عليه كثير في لغة العرب ، وجاء به القرآن الكريم . وقيل : الجواب محذوف - أيضاً - دل عليه قوله تعالى : منكم من يريد الدنيا ، ومنكم من يريد الآخرة ، والتقدير : صرتم فريقين .<sup>(٢)</sup>

والذي يرشح هذا القول : أن قوله منكم من يريد الدنيا ..... إلخ يؤدي معناه ويفيد فائدته ، كما أن من الجارة معناها التبويض .<sup>(٣)</sup>

وقيل : الجواب قوله " صرفكم " وهو بهذا القول ليس محذوفاً ، والمعنى : حتى إذا فشلتم .... صرفكم عنهم ليبتليكم .<sup>(٤)</sup>

ونحن في هذه الآية نوازن بين قولين : الشرطية وعدمها ، وعلى القول بالشرطية نوازن بين قولين في الجواب

### أولاً : الشرط وعدمه .

من رأى أن " إذا " في الآية ليست شرطاً ، كان مستنده في هذا القول أمرين مرجعهما إلى الصنعة ، وإلى سياق الموقف ، وهذان الأمران من عناصر تشكيل المعنى الدلالي .

(١) ينظر المحرر الوجيز ٣٨٧/٢ ، وتفسير الرازي ٣٧/٩ ، والبحر ٨٥/٣ .

(٢) راجع تفسير الرازي ٣٧/٩ .

(٣) السابق .

(٤) السابق ٣٧/٩ ، ٣٨ .

فالصنعة قد دل عليها أمران : الأول : عدم وجود جواب ظاهر في النص يمكن تلمسه ، والثاني : سلامة التركيب مع " إذ " ، والمعنى : حتى إذ فشلتم وتنازعتم في الأمر .

أما السياق فقد كان داعماً لهذا القول ؛ لأن هذه الآية قد نزلت في رماة أحد، فهي حكاية حال ماضية حكاها القرآن كما حدثت معهم. وهذا القول قد ارتكز على الزمن الماضي الذي دل عليه " إذ " فهي ظرف للزمن الماضي .

ومن مرشحات المعنى النحوي : ظرفية " إذ " الماضية ، وسياق الموقف الذي وقع فيه الحدث ، فدل على أنه حكاية ، وقد تناسبت طبيعة إذ الزمنية مع عدم الجزاء ؛ لأن الجزاء مستقبل ، أي : وقوعه أو تحققه مستقبلي بالنسبة للشرط ، وطبيعة إذ الزمن الماضي ؛ لذلك كان حمل إذا على إذ ، ليس لعدم الشرطية فحسب ، بل لمنافاة إذ للجواب ، وهذه المنافاة جاءت من جهة الزمن . فهذه الآية جاءت حكاية حال ماضية - عند من ذهب إلى هذا القول - ولكن الراجح للمعنى الدلالي هو الشرطية ؛ وذلك لأن هذه الآية جاءت توضح للمسلمين أسباب ما حدث لهم في هذه الغزوة ، وهذا التوضيح يتطلب الزمن الماضي والمستقبل ، بمعنى : إذا فعلتم كذا فسيكون كذا ... ولكنكم فشلتم . وسنوضح هذا الأمر في شرطية إذا .

### ثانياً : الشرط .

القول بالشرط إجماع أو شبه إجماع من النحويين ، ولكنهم اختلفوا في تحديد الجواب ، وقد ذكرنا قولهم في الجواب .

والقول بالشرط أرجح ؛ لوجود مرشحات لفظية ومعنوية ، فاللفظية هي : إذا، وفعل الشرط ، وإمكانية تقدير الجواب ، والمعنوية : هي ترتيب أحداث الجملتين ، فحدث إحداهما مرتب على الآخر ؛ فجملة تنازعتم أدت إلى الفشل ،



أو الفشل بمعنى الجبن أدى إلى المنازعة، وعصيان أمر القائد، فكلاهما نتيجة للأخرى .

أما عن الجواب من حيث الذكر والحذف ، فقد ذهب البصريون إلى الحذف لدلالة المعنى عليه ، واستدلوا على ذلك بكثرة الحذف في القرآن مثل قوله تعالى: ( فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا... )<sup>(١)</sup> ، فالجواب محذوف تقديره : فافعل . وقوله تعالى : ( فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ )<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : انقسموا قسمين ، وقوله : ( أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا )<sup>(٣)</sup> ، والتقدير : أمن هو قانت كمن لا يكون كذلك .<sup>(٤)</sup>

فحذف الجواب في الآيات السابقة دليل على أن الحذف جائز استنادًا إلى وضوح المعنى ، ودلالة السياق عليه .

أما القول بزيادة الواو في " وتنازعتم " فقد ذكر الفراء أمثلة قرآنية مفادها زيادة الواو ، منها قوله تعالى : ( وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ )<sup>(٥)</sup> والتقدير : ناديناه . وقوله تعالى : ( وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ )<sup>(٦)</sup> . والتقدير : اقترب بدون واو . وقوله تعالى : ( حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا )<sup>(٧)</sup> . والتقدير : فتحت .<sup>(٨)</sup>

لذلك كان المعنى النحوي المناسب للمعنى الدلالي هو الشرطية ، والمعنى النحوي المناسب في الشرطية ، هل ذكر الجواب أم حذفه ؟

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٩ من سورة الزمر .

(٤) راجع تفسير الرازي ٣٧/٩ ، والبحر ٨٥/٣ .

(٥) الآيتان ١٠٣ ، ١٠٤ من سورة الصافات .

(٦) الآية ٩٦ من سورة الأنبياء .

(٧) من الآية ٧٣ من سورة الزمر .

(٨) راجع معاني الفراء ٢٣٨/١ .

لاختيار المعنى النحوي المناسب يجب أن نحدد مدلول معنى " فشلتم وتنازعتم وعصيتم " فذكروا أن الفشل معناه : الضعف ، وقيل الجبن . والتنازع معناه : تنازع الرماة مع أميرهم عبد الله بن جبير ، وهو انقسام الناس إلى فريقين أو أكثر . والعصيان معناه : الخروج عن ذلك المكان .<sup>(١)</sup>

والراجع في معنى الفشل : الجبن ، ولا أعتقد أن يكون الرماة المؤمنون ضعفاء أو جبنا ، والذي يحمل عليه الفشل : هو سوء تقدير الأمور أو عدم الفطنة ؛ فيكون الفشل - بمعنى عدم التقدير - تسبب في التنازع فيما بينهم ، فتركوا المكان الذي طلب منهم عدم تركه .

فالمعنى النحوي المناسب للجانب الدلالي هو حذف الجواب رأي البصريين - وذلك لما يأتي :

أولاً : هذا ينزه عن القول بزيادة حرف في كتاب الله ، أو أنه ساقط .  
ثانياً : أن الفشل والتنازع والعصيان هذا ما وقع في هذه الغزوة ، فماذا لو انتفت هذه المعاني ، فماذا يكون الجواب ؟ فسيكون الجواب : لتصرم الله ، وبوجودها يكون جوابها منعم النصر أو هزمتم .

ثالثاً : أن الفشل والتنازع والعصيان هي أحداث وقعت مسلسلة في موقعة وموقف واحد ؛ فلا يمكن أن يكون جوابها منها ، وإنما يكون جزاء هذه الأفعال مجتمعة ، هو الهزيمة .

رابعاً : الفشل بمعنييه - الجبن أو الضعف - لا يمكن أن يكون جوابه تنازعتم - كما رأى الكوفيون - بعد سقوط الواو ؛ وذلك لأن النزاع يقع قبل الجبن والضعف ، فلا يمكن أن يكون نزاع ولا شيء ؛ فهم تنازعوا وتركوا المكان فضعفوا وجبت عزيمتهم القتالية .

(١) راجع تفسير الرازي ٣٧/٩ ، ٣٨ .



خامساً : هذه الأفعال مجتمعة أو منفصلة إذا استعملت شرطاً - كما في الآية - لا بد أن يكون جوابها غيرها ، وهو الهزيمة ، ولو نفيت مجتمعة أو منفصلة لا بد أن يكون جوابها من خارجها ، وهو النصر ، وهذا مفهوم من دلالة السياق والتراكيب .

سادساً : أننا لو قلنا - مثلاً - إذا ذكرت ونجحت في الامتحان واجتهدت من بعد ما وضحت لك مصير الجد وخيبة الخذلان ... فأين جواب مثل هذا التركيب ؟ بلا أدنى شك محذوف يفهم من سياق التركيب والموقف ، فمثلاً : تنل المستقبل الباهر . ومع ذلك فقد صح التركيب بإسقاط الواو ، والتقدير : إذا ذكرت نجحت . هل هناك فساد في صحة التركيب بعد حذف الواو ؟ الجواب : لا ، ولكن مدار الأمر في صحة المعنى ، ومراعاة الموقف الذي قيل فيه التركيب ، فكذا الأمر بالنسبة للآية .

من هذا نخلص إلى أن حذف الجواب كمعنى نحوي هو الأولى وهو المرشح للمعنى الدلالي ، وهو أن المسلمين تنازعوا حول البقاء على الجبل أم النزول إلى أرض المعركة حتى ينالوا من الغنيمة ، فعصوا وتركوا المكان ، فكان من نتيجته الهزيمة . وقد استعان المعنى النحوي بسياق الموقف ، والعناصر اللغوية داخل التركيب ، مثل : أدوات العطف ، وأداة الشرط ، وفعل الشرط ، فكان الجواب بين الذكر والحذف دائراً . والله أعلم

وإذا أتينا إلى معنى نحوي كإضافة نجدها مع المضاف مشكلة ومساعدة في بناء معنى دلالي ، على الرغم من أحقية التركيب بمعنى نحوي غير الإضافة . وذلك إذا وجد شيء ونفسه ، فيكون أحدهما موصوفاً والآخر صفته ، ولكن المعنى النحوي قد يعدل عن هذا المعنى إلى معنى نحوي آخر ؛ وذلك إذا أراد النسبة والاتصاق ، ولم يرد الوصفية أو التبعية .

وقد تحققت هذه المعاني في إضافة الموصوف إلى صفته ؛ فهذا يعد عدلاً عن معنى نحوي إلى معنى نحوي آخر ، وهذا العدل يكون من أجل المعنى الدلالي .

فقد يراد من المعنى الدلالي النسبة والتلازم ، ولا يراد الوصف ، فالموصوف قد يوجد في التركيب بدون الصفة ، أما المضاف فلا بد له من المضاف إليه والعكس ، فإذا حذف أحدهما انحلت عرى الإضافة ، وانتقل اللفظ إلى معنى نحوي آخر ، نحو : وأسأل القرية .

فكانت الإضافة داعمة ومرشحة للمعنى الدلالي أفضل من الصفة ، ولنأخذ مثلاً حتى تتضح الرؤية .

قال تعالى : ( وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ ) .<sup>(١)</sup> وقوله : ( فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ) .<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ( وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ) .<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : ( إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ) .<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ( وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ ) .<sup>(٥)</sup>

وقول العرب : "صلاة الأولى" ، "مسجد الجامع" ، "وبقلة الحمقاء" ، "وحبة الخضراء" ، " و ليلة القمراء " ، " ويوم الأول " ، " وساعة الأولى " ، " وليلة الأولى " ، " وباب الحديد " <sup>(٦)</sup>

وأصل الكلام في قوله " يتامى النساء " في النساء اليتامى ، وحبل الوريد : الحبل الوريد ، وحب الحصيد : الحب الحصيد ، وحق اليقين : الحق اليقين .<sup>(٧)</sup>

(١) الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩ من سورة ق .

(٣) من الآية ١٦ من سورة ق .

(٤) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .

(٥) الآية ٥١ من سورة الحاقة .

(٦) راجع الارتشاف ٤/١٨٠٦ .

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٥٦/٢ ، والإتصاف ٤٣٦/٢ ، ٤٣٧ ، والارتشاف ٤/١٨٠٧ ،

والأشمووني ٣١١/٢ .

وأصل قول العرب في نحو : صلاة الأولى : الصلاة الأولى ، ونحو : مسجد الجامع : المسجد الجامع ، ونحو : بقلة الحمقاء : البقلة الجمقاء ، ونحو : حبة الخضراء : الحبة الخضراء ، ونحو : ليلة القمرء : الليلة القمرء ، ونحو : يوم الأول : اليوم الأول ، ونحو : ساعة الأولى : الساعة الأولى ، ونحو : ليلة الأولى : الليلة الأولى ، ونحو : باب الحديد : الباب الحديد . (١) فمن الشعر قال الشاعر : وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَّبَ الشَّعَارَا . (٢)  
وقول الآخر :

إِذَا حَاضَ عَيْنِيهِ كَرَى النَّوْمَ لَمْ يَزَلْ لَهُ كَالِيٍّ مِنْ قَلْبِ شَيْحَانَ فَاتِكَ . (٣)

وفي الحقيقة نحن أمام مسألتين : الأولى : إضافة الصفة إلى الموصوف ، والثانية : إضافة الموصوف إلى الصفة . فمن الأولى قوله : يتامى النساء ، وقولهم : جرد قطيفة ، وسحق عمامة . والأصل : النساء اليتامى ، والقطيفة الجرد ، والعمامة السحق .  
ومن الثانية : باقي الأمثلة نحو : مسجد الجامع ، والأصل : المسجد الجامع .

(١) تنظر هذه الأقوال في معاني القرآن للفراء ٥٦/٢ ، والإصناف ٤٣٦/٢ ، ٤٣٧ ، والارتشاف ١٨٠٦/٤ ، والمساعد ٣٣٣/٢ ، وشرح الأشموني ٣١١/٢ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله : الراعي النميري يصف الحمار الوحشي ، ومدب السيل : موضع جريه ، ويأدو : يمشي مشياً لا بطيناً ولا سريعاً ، والشعار : المكان ذو الشجر .  
والشاهد : قوله " جانب الغربي " حيث أضاف الموصوف " جانب " إلى الصفة " الغربي ، والأصل : الجانب الغربي ( راجع : الإصناف ٤٣٧/٢ ، وديوانه ١٤٧ )

(٣) البيت من الطويل ، وقائله : تأبط شرا . والكرى : النوم الخفيف ، ويروى : وخاط ، وخاض : والمعنى : مر فيه ولا يريد التمكن منه ، أي : أن النوم مر فيه دون تمكن .  
والكالي : الحفيظ الذي يكلاً الخطر ويدفعه . والشيحان : الحذر الحازم . والفاتك : الشديد الذي يفتك ويأتي الأمر الذي أراد

— والشاهد قوله : " كرى النوم " حيث أضاف الكرى إلى النوم . (راجع : الارتشاف ١٨٠٧/٤ وديوانه ١٥٢ ، ١٥٣ )

وقد اختلف النحويون في هذا ، فأجاز الكوفيون النوعين ، إضافة الصفة إلى الموصوف ، والموصوف إلى الصفة . وتأول البصريون النوعين فمن النوع الأول : إضافة الصفة إلى الموصوف ، وهذا النوع قد أجازه الكوفيون كما نقلت عنهم المصادر نحو : يتامى النساء ، والأصل : النساء اليتامى ، ففي الآية أضاف الصفة " يتامى " إلى النساء الموصوف ، ومثله : سحق عمامة ، وجرّد قطيفة .<sup>(١)</sup> ، وقد تأول البصريون هذا النوع بما يتفق مع مذهبهم ، فيقدرون موصوفاً وإضافة الصفة إلى جنسها ، فالتقدير : شيء جرد قطيفة ، وشيء سحق عمامة ، فيقدرون شيئاً من جنس القطيفة والعمامة .<sup>(٢)</sup> والتقدير في قوله "يتامى النساء" : في أمهات يتامى النساء.<sup>(٣)</sup> ومن النوع الثاني : إضافة الموصوف إلى الصفة ، نحو قولهم : مسجد الجامع ، وحق اليقين ... إلخ فقد أجازه - أيضاً - الكوفيون ، وتأوله البصريون . قال الفراء : " وقوله : ولدان الآخرة ، أضيفت الدار إلى الآخرة ، وهي الآخرة ، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله : إن هذا لهُو حق اليقين ، والحق هو اليقين .<sup>(٤)</sup> وما سبق من أمثلة قرآنية وشعرية هي من استدلالات الكوفيين ، وحثهم إلى جانب السماع ، أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ، فجعلت الخضراء في قولهم : حبة الخضراء جنساً لكل أنثى موصوفة بالخضرة .<sup>(٥)</sup> أما البصريون فقد منعوا هذه الإضافة بحجة أن الإضافة تكون للتعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، ولو كان فيه تعريف لكان مستغنياً عن

(١) راجع تفسير الرازي ٦٤/١١ ، والبحر المحيط ٣/٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) راجع شرح الأشموني ٣١١/٢ .

(٣) راجع تفسير الرازي ٦٤/١١ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٥٥/٢ ، ٥٦ ، والإتصاف ٤٣٦/٢ ، ٤٣٧ .

(٥) راجع الارتشاف ١٨٠٦/٤ .

الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى نفسه أو اسمه أبعد من التعريف . (١)

وقد تأول البصريون ما ورد من ذلك على حذف موصوف على حسب التركيب - المضاف إليه - ، فنحو : حبة الحمقاء ، الموصوف محذوف تقديره : حبة البقلة الحمقاء . وصلاة الأولى : صلاة الساعة الأولى ، ومسجد الجامع ، أي : مسجد المكان أو الوقت الجامع .

ونحو : إن هذا لهو حق اليقين ، أي : حق الأمر اليقين ، وحب الحصيد ، أي : حب الزرع الحصيد ، وجانب الغربي ، أي : جانب المكان الغربي ، وليلة الأولى ، أي : ليلة الساعة الأولى ، وباب الحديد ، أي : باب البناء الحديد .... إلخ . (٢)

ويظل الأمر سجلاً بين المعاني النحوية فيما يقدمه للمعنى الدلالي ، فهل كون مثل هذا التركيب على الوصفية ، أم أنه على حذف المضاف إليه أولى للمعنى الدلالي ؟

وحقيقة الأمر أن لكل رأي من آراء الفريقين وجهة ؛ فالنساء هم اليتامى ، والمسجد هو الجامع ، فلا يكون مزيد معنى في الإضافة - هذا مذهب البصري - والراجح هو المذهب الكوفي ؛ لأن مثل هذه التراكيب كثيرة ، وكثرتها تنافي تأويلها ، كما أن في اختلاف اللفظين - المسجد الجامع - دلالة على أن في أحدهما معنى ليس في الآخر .

فالنساء غير اليتامى ، وقد أراد الله من إضافة اليتامى إلى النساء معنى النسبة والتلازم ، ولم يرد الوصف ؛ فكان المعنى بليغاً حين أضاف اليتامى إلى النساء ، وذلك لغرض تلازم اليتيم لهن ، واحتياجهن إلى مزيد عناية واهتمام .

(١) راجع الإنصاف ٤٣٧/٢ ، ٤٣٨ .

(٢) تنظر هذه التأويلات في الإنصاف ٤٣٨/٢ ، والارتشاف ٤ / ١٨٠٦ ، وشرح الأشموني ٣١١/٢ .

ولك أن تقارن بين يتامى النساء - كما وردت في الذكر الحكيم - وبين النساء اليتامى ، ففي الأولى مزيد معنى إذ المقصود النساء اللاتي معهن يتامى ، وفي الثانية : النساء اللاتي تيتمن ؛ فإضافة اليتامى إلى النساء فيه تلازم المرأة لليتيم ، ونسبة اليتيم لهن ؛ لذلك كانت الإضافة محققة للمعنى الدلالي أكثر من الوصفية ؛ لأنها تفيد التلازم والنسبة . والله أعلم



## " الخاتمة "

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه  
الأطهار إلى يوم الدين .

## " أما بعد "

فمن حسن الطالع وترتيب الأقدار أن يدفعني الله سبحانه وتعالى لإبراز جانباً  
من الجوانب التي بني عليها النحو ، وهو جانب المعنى الذي يتشكل من التركيب  
في جملته .

وقد ارتفعت قديماً وحديثاً أصوات الشكوى من النحو ، وصبه في علوم  
القوالب الذهنية الافتراضية ، والنحو في جملته فن وعلم وتذوق ، وليس قانوناً  
صلداً ، ومن خلال معاشتي لهذا الجانب النحوي الهام ، جانب المعنى الدلالي ،  
ودور المعاني النحوية في إبرازه بدت لي بعض النتائج التي فرضت الأمانة  
العلمية تسجيلها ، فمن هذه النتائج .

• المعنى هو مقصد العلوم الإنسانية ، فكان النحو من أبرز هذه العلوم في  
إظهار هذا الجانب ، وقد دللنا على ذلك بأمثلة قرآنية ، وبكلام العرب .

• أثبت البحث أن مراد النحاة من مقولتهم " الإعراب فرع المعنى " ليس ما  
وقر في الأذهان من إطلاق هذه المقولة ، فكان مرادهم من المعنى في هذه  
المقولة المعنى العقلي ، نحو : أكل الخبز محمد ، فالمعنى العقلي يدل على أن  
الفاعل محمد ، والمفعول الخبز .

• توصل البحث إلى أن المعاني الإعرابية - رفع ونصب وجر وجزم -  
سابقة على المعنى النحوي في الوجود ؛ لأن العربي تكلم ونطق بلغته رافعاً أو  
ناصباً أو جاراً ، ثم أسقطت المعاني النحوية على المعاني الإعرابية .

• أثر المعنى النحوي في توجيه المعنى الدلالي واضح ، وفي دفع  
الاحتمالات المعنوية غير المرادة ، فأبعد المعنى النحوي غير المراد ، وأقر المراد .



• وظف معربو القرآن النحو في توضيح النص القرآني ، وذلك بغية الكشف عن المعنى المقصود ، فلو كان الإعراب فرع المعنى ، لكان يلزمنا معرفة معنى النص القرآني ثم نقوم بعملية الإعراب ، ولكن الأمر مختلف تمامًا ، فنعرب لنصل إلى المقصود ، فهو أداة في فهم المعنى ، والأداة دائمًا هي الموجهة والمحددة للمراد .

• من حصر النحو في المعرفة لقوانينه التي من خلالها يدرك المعاني النحوية ، فقد جنى على النحو وضيق حدوده ، وما هذه المعرفة إلا نقطة انطلاق لتطبيق النحو على النصوص ، والاستعانة به في فهم أبعاد وحدود كل نص

• من أهم النتائج التي أبرزها البحث هي أن المعنى فرع الإعراب ، كما كان الإعراب فرع المعنى ، وهو الذي يحدده إذا تعددت المعاني الدلالية .

• أثبت البحث من خلال النماذج التي قدمها أن النحو ليس صنعة وقانونًا ، وإنما هو علم وفن ، وإن كان لا يستغني عن القانون والصنعة ؛ لأنه لا يوجد علم من العلوم يستغني عنهما ، وذلك لضبط أحكامه وأدواته .

وفي النهاية هذا جهد المقل ، وأتمنى من الله سبحانه وتعالى سلامة القصد ، وصدق النية ، كما أسأله في علاه أن يغفر لي الزلل ، ويمحو عني الخطأ ، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن ينفع به طلاب العلم في كل مكان وزمان . وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الأطهار أجمعين .

( وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) (يونس: من الآية ١٠)





## فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للشيخ / أحمد البنا ، تحقيق الدكتور / شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب بيروت - مكتبة الكليات الأزهرية
- ارتشاف الضرب لأبي حيان ، تح د / رجب عثمان ، الخانجي القاهرة .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه للأستاذ / محيي الدين الدرويش ، اليمامة للطباعة.
- إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق د / زهير غازي ، عالم الكتب.
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق د / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي القاهرة
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري ، دار الكتب العلمية .
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، تح/ محمد محيي الدين ، القاهرة .
- الإيضاح لأبي على الفارسي ، تحقيق د / كاظم بحر مرجان ، عالم الكتب .
- أوضح المسالك لابن هشام ، تح د / محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تح/ عادل أحمد عبد الموجود ، لبنان.
- البرهان للزركشي ، تح /محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث القاهرة.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د / طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، تحقيق / على محمد البجاوي ، طبعة الحلبي
- التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ، تح د/حسن هندواي ، دار القلم
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/١٤٨ ، ط دار الفكر .
- تفسير البيضاوي ، ط دار الفكر - بيروت .
- تفسير الثعالبي الموسوم ، ط مؤسسة الأعلمي ، بيروت .
- تفسير الفخر الرازي ط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة
- توضيح المقاصد ( شرح المرادي ) تح د/ عبد الرحمن سليمان ط ٢ / مكتبة الكليات الأزهرية ، وط دار الفكر العربي.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، دار الكتب المصرية ، ط ١٩٣٥/٢ م

- الجدول في إعراب القرآن وصرفه لمحمود الصافي ، دار الرشيد دمشق .
- الحجة للقراء السبعة للفارسي ، تح بدر الدين قهوجي وآخرين ، دار المأمون.
- خزنة الأدب للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عبد الخالق عزيمة ، دار الحديث القاهرة
- الدرر اللوامع تح/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٩٩
- الدر المصون للسمين الحلبي ، تح د/ الخراط ، دار القلم.
- ديوان تأبط شرًا ، تحقيق / علي ذو الفقار شاکر ، دار الغرب الإسلامي ،
- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، تحقيق/يسري عبد الغني ، دار الكتب العلمية
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د/ الخراط ، دار القلم
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين ، لبنان
- شرح التسهيل لابن مالك تح د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ، دار هجر
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر أحمد أمين ، وعبد السلام هارون، دار الجيل
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، تح / يوسف حسن عمر ، ط بنغازي .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح أحمد حسن مهدي ، وعلى سيد على، ط لبنان
- شرح اللمع في النحو لابن برهان ، تحقيق د / فائز فارس ، الكويت
- شرح المفصل لابن يعيش ، الطباعة المنيرية .
- الطراز للعلوي تصحيح سيد المرصفي ، ط المقتطف، مصر، ١٩١٤ م .
- العجائب في بيان الأسباب لشهاب الدين ، تح عبد الحكيم محمد ، السعودية
- علل الوقوف للسجاوندي ، تحقيق د/ محمد العيدي ، مكتبة الرشد الرياض
- الفوائد والقواعد للثمانيني ، تح د / عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة.
- الكشاف للزمخشري ، مكتبة العبيكان الرياض ، ط ١/١٩٩٨ م .
- لسان العرب لابن منظور المصري ، دار المعارف مصر .
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم ، د/أحمد محمد الخراط ، مجمع الملك فهد
- المحتسب لابن جني، تح/علي النجدي ناصف وآخرين ط المجلس الأعلى

- المحرر الوجيز لابن عطية ،وزارة الأوقاف - قطر
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تح د / محمد كامل بركات ، دار الفكر
- مشكل إعراب القرآن لمكي ، تح / ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث ،
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د / هدى محمود قراعة ، الخانجي القاهرة
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج،تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب.
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق / محمد على النجار،عالم الكتب ط ٣/١٩٨٣ م .
- مغني اللبيب لابن هشام ، تح د / عبد اللطيف الخطيب ، الكويت.
- مفتاح العلوم للسكاكي ، تحقيق نعيم زرزور ، ، بيروت-لبنان ط
- المقتضب للمبرد تحقيق د /عضيمة ، ط الشئون الإسلامية .
- النحو الوافي عباس حسن ط دار المعارف مصر .
- نحو وعي لغوي ، د : مازن المبارك ، الطبعة الرابعة ، دار البشائر، دمشق،
- همع الهوامع للسيوطي ، تح / أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون



## فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٦٧١
٢-	Abstract	٢٦٧٢
٣-	المقدمة	٢٦٧٣
٤-	التمهيد : الإعراب والمعنى .	٢٦٧٨
٥-	حقيقة الإعراب .	٢٦٧٩
٦-	الفصل الأول : العدول بين المعاني النحوية والإعرابية	٢٦٨٤
٧-	المبحث الأول : عدول المعنى النحوي إلى معنى نحوي آخر .	٢٦٨٤
٨-	أولاً : العدول بين المعاني النحوية العمدة	٢٦٨٥
٩-	ثانياً : العدول بين المعاني النحوية المخصصة	٢٧٠٤
١٠-	المبحث الثاني : عدول المعنى الإعرابي إلى معنى إعرابي آخر .	٢٧١٩
١١-	أولاً : العدول إلى معنى إعرابي بعد تمام الفائدة .	٢٧١٩
١٢-	ثانياً : العدول إلى معنى إعرابي قبل تمام الفائدة .	٢٧٢٩
١٣-	الفصل الثاني : المعنى النحوي والاحتمالات الدلالية	٢٧٤١
١٤-	المبحث الأول : معان دلالية غير مرادة .	٢٧٤١
١٥-	المبحث الثاني : المعاني الدلالية المستبعدة بعنصر تركيبى	٢٧٤٦
١٦-	الخاتمة .	٢٧٦٤
١٧-	فهرس المصادر والمراجع .	٢٧٦٦
١٨-	فهرس الموضوعات	٢٧٦٩